مصرفى مفترق الطرق

مصر فى مفترق الطرق

بين إفلاس اليمين
ومحنة اليسار
وأزمة التيار الدينى

د. جلال امين

١٩٩٠

مصر فى مفترق الطرق ، د . جلال أمين

الغلاف : عز الدين نجيب
الناشر : دار المستقبل العربي ،
٤١ شارع بيروت – مصر الجديدة ،
القاهرة ؛ ت : ٢٩٠٤٧٢٧
رقم الإيداع : ٩٤٧١ / ١٩٩٠
الترقيم الدولى : ISBN 977-239-013-3

مقدمة

مصر فى مفترق الطرق

تدخل مصر التسعينات وهي تواجه ثلاثة طرق مسدودة : الطريق الذى تسير فيه بالفعل ، وهو ما يمكن تسميته باليمين ، والطريق الذى يمثله التيار الغالب بين التيارات الدينية الجارية ، والطريق الذى يمثله اليسار التقليدى الذى يجد من الصعب مواجهة المتغيرات الدولية بفكر يسارى جديد .

فى مفترق الطرق هذا الذى وصلت إليه مصر مع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، كان من الطبيعى أن تختلط الأمور اختلاطا عظيما ، ويحتد التوتر الاجتماعى والثقافى والسياسى ، وتزيد الأزمة الاقتصادية احتداما ، وتصيب الشباب المصرى المثقف حيرة عظيمة .

أما الأزمة الاقتصادية فترجع فى الأساس ، فى رأيى ، إلى فشل السياسات « اليمينية » فشلا ذريعا فى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وعادلة ، وأما التوتر الاجتماعى والثقافى والسياسى فمن أسبابه الأساسية الشعور العام بالعجز عن الخروج من المأزق الاقتصادى وعن تحقيق نهضة سياسية واجتماعية ، وأما حيرة الشباب المصرى المثقف فسببها أنه يجد نفسه مواجهها بثلاثة طرق كلها مسدود ، ولا تبدو له بارقة انفراج أو شعاع فكر جديد يبشر بتبديد الظلام الفكرى السائد .

وعندما راجعت ما كتبته فى الدوريات المصرية خلال السنتين الماضيتين ، وجدت أن موضوعاته لا تخرج فى الواقع عن ثلاثة أمور : إفلاس

الاتجاه اليميني في مصر ، وأزمة التيار الغالب بين التيارات الدينية ، وما يمكن تسميته بمحنة اليسار القديم أو التقليدي ، فرأيت أنه قد يكون من المفيد جمعه ونشره في مجلد واحد تحت هذه العناوين الثلاثة ، وأن أضيف الى ذلك فصلا أخيرا كنت قد كتبته منذ نحو سبع سنوات (١٩٨٣) ، وجدته يصلح أن يكون هو نهاية الحديث ، وأن يحمل عنوان « نحو يسار جديد ؟ » . ذلك أنني أعتقد اعتقادا جازما أنه ليس من مخرج لمصر من محنتها الاجتماعية والثقافية إلا بيسارٍ من نوع جديد . نعم : قد تستطيع مصر أن تضاعف الدخل وترفع من مستوى المعيشة بغير يسار جديد أو قديم ، ولكنني وكثيرين غيري يتوقون شوقا لنهضة تتخطى هذا الأمل الاقتصادي المتواضع وتتجاوزه ، وتليق بحيوية الشعب المصري الدائمة وحكمته وذكائه . هذه النهضة لن يصلح لتحقيقها يمين يتسم بأنانية مفرطة ، أو يسار عتيق يقرأ أكثر مما يلاحظ ، أو تيار ديني يحرّم الحلال ، ويقسم الأمة نصفين ، ويشيع في الناس كراهية الحياة وكراهية الآخرين . فهل لشباب مصر الجديد ، المتألق ذكاءً والمملوء حيوية وثقة بالنفس ، أن يتدبر الأمر ويخرج لنا بهذا الجديد الذي نتحرق شوقا إليه ؟

جلال أمين

٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

إفلاس اليمين

(١) القطاع العام والقطاع الخاص
فى الخمسمائة سنة الأخيرة

ليس للناس كلام فى مصر إلا عن بيع القطاع العام . وهكذا أصبح ماكان محظورا حظرا تاما ، يطرح على الناس وكأنه بديهية من البديهيات . مرّ علينا وقت خلال الستينات كان فيه الحديث كله عن « حتمية الحل الاشتراكى » ، وكان من يعارض التأميم فيه ينظر إليه وكأنه إما خائن أو مخبول . والآن انقلب الأمر رأسا على عقب ، وأصبح كل من يعارض بيع القطاع العام يصور على أنه إما شخص يعمل ضد مصلحة الوطن أو شخص سيطرت عليه الأيديولوجية لدرجة الخبل .

والمدهش أن الظاهرة ليست مقصورة على مصر ، وإن كانت درجة الحماس لبيع القطاع العام تختلف من بلد لآخر . فالاقتصاديون فى الشرق والغرب لاهمّ لهم الآن إلا الحديث عن ضرورة انسحاب الدولة ، أكثر فأكثر ، من النشاط الاقتصادى أو تقليص دورها فيه إلى أقل درجة ممكنة ، فإذا سئلوا عن أسباب متاعبهم الاقتصادية كانت إجابتهم الجاهزة دائما : القطاع العام هو المسؤول ، الدولة تتدخل أكثر من اللازم .

وأريد أن أصارح القارىء القول بأنى أشعر فى كل مرة يُثار فيها هذا الموضوع ، موضوع القطاع العام والقطاع الخاص ، والدور الأمثل للحكومة فى

النشاط الاقتصادى ، وما إذا كان من الافضل توسيعه أو تضييقه ، أشعر بأن على الاقتصاديين أن يشعروا بالخجل من أنفسهم ، فهذه هي ثالث مرة على الأقل يغيّر فيها الاقتصاديون رأيهم في هذا الموضوع تغييرا يكاد يصل إلى درجة التحول من الشيء إلى نقيضه .

ففي البدايات الأولى لعلم الاقتصاد قال لنا الاقتصاديون المسمون بإسم « التجاريين » [١٤٥٠ – ١٧٥٠] أن على الدولة أن تتدخل تدخلا حاسما وشاملا في النشاط الاقتصادى . ثم جاء الطبيعيون [١٧٦٠ – ١٧٨٠] والاقتصاديون التقليديون أو الكلاسيك [١٧٧٦ – ١٨٧٠] ليقولوا لنا إن على الدولة أن تنسحب انسحابا تاما من النشاط الاقتصادى وأن هذا هو الوضع « الطبيعي للأمور » . ثم جاء كينز [١٩٣٦] ليقول لنا من جديد أن على الدولة أن تقوم بدور فعال في الاقتصاد وإلا حدث ما لا تحمد عقباه ، وأن الأزمة الاقتصادية هي نتيجة مباشرة لامتناع الدولة عن التدخل . ثم جاء النقديون [١٩٧٠ – ....] ليقولوا لنا مرة أخرى أن على الدولة أن تنسحب انسحابا تاما من الاقتصاد بما في ذلك حتى خدمات المطافىء والبريد ، وأن السبب الوحيد للمشاكل الاقتصادية أيا كان نوعها هو تدخل الدولة .

قد تقولون إنه ليس من العار أن يغيّر المرء رأيه ، ولو عدة مرات ، من رأى إلى نقيضه ، مع تغير الظروف والأحوال . ولكن ألا تلاحظون أنه في كل مرة لا يريد الاقتصادى أن يعترف بأن الرأى الذى يقول به يصلح فقط في ظروف معينة ولا يصلح لغيرها ؟ ففي كل مرة يزعم الاقتصادى أن الرأى الذى يقول به هو الرأى الصحيح في كل زمان ومكان . فالتجاريون لم يقولوا لنا ، كما كان يجب أن يقولوا أن رأيهم بضرورة تدخل الدولة لا يصح إذا انتهت المراحل الأولى للنمو الصناعى ووقفت الصناعة الوطنية على قدميها ، والاقتصاديون التقليديون أو الكلاسيك لم يقولوا كما كان يجب أن يقولوا ، أن رأيهم يصلح لانجلترا فقط ، ولا يصلح لألمانيا أو الولايات المتحدة ، وكينز سمى نظريته « النظرية العامة » ولم يسمّها ، كما كان يجب أن يسميها « السياسة الاقتصادية الصالحة للغرب في الثلاثينات » . وميلتون فريدمان والنقديون ذهبوا إلى أن رأيهم يصلح لشيلى

بنفس الدرجة التى يصلح بها للولايات المتحدة ، ويصلح لعصور الرأسمالية الأولى كما يصلح لرأسمالية النصف الثانى من القرن العشرين .

فى كل مرة إذن لا يخجل الاقتصادى من أن يقول أنه يغير رأيه لأنه قد اكتشف الحق وعاد إلى الصواب ، بدلا من أن يقول أنه غير رأيه لأن الظروف قد تغيرت . آدم سميث يسخر من التجاريين لأنهم لم يروا الحقيقة بينما رآها هو ، وكينز يسخر من الكلاسيك لأنهم لم يروا الحقيقة بينما رآها هو ، وميلتون فريدمان يسخر من كينز لأنه لم ير الحقيقة بينما رآها هو ، بينما كل منهم يعبر عن مصالح دولة أو طبقة معينة فى فترة معينة . التجاريون يعبرون عن مصالح التجار والصناع قبيل الثورة الصناعية ، والكلاسيك يعبرون عن مصالح الرأسمالية الإنجليزية فى عصر المنافسة الحرة ، وكينز يعبر عن مصالح الرأسمالية فى عصر المنافسة غير الكاملة ، وميلتون فريدمان يعبر عن مصالح الرأسمالية فى عصر الشركات متعددة الجنسيات .

الأدهى من ذلك أن الاقتصاديين فى كل مرة يغيّرون فيها رأيهم يكررون بدرجة مذهلة حججا سبق قولها ، ويتظاهرون بأنهم يقولونها لأول مرة وكأنهم اكتشفوا شيئا لم يسبق لأحد اكتشافه فالاقتصاديون الآن مثلا يتكلمون عن مزايا الحرية الاقتصادية وأضرار تدخل الدولة وكأنهم يقولون هذا الكلام لأول مرة ، وهم فى الواقع لا يكادون يضيفون حرفا واحدا الى ما قاله الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) والتقليديون الجدد (النيو كلاسيك) .

فإذا انتقلنا الى الاقتصاديين المصريين بالذات نجد أنه عليهم أيضا أن يشعروا بالخجل من أنفسهم لنفس الأسباب ، فهم أيضا غيروا رأيهم أكثر من مرة فى موضوع دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ومزايا القطاع العام أو القطاع الخاص ، ولا يقولون أن هذا نتيجة تغير الظروف بل يقولون أن السبب هو اكتشافهم للصواب بعد أن كانوا على خطأ . فأغلبية الاقتصاديين المصريين الذين يؤيدون بيع القطاع العام اليوم كانوا يتغنون فى أوائل الستينات بمزايا الاشتراكية ، ويعددون الأسباب التى تحتم تدخل الحكومة فى دولة نامية مثل مصر ، وكانوا أيضا يتغنون بنظام التخطيط الشامل ويؤلفون فيه الكتب ، ويدرسونه للطلبة

بنفس الحماس الذى كانوا يبدونه عندما كانوا يتكلمون عن العدو الاسرائيلى . أما الآن فهم يقولون أن كل هذا كان خطأ لمجرد أن الدولة لم تعد تتكلم عن الاشتراكية ، ولأن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لم يعودا يتحملان تدخل الدولة والتخطيط كما كانا يتحملانه فى الخمسينات والستينات .

والاقتصاديون المصريون ، شأنهم شأن الاقتصاديين فى كل مكان ، عندما يدافعون الآن عن الحرية الاقتصادية لا يضيفون جديدا الى ما كان يقوله النيو كلاسيك منذ قرن من الزمان ، فليس لديهم ما يقولونه أكثر من الكلام عن سوء استخدام الموارد الذى يترتب على التدخل فى قوى السوق ، وكأن ظروف المنافسة الكاملة التى كانت موجودة منذ مائة عام بدرجة أو بأخرى ، مازالت هى الموجودة الآن ، ويتجاهلون سوء توزيع الدخل نفس التجاهل الذى أبداه النيو كلاسيك ، ولا يقدمون حجة واحدة جديدة ومقبولة للدفاع عن هذا التجاهل .

غالبية الاقتصاديين المصريين اليوم يقولون إن متاعبنا الاقتصادية كلها بسبب اتساع دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، وهم بهذا يكررون نفس كلام صندوق النقد والبنك الدولى كلما سئلوا عن تفسير أية مشكلة اقتصادية ، دون أى اعتبار لحقيقة الأمور . فهؤلاء كلما رأوا الأداء الاقتصادى فى دولة أفضل منه فى أخرى فالسبب فى نظرهم هو أن الحكومة تتدخل فى الأولى بدرجة أقل من تدخلها فى الثانية ، ضاربين عرض الحائط بكل الظروف والملابسات التى تم الأداء الاقتصادى فى ظلها فى هذه الدولة أو تلك .

إنى أقول أنه ليس هناك أى أساس علمى أو منطقى للقول بأن متاعب مصر الاقتصادية الحالية سببها اتساع دور الحكومة فى الاقتصاد ، كما أقول أنه إذا ثار التساؤل عما هو الدور الأمثل للحكومة فى الاقتصاد فى مصر فإن من أسخف الأمور أن نتكلم كلاما عاما عن دور الحكومة بصفة عامة . وإنما علينا أن نميز بين المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة بالفعل ، وفيما يتعلق بمشروعات القطاع العام القائمة بالفعل يجب أن نميز بين المشروعات الرابحة والخاسرة ، وفى المشروعات الخاسرة يجب أن نميز بين تلك التى تخسر بسبب سوء الإدارة أو نظام الحوافز أو سياسة التسعير والعمالة أو بسبب عدم توفر العملات الأجنبية أو

بسبب المنافسة التى تتعرض لها من الواردات . وفيما يتعلق بالمشروعات القائمة التى تعانى من منافسة الواردات علينا أن نميز بين ما تتوفر لها فرص النجاح فى المستقبل و ما لا تتوفر لها هذه الفرص ... الخ .

مما يصلح من علاج لكل من هذه المشروعات قد لا يصلح لغيرها . وإنى أشك جدا فى أن يكون سبب الفشل فى كثير من هذه الصناعات هو نظام ملكية الدولة .

فى سنة ١٩٧٥ نشر الأستاذ بنت هانسن ، الاقتصادى السويدى المعروف ، والمعروف جيدا على الأخص للاقتصاديين المصريين بسبب كتاباته الممتازة عن الاقتصاد المصرى ، نشر مقالا فى مجلة التنمية فى العالم World Development (عدد أبريل) بعنوان « الاشتراكية العربية فى مصر Arab Socialism in Egypt » وذلك قبل أن تشيع موضة التخصيصية privatization . فى هذا المقال يقول هانسن بالنص :

« لو كان نظام من الاشتراكية التى تعتمد على مؤشرات السوق قد أعطى فرصة للتجربة فى مصر ، لكان من الممكن فى رأيى تلافى العيوب المتعلقة بانخفاض الكفاءة الاقتصادية دون المساس بنظام الملكية العامة » [ص ٢١١]

ولكننا نعرف بالطبع أن هذا النظام الاشتراكى المعتمد على مؤشرات السوق لم يعط فرصته للتجربة فى مصر بسبب حرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها ، رغم أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الحكومة قبيل ١٩٦٧ كانت قد شرعت بالفعل فى تجربة هذا النظام ، ولم يمنعها من الاستمرار فيه إلا قيام الحرب . وأنا لا أجد سببا وجيها يمنعنا من تطبيقه الآن لو كنا نختار من النظم والسياسات الاقتصادية ما يناسبنا حقا وبمطلق الحرية .

فلتتنازل الحكومة عن ملكية المشروعات التى كان من الخطأ تأميمها كالفنادق ودور السينما أو المحلات التجارية التى تبيع سلعا كمالية ، ولتتخل عن الإدارة فى مشروعات أخرى ، ولتستبق الملكية والإدارة فى بعضها الآخر وتتبنّ نظاما جديدا للحوافز ، أو فلتطلق حريتها فى التسعير والعمالة ، أو فلتحكم نظام

الحماية المفروضة لبعضها ... الخ ، ولكن فلنكف عن الكلام عن مساوىء القطاع العام « بصفة عامة » ومزايا القطاع الخاص « بصفة عامة » .

(٢) حول بيع القطاع العام فى مصر

المناقشات الحامية التى تدور الآن حول بيع القطاع العام فى مصر تثير فى النفس الكثير من الشجون ، كما تثير فى الذهن الكثير من التساؤلات والهواجس : ما الذى دفع الحكومة فجأة الى التورط فى هذه الدعوة الغريبة الى بيع ما لديها من أصول لم تحصل عليها إلا بشق الأنفس والكثير من التضحيات ؟ وهل صحيح أن من المفيد أن يمتد البيع ليشمل كل هذا العدد الكبير من المشروعات الناجحة وغير الناجحة ؟ وهل صحيح أن الحكومة هى دائما وبالضرورة مستثمر فاشل ؟ ومن يا ترى الذى سيشترى كل هذا الذى تريد الحكومة بيعه ؟ وهل صحيح أن كل من يدافع عن القطاع العام هو بالضرورة ذو فكر متحجر وعقلية متزمتة تحكمها الأيديولوجية أكثر مما يحكمها المنطق ؟ وأخيرا ، من الذى له حق اتخاذ قرار بهذه الخطورة ؟ هل يمكن أن يكون للحكومة الحالية مثل هذا الحق ؟ سوف أحاول فيما يلى أن أدلى بدلوى للإجابة على هذه التساؤلات .

١ ــ أما بخصوص سبب البيع فالواقع أنى لا أصدق الأسباب التى تقدمها الحكومة لتبريره ، وكلها تدور حول خسائر القطاع العام وانخفاض كفاءته . فأنا أفهم مثلا أن يأتى شخص يوما ويقول إنه قرر أن يبيع سيارته

لأنها لا تعمل بكفاءة ، أو أن يبيع مصنعه لأنه يخسر ، أو يبيع مزرعته لأنها لا تغطي تكاليفها . ولكن عندما يأتى شخص ويقول لك إنه قرر فجأة أن يبيع سيارته ومصانعه ومزارعه وتحفه الفنية وكل شيء يملكه ، فمن المستبعد جدا أن يكون السبب فى هذه الحالة هو أنه أجرى حساباً دقيقا للعائد والنفقات واكتشف أن كل شيء يملكه لا يعمل بكفاءة . الأرجح أن السبب واحد من أمرين : إما أن هذا الشخص قد أفلس ويريد البيع بأية صورة وفى أسرع وقت حتى ولو كانت أصوله رابحة ، أو أن شخصا ما قد استغفله وأقنعه بالبيع لكى يشترى هذه الأصول بأبخس الأثمان ويستأثر هو بالربح . وقد يكون السبب طبعا الأمرين معا : أن الرجل قد أفلس وأنَّ شخصا ما قد استغفله ، والأرجح أن يكون الشخص الذى استغفله هو نفسه الذى سبب إفلاسه ابتداء .

٢ ــ أما عن الاتهام الشائع الذى يوجهه دعاة البيع إلى المتمسكين بالقطاع العام ، حيث يتهمونهم بضيق الأفق والتحجر والتزمت وعدم الواقعية وبسيطرة الأيديولوجية على تفكيرهم ، فالحقيقة فيما يبدو لى هى أن الداعين للبيع هم الذين يبدون أكثر تحجرا وأكثر خضوعا للتحيز الأيديولوجى . فهم الذين لا يبدون استعدادا لبحث كل حالة على حدة للإطمئنان إلى أن المشروع المطروح للبيع يستحق البيع بالفعل ، وهم الذين يتكلمون وكأن القطاع العام بأكمله قطاع فاشل والقطاع الخاص كله ناجح ، وكأن سبب الفشل فى جميع الحالات هو نظام الملكية العامة ، بينما تجد من بين المدافعين عن القطاع العام الكثيرين ممن يميز عن طيب خاطر بين الناجح والفاشل فى القطاع العام ، ولا يكفون عن الإقرار والتسليم بأهمية تشجيع القطاع الخاص الوطنى بل وضرورته . المدافعون عن القطاع العام يقولون للقطاع الخاص مرحبا بك فى أى مجال جديد تريد أن تدخله ، أما الداعون للبيع فيريدون إخراج القطاع العام من كل ميدان دخل فيه .

٣ ــ ملاحظتى الثالثة تتعلق بما الذين يريدون بيعه . ففى البداية كانوا يقولون لنا

إنهم لا يريدون بيعه بل يريدون فقط إصلاحه وترشيده ، ثم بدأوا يتكلمون عن بيع الشركات الخاسرة فقط ، ثم أصبح الكلام الآن عن بيع الخاسر والرابح باستثناء ما يسمونه « بالمشروعات الاستراتيجية » . فما هي يا ترى المشروعات الاستراتيجية فى رأيهم ؟ الرجح أنّ تعريف المشروعات الاستراتيجية سيستقر فى نهاية الأمر على أن يكون « كل مشروع لا يريد أحد شراءه » . فلا أظنهم سوف يعتبرون صناعة الأدوية مثلا صناعة استراتيجية حتى ولو أدى بيعها إلى حرمان قطاع كبير من المصريين من الدواء لعجزهم عن دفع ثمنه عندما يقوم الأجنبى بإنتاجه ، أو عندما تحل الواردات الأجنبية محل المنتج المحلى . وعلى أى حال فإن هذه الطريقة المخادعة فى طرح القضية وعدم الافصاح عما تنوى الحكومة القيام به بالفعل ، لا تترك مجالا للشك فى أنّ هناك سوء نية ، وأن الحكومة لديها ما تحاول إخفاءه .

أما فيما يتعلق بما يجوز وما لا يجوز للحكومة أن تتملكه ، فالداعون إلى بيع القطاع العام فى مصر كثيرا ما يتندّرون بملكية الحكومة لمحلات يعتبرون وظيفتها من التفاهة وحجمها من الصغر بدرجة لا تبرر انشغال الحكومة بها ، ويضربون لذلك أمثلةً كمحلات حكومية لبيع الأسماك أو بعض المأكولات الشعبية . وأنا أسأل هؤلاء بدورى هل لاحظوا عدد الناس الذين يلجأون الى هذه المحلات لأنها هى طريقهم الوحيد فى الحصول على أىّ بروتين على الاطلاق ؟ وذلك لأنه ليس هناك تاجر من تجار القطاع الخاص يقبل أن يبيع لهم السمك بأسعار تتناسب مع دخولهم ؟ لنفرض أن مثل هذه المحلات يخسر لكى يأكل بعض الناس السمك ، فما العيب فى ذلك وما المضحك فيه ؟

أريد أن أقارن بين هذه المحلات التى يشبعونها سخرية ومحلات أخرى تحظى بالطبع بإعجابهم واحترامهم كمحلات الهامبورجر أو الوميى مثلا ، المملوكة للقطاع الخاص بتوكيل من شركة أجنبية . هذه المحلات تحظى بإعجابهم لأكثر من سبب ، ولكن أهم سبب هو أنها تحقق ربحا وأن

معدل العائد منها مرتفع . ولكن لنفرض أننى قلت لهم إننى أريد أن أحسب الربح والخسارة ومعدل العائد بطريقة مختلفة بعض الشيء ، تأخذ فى اعتبارها مثلا أن الخبز الذى يصنع منه سندوتش الهامبورجر ليس خبزا بل هو أقرب إلى شيء كغزل البنات الخالى من أى غذاء ، وأن ما يوضع فيه ليس لحما بل شيئا يشبه اللحم وليس كذلك ، وأن الصلصة التى توضع فيه ولها شبه بالطماطم لا علاقة فى الحقيقة بينها وبين الطماطم . إذا أخذنا كل هذا فى الاعتبار وجدنا أن صاحب المحل يكسب والمستهلك يخسر ، وأن سبب الربح ليس أكثر من استعباط المستهلك واستغفاله ، فما هو فضل هذه المحلات التى تعتبر رابحة ، على محلات القطاع العام التى تعتبر خاسرة ، والتى تعطى للناس غذاء حقيقيا بسعر معقول ؟ وإذا افترضنا أن مدير محل الأسماك المملوك للقطاع العام يحصل على بعض السمك لنفسه دون وجه حق لأنه ليست هناك رقابة كافية عليه ، فلماذا نعتبر هذا أشنع وأفظع مما يتعرض له المستهلك والعامل من استغلال ونصب يوميا فى كثير من محلات القطاع الخاص ؟ أم أن النصب والاحتيال يجب أن يكونا على الطريقة الأمريكية حتى يتمتعا بالرِضا والقبول ؟

٥ ـــ الذين يتكلمون عن بيع القطاع العام نادرا ما يفصحون عن شخصية المشترى ، هل هو مصرى أم أجنبى ؟ وهل هم يريدون التراجع عن إجراءات التأميم فقط أم عن إجراءات التمصير أيضا ؟ هل هو رجوع إلى ما قبل ١٩٦١ أم إلى ما قبل ١٩٥٦ ؟ إنى لا أشعر بأى انزعاج إذا علمت مثلا أن فندقا مملوكا للقطاع العام قد بيع للقطاع الخاص المصرى بنسبة ١٠٠ ٪ ، بل لعل هذا أفضل فى معظم الحالات ، ولكنى أشعر بالانزعاج اذا علمت أنه بيع لشركة فنادق أجنبية . ولا يعود الإنزعاج لأسباب اقتصادية فقط تتعلق بتحويل الأرباح إلى الخارج أو استيراد ما يحتاجه الفندق من الخارج بدلا من شراء منتجات محلية ، أو بتوفير فرص للعمالة المصرية أو تدريبهم على الإدارة أو بالتهرب من دفع الضرائب .. الخ . بل

يتعلق الانزعاج بأسباب ثقافية وحضارية أيضا لما يعنيه دخول المستثمر الأجنبي في مثل هذه الحالات من « تلوث ثقافي » (سأضرب مثالا واحدا بسيطا لتوضيح ما أعنيه بالتلوث الثقافي يتعلق بالعبث بلغتنا القومية : في القاهرة فندقان يحملان اسم هيلتون أحدهما اسمه النيل هيلتون والآخر رمسيس هيلتون ، ففي الحالتين بدلا من أن ينسب رجل الأعمال الأمريكي اسمه الى نهر النيل أو الى الملك رمسيس ، نسب نهر النيل واسم رمسيس العظيم الى اسم المغامر الأمريكي) .

وهل الأجنبي الذي سيسمح له بالشراء متى دفع القيمة الواجبة يشمل الإسرائيليين أيضا ؟ ألسنا مرتبطين مع اسرائيل بمعاهدة تمنع التمييز بينهم وبين سائر الأجانب في المعاملة ؟ وهل سيسمح للإسرائيليين في هذه الحالة ، سواء اشتروا الصناعة باسم شركة اسرائيلية أو شركة وكيلة عنها بشراء الأرض التي يقوم عليها المصنع والمحيطة به أيضا ؟ وهل أخذنا من الاحتياطيات ما يمنع ذلك ؟ وهل سيجرى التمييز هنا أيضا بين أرض « استراتيجية » وأرض « غير استراتيجية » ؟

٦ ـــ ملاحظتي الأخيرة تتعلق بشرعية قرار البيع أي من الذي من حقه أن يتخذ قراراً ببيع القطاع العام أو عدم بيعه ؟ أليس من البديهي أن قرارا بهذه الخطورة يجب ألاّ يتخذ إلاّ من حكومة منتخبة انتخابا حرا ؟

إن قرارات التأميم التي صدرت في ١٩٦١ وإن لم تتخذها حكومة انتخبت انتخابا حرا كانت أكثر شرعية من أي قرار يمكن أن تتخذه الحكومة المصرية الحالية إذ أن الحكومة التي اتخذت قرارات ١٩٦١ كانت هي الحكومة التي طردت الملك وأممت قناة السويس وأخرجت الانجليز .

كان مصطفى النحاس أيام الاحتلال الانجليزي يصر دائما على أنه ليس من حق أي حزب أن يفاوض الانجليز على الجلاء غير حزب الأغلبية وألاّ يفاوضهم رئيس الوزراء إلا إذا كان زعيما للأمة . وأعتقد أن من حقنا أن نطالب بمثل هذا فيما يتعلق باتخاذ قرار بيع القطاع العام والمفاوضة مع صندوق النقد الدولي . فالموضوع الذي نحن بصدده لا يقل خطورة عن موضوع الجلاء . فلا

يجوز فى نظرى أن تتخذ حكومتنا قرار البيع حتى يصبح رئيسها زعيما للأمة . بل إن قضية الجلاء كانت تتعلق بما إذا كنا سننجح أو لا ننجح فى تحسين موقف معين انتقالا من وضع مستقر هو الاحتلال الى وضع يتفق الجميع على أنه وضع أفضل وهو الجلاء . أما بيع القطاع العام فيتعلق بتغيير الحال إلى وضع يزعم الكثيرون أنه وضع أسوأ من الوضع الراهن . فقرار بيع القطاع العام هو فى نظر الكثيرين وأنا منهم هو أشبه ، ليس بالفشل فى إخراج المحتل ، بل أشبه بدعوة المحتل إلى المجيء لاحتلال أرضك . وأنا أميل إلى الاعتقاد بأن هذا البيع إذا تم بالجملة ، على النحو المقترح الآن ، لن يغفر التاريخ لمن تجرأوا ووافقوا عليه كما أنه لم يغفر للخديو توفيق ترحيبه بجيوش الاحتلال .

(٣) جناية المثقفين المصريين على القطاع العام

الحملة التى تشنها الحكومة المصرية فى الوقت الحاضر من أجل تهيئة الأذهان لقبول بيع القطاع العام ، أو بيع وحدات كثيرة منه ، تجرى وسط ستار كثيف من الدخان يُثار بغرض تشويه الرؤية ، حتى يتم البيع بأقل مقاومة ممكنة . هذا الستار الكثيف من الدخان يتكون من مجموعة ضخمة من المغالطات تروّج لها وسائل الإعلام ويشترك فيها مع الأسف بعض من صفوة اقتصاديينا .

من هذه المغالطات القول بأن العالم كله يبيع القطاع العام لأنه اكتشف فجأة أنه غير كفء ، وأن القطاع الخاص أكثر كفاءة ، ومنها أن الاتحاد السوفيتى يتحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية ، بسبب اكتشافه ، فجأة أيضا ، وبعد سبعين عاما من العيش فى ضلال ، أن القطاع الخاص أفضل من العام . ومنها أن أوروبا الشرقية قامت بثوراتها مؤخرا بسبب اكتشافها لنفس الخطأ .

من المغالطات بالطبع ما يتعلق بالاقتصاد المصرى ، كالقول بأن متاعب الاقتصاد المصرى سببها اتساع القطاع العام ، والقول بأن القطاع العام فى مصر يخسر لأنه مملوك للحكومة ، والقطاع الخاص يكسب لأنه مملوك للأفراد . وسأحاول أن أوضح بإيجاز شديد بعض الأخطاء التى يقع فيها المروّجون لهذه المغالطات .

ففيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، أعتقد أنّ الحقيقة هى أن الاتحاد

السوفيتى وصل فى نموه إلى مرحلة أصبح فيها ارتفاع معدل النمو يتطلب اتباع كثير من أساليب القطاع الخاص ، والاعتماد بدرجة أكبر على مؤشرات السوق ، بل والتخلص من الملكية العامة فى بعض الحالات . ولكن هذا لا ينفى أن الملكية العامة ، ونظام التخطيط (الذى يراد منا أيضا أن نتخلى عنه) هما اللذان نقلا الاتحاد السوفيتى من دولة متخلفة إلى دولة صناعية عظمى . ومحاولة إيهامنا بأننا يجب أن نتخلى عن القطاع العام لأن الاتحاد السوفيتى بدأ يضيّق من نطاقه بعد نصف قرن على الأقل من التنمية الناجحة ، هى محاولة للقياس بين حالتين هما من الاختلاف بدرجة تمنع هذا القياس .

أما عن بقية دول أوروبا الشرقية ، فقد ثارت ، فيما أرى ، على الديكتاتورية وعلى التبعية للاتحاد السوفيتى وليس على القطاع العام . واتجاهها الى الاعتماد الأكبر على قوى السوق وتقليص دور القطاع العام يرجع إلى أنها تواجه مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى تختلف تماما عن المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المصرى .

أما القول بأن هناك اتجاها فى العالم كله نحو « التخصيصية » ، أى نحو التحول من القطاع العام الى الخاص ، فهو صحيح ، ولكن الخطأ هو أن نتصور أن سبب هذا هو أن الاقتصاديين أو الحكومات قد اكتشفوا فجأة أن القطاع الخاص أفضل من العام ، فهذا هو ماتريد الشركات الدولية العملاقة أن يعتقده الناس . بل السبب هو أن هذه الشركات تقوم بمحاولة اكتساح وسيطرة شاملة على الأصول التى تملكها الحكومات من أجل توسيع نطاق عملياتها ومضاعفة أرباحها . وإذا كان هذا التحول لا يزعج كثيرا فى حالة الدول الصناعية المتقدمة ، بسبب ما بلغته شعوب هذه الدول بالفعل من الرفاهية ، فلا يعتبر تخفيض مستوى الرفاهية لنسبة معينة من السكان أمرا بالغ الإزعاج (وإن كان جديرا بالإزعاج بالفعل فى بعض الحالات حتى فى هذه الدول) وبسبب أنّ حكومات هذه الدول قادرة على وضع ضوابط وقيود على المستثمر الخاص تحمى به الى حد ما مصالح الضعفاء اقتصاديا ، إذا كان الأمر كذلك فى الدول الصناعية المتقدمة ، فإنه على

العكس من ذلك ف دول العالم الثالث ، إذ أن الاستسلام فى هذه الدول لهذا المخطط هو أمر بالغ الخطورة لسبب بسيط ، هو أن فقراءنا لم تعد لديهم إمكانية للتضحية بأكثر مما ضحوا به من أجل أن تزيد هذه الشركات من أرباحها .

أما القول بأن غلبة القطاع العام هى السبب فى ضعف أداء الاقتصاد المصرى ، فإنه من أكثر المقولات بعداً عن الحقيقة . وإذا كان علم الاقتصاد يمكن أن يُستخدم بفعالية ونجاح للترويج لمثل هذا القول فإنه يستحق بلا شك أن يكون علما سيء السمعة . فخلال الثلاثين عاما التى انقضت على تأميمات ١٩٦١ ، مرّ الاقتصاد المصرى بفترات أداء باهر ، وفترات أداء تعس للغاية ، دون أن يكون لهذا أو ذاك أدنى علاقة تذكر بما إذا كانت ملكية المشروعات عامة أو خاصة . ففى الفترة ٦١ ــ ١٩٦٥ شهد الاقتصاد المصرى فترة أداء باهر ، من أية زاوية نظرنا ، وكان ذلك فى ظل قطاع عام قوى . ثم مر بفترة أداء تعس للغاية فى العشر سنوات التالية [٦٥ ــ ١٩٧٥] ، فى ظل قطاع عام قوى ، ولكن أيضا فى ظل حروب متتالية وفى ظل إغلاق قناة السويس وضياع سيناء ، وفقدان البترول والسياحة . ثم شهد الاقتصاد المصرى فترة ازدهار وانتعاش ، من حيث ارتفاع معدلات النمو ، التى استمرت نحو عشر سنوات [٧٥ ــ ١٩٨٥] ، دون أن ينخفض نصيب القطاع العام فى الانتاج انخفاضا ملحوظا ، وكان هذا الانتعاش راجعا فى الأساس لارتفاع أسعار البترول وعودة قناة السويس وتدفق تحويلات المهاجرين . ثم دخل الاقتصاد فترة تدهور شديدة منذ ١٩٨٥ ، لا زالت مستمرة حتى الآن ، بسبب انخفاض أسعار البترول وتراكم أعباء الديون ، مما لا يمكن تفسيره بالدور الكبير أو الصغير للقطاع العام .

فإذا صرفنا النظر عن معدلات نمو الدخل القومى ، ومدى ارتفاعها أو انخفاضها ، وركزنا النظر على بنيان الاقتصاد أو هيكله ، ومدى توازنه أو اختلاله ، نجد أن الدور الناصع للقطاع العام يظهر بمنتهى الوضوح . فتكاد تكون كل مظاهر الصحة فى الاقتصاد المصرى سببها القطاع العام ، وكل مظاهر المرض سببها فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص دون إخضاعه للضوابط الضرورية .

فالقطاع العام الصناعى هو الذى وفر ويوفر السلع الأساسية للناس ، وهو الذى يخلق أكبر فرص للعمالة داخل القطاع المنظم ، وهو المسئول عن معظم صادراتنا الصناعية ، وعن أكبر قدر من الإحلال محل الواردات . أما اختلال ميزان المدفوعات فلا يسأل عنه القطاع العام بقدر ما يسأل عنه القطاع الخاص التجارى الذى يغرق السوق بالواردات ، والقطاع الخاص الزراعى والصناعى الذى لم يحقق الآمال المعلقة عليه منذ ١٩٧٤ فى أن يغنينا بإنتاجه عن جزء كبير من الواردات ، والقطاع الخاص الأجنبى الذى يستورد أكثر مما يصدر ، ويحول من العملات الأجنبية الى الخارج أكثر مما يجلب . وأما اختلال موازنة الحكومة ، فلا يسأل عنها القطاع العام الذى يسدد ما عليه من ضرائب بل القطاع الخاص الذى يتهرب منها .

نعم هناك شركات عامة خاسرة تتحمل عبئها الدولة ، ولكن من المهم جدا أن نعرف أسباب الخسارة فى كل حالة على حدة . وإنى أشك جدا فى أن تكون هناك حالات كثيرة سبب الخسارة فيها هو نظام الملكية . قد يكون السبب فى كثير من الأحيان نظام الإدارة أو نظام الحوافز ، أو ما تفرضه الحكومة على القطاع العام من قيود تتعلق بالأسعار أو بالعمالة ، بل كثيرا ما يكون سبب الخسارة منافسة غير مشروعة من القطاع الخاص الأجنبى ، أو منافسة من الواردات ترجع إلى تمييز غير عادل فى المعاملة الجمركية . إذا وجدنا بعد دراسة كل حالة على حدة أن هناك من شركات القطاع العام ما يخسر بسبب نظام الملكية فلا مانع من بيعه ، ولكن حتى فى هذه الحالة يجب أن نتأكد من أنها لا تقوم بسد حاجة عامة لن يقوم بتلبيتها القطاع الخاص ، وألاّ تكون تلبية هذه الحاجة مبررا كافيا لتحمل هذه الخسارة .

إذا كان هذا هو ما أعتقده فلا عجب أننى أُصبت بدهشة عظيمة عندما طالعت فى جريدة الأهرام [١٩٩٠/٤/٣٠] مقالا لاقتصادى مصرى كبير ، هو بلا شك من ألمع وأقدر أساتذة الاقتصاد فى مصر (الدكتور سعيد النجار) يحمل عنوان « القطاع العام وأزمتنا الاقتصادية » ويتضمن درجة من الظلم فى الحديث عن القطاع العام المصرى لم أكن أتصور أن من الممكن أن تصدر

عن أستاذ هو على هذا القدر من العلم بالنظريات الاقتصادية والاقتصاد المصرى فى نفس الوقت . وقلت لنفسى آسفا « ها هو ذا دليل جديد على السهولة التى يمكن أن يستخدم بها علم الاقتصاد للتدليل على عكس الحقيقة تماما » . وها هو ذا أيضا دليل جديد على أن الحس الفطرى للرجل العادى وغير المثقف ، ورؤيته البسيطة وغير المعقدة للأمور ، إذا اقترنت بالحياد وعدم التحيز ، قد يكونا أقرب إلى الحقيقة بكثير من كتابات المثقفين .

فهل يعقل أن يذهب منصف إلى القول بأن :

« الاقتصاد المصرى يعانى حاليا من أربع مشكلات أساسية وهى التضخم والبطالة والعجز المزمن الحاد فى ميزانية المدفوعات والمديونية الخارجية الثقيلة . والنقطة التى ينبغى أن تستقر فى الذهن هى أن القطاع العام مسئول الى حد كبير عن كل مشكلة من هذه المشكلات » ؟ .

لقد قفزت إلى ذهنى على الفور ، لدى قراءة هذا الكلام ، القصةالشهيرة عن الذئب والحمل . الحمل لم يشرب من ماء البئر أصلا والذئب مصرّ على اتهامه بتلويثه ، فإن لم يكن هو فلابد أنه أبوه وإن لم يكن أبوه فلابد أنه جده ! والغريب فى مقال الدكتور سعيد النجار أنه لم يتهم القطاع العام أيضا بأنه المسئول عن التزايد السريع فى السكان وأنه هو المسئول أيضا عن اتفاقية كامب ديفيد المشئومة ، وعن هجرة اليهود السوفيت إلى فلسطين !

فالرجل العادى البسيط وغير المثقف يفكّر بالطريقة البسيطة الآتية : القطاع العام نما وترعرع فى الستينات ، ثم بدأ يتعرض للإهمال وسوء المعاملة منذ تدشين سياسة الانفتاح فى أوائل السبعينات ، فإذا كان القطاع العام مسئولا عن شىء سىء فالأرجح أن يكون هذا الشىء السىء قد ظهر فى الستينات ، بدرجة أكبر منه فى السبعينات والثمانينات ، بعد أن اتجهت السياسة الاقتصادية الى تشجيع القطاع الخاص المصرى والأجنبى ، ولو على حساب القطاع العام .

ولكن الرجل العادى وغير المثقف يعرف أيضا ، كجزء من معلوماته العامة ، ومن ذكرياته الشخصية إنْ كان قد جاوز الأربعين من العمر ، أنه حتى نهاية الستينات لم يكن معدل التضخم فى مصر شيئا يذكر ، ولم تكن هناك بطالة

تذكر (عدا بالطبع البطالة المقنعة الخالدة) وقد يعرف أيضا أن المديونية الخارجية عندما مات عبد الناصر فى ١٩٧٠ كانت تافهة للغاية إذا قورنت بديوننا الحالية ، وأن عجز ميزان المدفوعات كان أيضا أخف بكثير منه الآن رغم أنه فى ١٩٧٠ ، كانت قناة السويس مغلقة ، وبترول سيناء فى يد اسرائيل ، والسياحة شبه متوقفة ، والعرب والمؤسسات الدولية ممتنعين تماما عن مد يد المساعدة لمصر . إذا كان الأمر كذلك فبأى حق يأتى مثقف وأستاذ اقتصاد كبير ليقول لنا أن القطاع العام هو المسئول عن البطالة والتضخم وعجز ميزان المدفوعات والمديونية الثقيلة ؟

لن أحاول أن أرد على مقال د . سعيد النجار نقطة نقطة ، بل سأختار نقطتين أو ثلاث من مقاله تمثل طريقته فى تناول الأمر ..

فى كلامه عن مسئولية القطاع العام عن سوء أداء الصادرات يقول الدكتور النجار بالنص :

« القطاع العام مسئول عن العجز المزمن فى ميزان المدفوعات . وتتضح الصلة بين الاثنين إذا عرفنا أن القطاع العام يمثل نحو ٨٠ ٪ من صادراتنا السلعية وما يقرب من هذه النسبة من وارداتنا . إذا استبعدنا الصادرات البترولية نجد أن أهم ما يميز صادراتنا السلعية منذ أن تحكم فيها القطاع العام هو الركود المقيم » .

وسوف أحتكم هنا للمنطق البسيط لدى القارىء غير المتخصص فى الاقتصاد . لنفرض أن لدينا قطاعين : قطاعا يصدر ٨٠ ٪ من إجمالى الصادرات ، والآخر يصدر الـ ٢٠ ٪ الباقية . ولنفرض أنك غير راض عن حجم الصادرات بصفة عامة . فعلى من تقع المسئولية الكبرى : القطاع الذى يصدر ٨٠ ٪ أم ذلك الذى يصدر ٢٠ ٪ ؟ . بعبارة أخرى ، لنفرض أن لديك بعض السلع التى تعتقد أنه كان علينا تصديرها ولكننا فشلنا فى ذلك فلم نصدرها ، فهل نلقى باللوم على القطاع الذى نجح فى تصدير ٨٠ ٪ من إجمالى صادراتك لأنه هو الذى « يتحكم » فى الصادرات ؟ أم على القطاع الذى لم يصدر أكثر من ٢٠ ٪ على أساس أنه كان يمكنه على الأرجح تصدير أكثر من ذلك ؟ الدكتور سعيد

النجار يفضل أن يلوم القطاع العام لهذا السبب بالضبط : أنه يصدر ٨٠ ٪ من صادراتنا السلعية !!

نفس المنطق يتبعه الدكتور سعيد النجار فى الحديث عن البطالة ، فعلى حد قوله : « القطاع العام مسئول الى حد كبير عن البطالة . لبيان الصلة بين الاثنين ينبغى أن نعرف أن القطاع العام يمتص نحو ٧٠ ٪ من مجموع الموارد الاستثمارية فى مصر . فى هذه الظروف فإن قدرة الاقتصاد المصرى على توفير فرص العمالة المنتجة تتوقف الى درجة كبيرة على مدى سلامة الاستثمارات فى القطاع العام والواقع أنها أبعد ما تكون عن السلامة » .

لنضرب الصفح أولا عن كلمة « يمتص » التى يستخدمها الدكتور سعيد ليوحى للقارىء بأن القطاع العام يرتكب شيئا أقرب إلى « مص الدم » منه إلى أى شىء آخر ، بينما يتعلق الأمر بالقيام باستثمارات وليس بمص دم ، وكان من الممكن جدا أن يستخدم لفظاً محايداً مثل « تحقيق » أو « القيام » بـ ٧٠ ٪ من الاستثمارات وهما لفظان أقرب إلى تأدية المعنى . بصرف النظر عن هذا ، نجد أن المنطق هنا هو نفس المنطق المستخدم فى الكلام عن الصادرات . فالقطاع العام مسئول عن البطالة لأنه مسئول عن ٧٠ ٪ من الاستثمارات التى تخلق فرص عمالة للناس ، والقطاع الخاص غير مسئول عن البطالة مسئولية كبيرة لأنه لا يستثمر إلا ٣٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات !

المنطق البسيط يقول لنا أن الذى يستثمر « يوظّف الناس » وأن الذى يحرمهم من فرص العمالة هو الذى لا يستثمر ولكن الأمر معكوس هنا : فالقطاع العام مسئول عن البطالة لأنه أكبر مستثمر والقطاع الخاص غير مسئول لأنه لم يستثمر أموالا كثيرة !

لا أحد ينكر أن هناك الكثير من المتبطلين بطالة مقنعة فى القطاع العام ، وهو تعبير آخر عن انخفاض الانتاجية ، ولكن الوصف الصحيح لهذا ليس هو القول بأن القطاع العام لم يوظف الناس بل القول بأنه لم يستغل كل طاقاتهم . وإذا كان القطاع الخاص ، الوطنى والأجنبى ، لم يستوعب خريجى الجامعات فى أعمال ، لا منتجة ولا غير منتجة ، كما ظلت الحكومة تأمل منذ ١٩٧٤ ،

فاضطرت الحكومة والقطاع العام الى استيعابهم فى أعمال بعضها منتج وبعضها غير منتج ، فمن المسئول عن ذلك : القطاع الذى وظّف أم القطاع الذى لم يوظف ؟

قد يقول د . سعيد أن الذى قصدته هو أن القطاع العام مسئول عن الجزء الأكبر من الاستثمار ، ولكن عائده على الاستثمار منخفض جدا ، وهذا يؤدى الى انخفاض معدل نمو الناتج القومى ، وهذا بدوره يؤدى الى ارتفاع معدل البطالة ، أى « ضعف القدرة على استيعاب الوافدين الى سوق العمل » فالخطوات المنطقية هنا هى كالآتى :

١ ـــ ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام تؤدى الى انخفاض العائد على رأس المال المستثمر فى هذه المشروعات .
٢ ـــ وانخفاض هذا العائد يؤدى الى انخفاض معدل نمو الناتج القومى .
٣ ـــ وانخفاض معدل نمو الناتج القومى يؤدى الى ارتفاع معدل البطالة .

والنتيجة التى تترتب على منطق الدكتور سعيد هنا هى أنه إذا أردت أن تعالج البطالة فلتتخلص من الملكية العامة للمشروعات ولتبعها للأفراد ، مصريين وأجانب ، فإذا فعلت ذلك فستسير الأمور بالطريقة العكسية ويتحقق المرغوب فيه . الملكية الخاصة للمشروعات ستؤدى الى ارتفاع معدل العائد منها ، وارتفاع العائد سيرفع معدل نمو الناتج القومى ، وارتفاع معدل نمو الناتج سيخفض معدل البطالة .

ولكن فى كل خطوة من هذه الخطوات الثلاث مغالطة يسهل على أى اقتصادى اكتشافها بقليل من التروى :

١ ـــ فقد يكون انخفاض العائد صفة لبعض المشروعات العامة دون غيرها ، وهذه بالطبع هى الحقيقة . وقد يكون انخفاض العائد فى معظم هذه المشروعات راجعا لأسباب لا علاقة لها بملكية الدولة لها . كما سبق أن أشرت فى بداية هذا الفصل ، وهذا هو ما أعتقده ولا يصعب التدليل عليه .

٢ — وقد يكون تأثير انخفاض هذا العائد فى تلك المشروعات القليلة جدا (إن وُجدت) التى يرجع انخفاض العائد فيها الى نظام الملكية العامة ، قد يكون هذا التأثير على انخفاض معدل نمو الناتج تافها جدا ، بالمقارنة بمؤثرات أخرى فى غاية الأهمية ، من انخفاض سعر النفط ، إلى انخفاض إنتاجية العمل ، إلى ميل القطاع الخاص إلى الاستثمار فى فروع قليلة العائد وضعيفة الأثر فى حفز مشروعات أخرى للوجود والنمو ، إلى أخطاء السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، الى عشرات الأسباب الأخرى التى لا يمت أكثرها من قريب أو بعيد إلى نظام الملكية العامة للمشروعات .

٣ — وقد يكون انخفاض معدل نمو الناتج ذا أثر ضعيف فى تخفيض معدل استيعاب العمالة بسبب ارتفاع كثافة رأس المال بالنسبة للعمل ، أى أن من الممكن حتى فى الحالات التى يؤدى فيها بيع المشروع الى القطاع الخاص الى ارتفاع معدل العائد ومن ثم الى ارتفاع معدل نمو الناتج القومى ، ألا يؤدى ذلك إلى أثر يذكر (بل قد يؤدى إلى أثر سلبى) على درجة استيعاب العمالة .

إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يكاد يبقى أى أثر سلبى يذكر لنظام الملكية العامة على مستويات العمالة والبطالة . بل يظهر أن العكس هو الأقرب إلى الصحة كما سبق أن بينت ، وهو أن الملكية العامة لمشروعات القطاع العام ساهمت فى تخفيف حدة البطالة ، وأن الأرجح أن يرتفع معدل البطالة إذا حدث وبيعت مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص .

على أن كل هذا شيء ، والقول بأن القطاع العام هو المسئول عن تفاقم مشكلة المديونية شيء مختلف تماما . فهنا يكاد المرء ألا يصدق عينيه إذ يقرأ هذا الكلام . لقد كنت أظن أن المسئول الأول عن تفاقم مشكلة المديونية هو الرئيس السادات ، وألفت كتابا بأكمله لإثبات صحة هذه الحجة ، فإذا بى الآن أقرأ أن المسئول عنها هو القطاع العام . ولماذا يا ترى ؟

الدكتور سعيد يقول أن ٦٠ ٪ من هذه الديون ترجع إلى « تمويل البنية الأساسية وواردات القمح والديون العسكرية وديون قطاع البترول ، ولكن

إذا استبعدنا كل هذه الديون نجد أن قطاع الأعمال العام مسئول عن نحو ٢٠ مليار دولار » .

والدكتور سعيد النجار لم يقل لنا بوضوح تام رأيه فى الـ ٦٠ ٪ الأولى . هل سيعتبر القطاع العام مسئولا أيضا عن الديون العسكرية وواردات القمح وديون قطاع البترول ؟ إنى بصراحة لا أستبعد منه ذلك بعد أن قرأت ما قرأت . فمن الممكن مثلا أن يقول أن الجيش قطاع عام وأنه هو الذى استورد الأسلحة ، بدلا من أن يقول أن السادات هو الذى سمح باستيراد سلاح لسنا فى حاجة إليه مادامت حرب أكتوبر هى ، على حد قوله « آخر الحروب » . ومن الممكن أن يقول أيضا أن الواردات الكبيرة من القمح ، سببها فشل الزراعة المصرية وأن الزراعة المصرية ولو أنها قطاع خاص إلا أن الحكومة تتدخل بشدة فيها ، والحكومة قطاع عام ، ومن ثم فإن القطاع العام هو المسئول عن ارتفاع واردات القمح أيضا .

لا أستطيع أن أقطع بما إذا كان د . سعيد يقر هذا الكلام أو لا يقره ، ولكن من المؤكد أنه يريد أن يقول أن القطاع العام مسئول على الأقل عن « نحو عشرين مليار دولار » من إجمالى ديون مصر الخارجية ولكنه لم يبين لنا مم تتكون هذه العشرون مليارا من الدولارات ، ولم يبين لنا لماذا بلغت ديون قطاع الأعمال العام هذا القدر فى مطلع التسعينات ، أى بعد ١٦ عاما من تدشين سياسة الانفتاح ، بينما لم تزد هذه الديون على ١,٦ مليار عند وفاة عبد الناصر ؟ وهل لسياسة الانفتاح أى أثر على زيادة ديون القطاع العام بهذا القدر ؟

يقول الدكتور سعيد النجار قرب نهاية مقاله :

« ان الطبقات المطحونة ازدادت طحنا فى ظل سيطرة القطاع العام »

وهى عبارة حظها من المنطق هو مثل حظ العبارة الآتية :

« ازدادت النار اشتعالا فى ظل قيام رجال المطافىء بإطفائها » فقد تكون العبارة صحيحة ، ولكن ازدياد اشتعال النار ليس هو من عمل رجال المطافىء بل على الرغم منه . كذلك فإن تدهور أحوال الناس فى ظل سيطرة القطاع العام على جزء كبير من سوق العمالة وعلى الاستثمار والتصدير لم يحدث

بسبب هذه السيطرة بل على الرغم منها . ومنطق الدكتور سعيد النجار يؤدى بنا الى شيء يشبه جدا القول بأن أفضل طريقة لإطفاء النار هو التخلص من رجال المطافيء .

لا أظن أن الدكتور سعيد النجار سوف يعبأ كثيرا بهذا الرد على مقاله . ذلك أن وجهة نظره تتمتع بتأييد رجال عظام منتشرين فى كافة أنحاء الأرض من واشنطن فى الغرب إلى سيول فى الشرق ، ومن بينهم اقتصاديون وأساتذة كبار ، بعضهم حاصل على جائزة نوبل . وقد تبين لى منذ بضع سنوات ، لدهشتي الشديدة ، أنه حتى هؤلاء الأساتذة العظام مستعدون لأن يغضوا البصر عن أى هفوة فى المنطق إذا كان الاتجاه الفكرى مصادفا لهواهم ، وهؤلاء هم بالضبط المولعون بنعت كل من يعارضهم فى الرأى بالترمت والتحجر الأيديولوجى .

(٤) هؤلاء الاقتصاديون العظام
وأدلتهم القاطعة

جاء إلى مصر مسئول كبير بالبنك الدولى ، هو أيضا إقتصادى مصرى ، وألقى محاضرة حول أثر سياسات البنك الدولى وصندوق النقد على الفقراء ومحدودى الدخل فى أفريقيا . وعلى الرغم من أن المحاضرة تتكلم عن أفريقيا ، وأن المحاضر قال أنه لن يتكلم عن مصر لأنها تخرج عن دائرة اختصاصه ، فإن المحاضرة كانت تهدف بالطبع إلى إقناع الرأى العام المصرى بضرورة تطبيق ما يشير به الصندوق والبنك فى المفاوضات التى تجرى حاليا على قدم وساق بينهما وبين الحكومة المصرية .

كان أكثر ما لفت نظرى فى المحاضرة ليس تشخيص المحاضر لأسباب الأزمة وطريقة العلاج ، إذ لا يختلف هذا كثيرا عما سمعناه وقرأناه مرارا وتكرارا عن آراء صندوق النقد والبنك الدولى ، وإنما لفت نظرى تلك الثقة الرائعة بالنفس التى كان يتكلم بها المحاضر واللهجة الحاسمة التى تعكس إيمانا لا يتزعزع بصواب السياسة الاقتصادية التى يدعو إليها ، وكأنها بديهية رياضية أو نظرية من نظريات علم الطبيعة أو الكيمياء .

تأملته وهو يشرح بوجه متجهم المآسى التى تعرضت لها أفريقيا خلال الثمانينات ، ثم وهو يؤكد أن الدول الأفريقية التى طبقت نصائح الصندوق

والبنك نجحت فى تجاوز الأزمة ، بينا تفاقمت الأزمة فى الدول التى رفضت النصائح وزاد حالها سوءا . كان من الواضح أن الرجل لم يثر بباله قط احتمال أن يكون البنك الدولى الذى ينتسب إليه مسئولا ولو إلى حد ما ، عن هذا الأداء البائس للدول الأفريقية ، إما لأنه لم يمنح قروضا أو معونات كافية ، أو لم يكن عادلا فى توزيعها بين الدول الأفريقية المختلفة حسب درجة الحاجة ، أو لم يوجه معوناته إلى أكثر المشروعات أهمية ، أو إلى أكثر الحكومات الأفريقية جدية أو أقلها فسادا ... الخ .

قلت لنفسى : أى نوع من الرجال هؤلاء الذين جاءوا إلينا للحديث باسم البنك الدولى وصندوق النقد ؟ ومن أين أتاهم هذا الإيمان القاطع بأنهم على صواب فى مسائل لا تحتمل الجزم وتفتقر إلى أى دليل حاسم ؟ .

من الواضح ، حتى من مجرد النظر ، أنهم طراز خاص من الناس ، يمكنك أن تميزهم من بين آلاف من الناس ، أولا بأناقتهم الفائقة التى تشبه أو تفوق أناقة الدبلوماسيين ، ثم بإتقانهم التام للإنجليزية أو الفرنسية ، وبأدبهم الجم وحيطتهم فى التعبير عن آرائهم فيما يمس أية حكومة من الحكومات . كلهم حصلوا على شهادات عالية من جامعات مرموقة فى أوروبا الغربية أو أمريكا ، الأمر الذى لا يتاح عادة إلا لأبناء الطبقات العليا أو للنابغين من أبناء الطبقات الأكثر تواضعا . ولكن سواء كانوا فى الأصل من هذه الطبقة أو تلك فإنهم بمجرد أن يلتحقوا بصندوق النقد أو البنك الدولى يتشابه سلوكهم مع سلوك أعلى الطبقات دخلا . فهم فى حياتهم اليومية يتنقلون من سيارة فاخرة ، إلى فندق ضخم ، إلى صالة كبار الزوار فى مطارات العالم الثالث ، إلى المقاعد الوثيرة فى الدرجة الأولى بالطائرات ... الخ . إن هذا لا يجعلهم بالضرورة ينحازون ضد الفقراء ، ولكنه يترك أثرا لا شك فيه فى نظرتهم إلى قضية الفقر فى العالم الثالث . فهم ينفرون من أى تحليل لمشكلة الفقر يلقى بالمسئولية على آخرين ، غير الدول الفقيرة نفسها ، وهم على الأخص ينفرون من إلقاء المسئولية عن فشل التنمية فى العالم الثالث على عاتق الدول المتقدمة الصناعية ، إذ أن هذا من شأنه بالضرورة أن يلقى ظلالا من الشك على العمل الذى يؤدونه . بل إنهم لا يميلون إلى التضخيم

من مسئولية حكام العالم الثالث عن فقر شعوبهم . فالمشكلة فى نظرهم ليست مشكلة استغلال أو قهر القوى للضعيف ، بل هى فى الأساس « حماقة فنية » من جانب هؤلاء الحكام ، يمكن إصلاحها لو أن هؤلاء الحكام استمعوا لصوت العقل وطبقوا ما تقضى به المبادىء الاقتصادية الرشيدة ، ومن ثم تجدهم يبدون استغرابا شديدا من أن ما يدلون به من نصائح للحكومات لا يجد دائما أذناً صاغية .

على أنه حتى إذا حدث وتعرض أحد اقتصاديىّ الصندوق أو البنك لأزمة ضمير ، بسبب الشك فى طبيعة المصالح التى تقوم هاتان المؤسستان بخدمتها ، فإنه سرعان ما يزول قلقه ويهدأ باله عندما يرى ما يقابل به من حفاوة وتكريم حتى من جانب سياسيىّ واقتصاديىّ العالم الثالث أنفسهم . وهذا بدوره من السهل تفسيره . فسياسيو العالم الثالث يعرفون أهمية الرجل وأمثاله ، فعليهم فى نهاية الأمر يتوقف حصول الدولة على القرض أو المنحة أو عدمه ، وهؤلاء السياسيون فى حاجة على الدوام لمزيد من القروض لإخفاء تبديدهم لما حصوا عليه من موارد وقروض فى الماضى . واقتصاديو العالم الثالث تخطف أبصارهم كل هذه الأبهة والفخامة التى تحيط برجال البنك والصندوق ، ومعظمهم يحلمون بالحصول على وظيفة مماثلة فى الصندوق أو البنك تريحهم مما هم فيه من عناء ليس وراءه طائل . وعلى أية حال ، فإنه ليس هناك ما يمنح الثقة بالنفس أكثر من الرخاء وبحبوحة العيش ، فإذا اعترى رجل البنك أو الصندوق أى شك فى جدوى ما يقوم به سرعان ما تطمئنه الفكرة الآتية : إن عمله لا بد أن تكون له من الأهمية ما يتناسب مع ما يحصل عليه من مرتب .

الأهم من هذا كله أن هؤلاء الاقتصاديين ، بدون استثناء ، يتبنون فلسفة اقتصادية بعينها ، يؤمنون بها إيمانا لا يحتمل الشك ، وهى فلسفة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فى الاقتصاد . وقد يبدو مدهشا حقا ، هذا الإجماع الغريب على التمسك بفلسفة تعرضت للنقد طوال القرنين الماضيين ، ولا تقوم فى الحقيقة على أدلة علمية بل على تفضيلات سياسية ، نجحت فى بلاد وفشلت فى أخرى ، ولم تصبح الدول الكبرى دولا كبرى إلاّ باتباع السياسة المناقضة لها ، وحتى بعد أن أصبحت دولا كبرى لم تتورع عن الخروج عليها كلما

رأت ذلك فى صالحها ، فتفرض الحماية لصناعاتها ضد السلع المستوردة ، وتضحى بقانون العرض والطلب فى سبيل دعم مزارعيها ... الخ .

لا يمكن تفسير هذا الإجماع الغريب بأن إقتصاديىّ البنك والصندوق قد تخرجوا كلهم من جامعات الدول الرأسمالية ، فى أوروبا الغربية أو أمريكا ، فقد تخرج من نفس هذه الجامعات كثيرون ممن يتبنون فلسفة إقتصادية مغايرة . وإنما تفسيره هو أن الإيمان بالحرية الإقتصادية هو العقيدة الوحيدة التى توفر لهم الإطمئنان إلى جدوى وسلامة ما يؤدونه من عمل . فهم يعملون فى مؤسستين تقومان فى الواقع بخدمة مصالح الدول الكبرى وشركاتها ، وهذه المصالح لا يخدمها فى دول العالم الثالث إلاّ تبنى هذه الدول لمبدأ الحرية الإقتصادية . ومن ثَمَّ فإن اشتغال اقتصادى لا يؤمن بالحرية الاقتصادية فى البنك أو الصندوق لا بد أن يعرضه لمشكلة ضمير ليس من السهل حلها .

***

عندما جاء دور الحديث عن أثر سياسات الصندوق والبنك على الفقراء ، أشار المحاضر إلى أنه ليس هناك للأسف بيانات كافية تبين ما إذا كانت نصائح الصندوق والبنك قد أفادت الفقراء أم أضرّت بهم . فهؤلاء الاقتصاديون حريصون ، بحكم تدريبهم العلمى الصارم ، على ألا يُصدروا أحكاما إلا بناء على أرقام وبيانات دقيقة ، ولا يكتفون بالاعتماد على الملاحظات العابرة أو على ما قد يشاهدونه من مظاهر الفقر فى الطريق العام . والأرقام والبيانات المتعلقة بدرجة الفقر وتوزيع الدخل ليست من البيانات المتوفرة لأسباب مجهولة . من الغريب إذن ، رغم هذه الدقة العلمية ، أن يلجأ المحاضر قرب نهاية حديثه إلى الإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية ، والقول بأن نجاحها الاقتصادى الباهر كان نتيجة اتباعها لسياسات تتفق مع فلسفة الصندوق والبنك ، وعلى الأخص سياسة الانتاج من أجل التصدير . ذلك أنه بهذا يكون قد تغاضى عن كل العوامل الأخرى المحتملة التى قد تكون هى المسئولة عن نجاح كوريا ، كتقاليد شعبها ، وظروفها التاريخية الخاصة بل وارتفاع درجة تدخل الدولة فى اقتصادها مما لا يتفق مع مبادىء الصندوق والبنك . وهكذا تجد نفسك عديم الحيلة مع اقتصاديى البنك

والصندوق ، إذ أنه إذا كانت القضية المطروحة ضد رأيهم أصروا على ألاّ يصدروا حكما فيها حتى تتوافر البيانات الدقيقة ، وإذا كانت فى صالحهم قنعوا بأدلة تتعارض مع أبسط قواعد الاستدلال المنطقى .

على أن الإنصاف يقتضى أن نقول أن اقتصاديى البنك والصندوق يعترفون أحيانا بأن سياساتهم قد تضر ، فى حالات قليلة بعدد قليل من الفقراء . ولكنهم مطمئنون إلى أن هذا إذا حدث فإنه يحدث فى المدى القصير فقط وسوف يزول فى المدى الطويل . وحتى إذا كان من شأنه الاستمرار فى المدى الطويل فإن من الممكن للحكومة المعنية أن تتخذ من إجراءات إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ما يتلافى هذه الآثار . المهم ألاّ تتدخل الحكومة فى التفاعل الحر لقوى العرض والطلب بتخفيض أسعار السلع الضرورية . فإذا قيل لهم أن الحكومات التى يتفاوضون معها ليست من نوع الحكومات التى تتخذ إجراءات فعالة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ، لا فى المدى الطويل ولا القصير ، قالوا أن هذه مسألة تخرج عن اختصاصهم ، إذ ليس من شأنهم أن يتدخلوا فيما تفعله الحكومة ذات السيادة فى موضوع كتوزيع الدخل ، ذى طابع سياسى واضح .

وهكذا تصيبك الحيرة مرة أخرى ، وتشعر بانعدام الحيلة مع اقتصاديى البنك والصندوق . فالأمر الذى يناسبهم يضغطون على الحكومات لتنفيذه ويظهرون من أجله من القسوة ما يجعلك تتصور أنهم هم المستعمرون الجدد ، والذى لا يناسبهم يقولون أنه يخرج عن اختصاصهم .

لقد أشار المحاضر فى ختام محاضرته إلى أنه يشعر بالاعتزاز والفخر إذ يعلن لنا أن البنك الدولى قد اتخذ مؤخّرا قرارا مؤدّاه أنه قد أصبح من صلاحياته مناقشة الحكومات التى يتعامل معها فيما تنفقه على السلاح . وهو قرار حكيم بلا شك وإنْ كان المرء ليشعر بالمرارة لأن القرار جاء متأخرا أكثر من أربعين عاما ، ولم يتخذ إلاّ عندما أصبح تخفيض الإنفاق على التسلح عنصرا من عناصر السياسة الجديدة للدول العظمى .

لا شك عندى ، على الرغم من كل ذلك ، فى أن الحكومة المصرية سوف ترضخ لمطالب الصندوق والبنك ، ليس لاقتناعها بأنهما على صواب ،

فالمسألة ليست مسألة صواب أو خطأ ، ولكن لمجرد أن الاتفاق مع الصندوق هو أهون البدائل المطروحة أمامها . فهى إن لم تتفق مع الصندوق كان عليها الاستغناء عن الاستدانة ، إذ أن الاتفاق مع الصندوق هو شرط للحصول على موافقة الدائنين على إعادة الجدولة وإعطاء قروض جديدة . والاستغناء عن الاستدانة مع اتباع سياسات تقشفية لابد أن يحمّل الأثرياء بأعباء لا تريد الحكومة تحميلهم بها . أهون الأمور إذن هو الاتفاق مع الصندوق وتحميل الضعفاء بأعباء جديدة ، والأمل كبير فى أن يقبل الناس هذه الأعباء الجديدة بنفس السماحة والصبر اللذين اشتهر بهما المصريون .

(٥) كل الناس سواء ، ولكن ..

من أظرف الأقوال المأثورة عن جورج أورويل تلك العبارة الواردة فى روايته الشهيرة « مزرعة الحيوانات » : « كل الحيوانات سواء ، ولكن بعضها متساو أكثر من غيره » . وردت العبارة فى سياق السخرية من حالة يزعم فيها الحكام أنهم يعاملون الناس بالعدل ، وهم يفعلون عكس ذلك بالضبط . ومنذ كتب أورويل العبارة ، والناس يقتطفونها كلما واجهوا حالات مماثلة من الظلم المتنكر فى صورة العدل ، وقد وجدتها مناسبة تماما لوصف ما حدث منذ وقت قصير فى مؤتمر الدول الصناعية الكبرى الذى انعقد فى مدينة هيوستون الأمريكية .

وأصل القصة ، الذى يعرفه معظم القراء ، هو ما دأب صندوق النقد الدولى على طلبه من مصر ، منذ سنوات وسنوات ، من أن تقوم بإلغاء الدعم الذى تقدمه الحكومة للفقراء فى صورة تخفيض لأسعار بعض السلع الغذائية الأساسية ، أهمها القمح ، وأن تقوم ببيعها للناس بأسعارها الحقيقية ، أى بالأسعار التى يحددها العرض والطلب ، مما يعنى أن يرتفع سعر رغيف الخبز مثلا إلى أكثر من عشرة قروش . هذا عدا أسعار مختلف السلع التى تعرضها الجمعيات التعاونية بأسعار مخفضة كاللحوم والأسماك والدجاج والبيض ، بالإضافة إلى

البترول ومشتقاته والغاز الطبيعى والكهرباء .. الخ ، مما لا بد أن يؤدى إلى إرتفاع أسعار عدد كبير جدا من السلع والخدمات . وقد كان موقف الحكومات المصرية المتعاقبة هو محاولة التخلص بقدر الإمكان من هذا الطلب ، فتحاول أن تخفض الدعم بعض الشيء ، أو أن تحاول تأجيل التخفيض إلى أطول أجل ممكن ، أو أن تحاول إقناع الصندوق بأن الإلغاء أو التخفيض من شأنه توليد آثار اجتماعية وسياسية خطيرة ، فإذا بالصندوق ثابت عند موقفه لا يتزحزح عنه ، وحججه دائما هى : الدعم يسبب التضخم ، الدعم ضد الكفاءة الاقتصادية ، الدعم يؤدى إلى التبديد ، الدعم مسئول عن عجز ميزانية الحكومة ، الدعم يؤدى إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية . وعبثا تحاول الحكومة أن تقول أن استخدام الدعم ضرورى لأسباب إجتماعية وإنسانية ، وهى فى الواقع ترتعد خوفا من أن يؤدى إلغاء الدعم إلى مظاهرات ومتاعب سياسية .

ثم حدث منذ قليل أن اجتمع فى هيوستون رؤساء الدول الصناعية الكبرى مما اصطلح على تسميته بدول التحالف الغربى ، فى مؤتمرهم السنوى السادس عشر ، وأعلنت الولايات المتحدة أن على دول السوق الأوروبية المشتركة أن تقوم بإلغاء ما تقدمه من دعم لسلعها الزراعية ، على أساس أن هذا الدعم يخل إخلالا خطيراً بمبدأ حرية التجارة ، (أو إذا وضعنا المبادىء والشعارات جانبا ، قلنا أنه يضر إضراراً بليغا بصادرات الولايات المتحدة إلى أوروبا إذ أن هذا الدعم يجعل المستهلك الأوروبى يفضل شراء منتجات بلاده على شراء المنتجات الزراعية الأمريكية) . كان رد السوق الأوروبية الذى جاء على لسان فرانس اندريسون المسئول عن النظام التجارى فى السوق ، هو أن نظام الزراعة الأوروبى لا يسمح بذلك بالنظر إلى قيامه على عدد كبير من المزارعين الصغار نسبيا والذين يحتاجون الى حماية من الدولة . كانت السوق الأوروبية على استعداد للتفاوض حول بعض الإجراءات التى يتعين عليها اتخاذها من أجل تحقيق مزيد من التكيف بين سياستها الاقتصادية ونظام التجارة متعدد الأطراف ، ولكنها لم تكن مستعدة للتخلى عن سياستها الزراعية المشتركة وما تتضمنه من دعم للسلع الزراعية . لقد اعترف السيد اندريسون بأن نظام الدعم قد يتضمن بعض الخروج

على نظام السوق الحر ، ومع ذلك فقد أصر على ضرورة المحافظة على نظام الدعم « لأسباب سياسية واجتماعية وانسانية » .

كان هذا في حد ذاته طريفا ، بالنظر إلى ما دأب الكبار على تلقينه لنا من ضرورة اتباعنا لنظام السوق الحر ، ولو أدى ذلك الى التضحية بالاعتبارات « السياسية والاجتماعية والانسانية » . ولكن مما زاد الأمر طرافة موقف اليابان من هذا الصراع الدائر بين أوروبا والولايات المتحدة . ذلك أن سيد توشيكي كايفو رئيس وزراء اليابان حاول بقدر استطاعته أن يتجنب الاشتراك في هذه المعركة ، وأن يتظاهر بأنه لا يسمع الحوار الدائر فيها لأنه لم يكن يرى لنفسه مصلحة في أن يقف مع أوروبا ولا مع الأمريكيين في هذه القضية . لا يريد أن يقف مع أوروبا لأن لديه مكاسب أهم يريد أن يحصل عليها من الأمريكيين ، ولا يريد أن يقف مع الأمريكيين لأنه لو عارض أوروبا في هذه القضية لجرّ على نفسه متاعب هو في غنى عنها ، إذ أن الأوروبيين يمكنهم أن يقولوا له : بأي حق تتكلمون عن ضرورة إلغاء الدعم وأنتم تمنحون المزارعين اليابانيين دعما كبيرا بغرض وضع عوائق ضد استيراد الأرز من الخارج ؟ .

كانت النتيجة أن الاقتصاديين والفنيين الأمريكيين والأوروبيين المصاحبين للرؤساء ظلوا ساهرين حتى الساعة الرابعة صباحا في نقاش وحوار يحاولون دون جدوى الوصول الى حل وسط ، ولما صدر البيان الختامي من المؤتمر ، تبين للجميع أن الولايات المتحدة قد تراجعت عن مطلبها ولم تستطع إجبار الأوروبيين على إلغاء الدعم الزراعي . لا يشك أحد أن الولايات المتحدة لم تقبل هذا الوضع إلا مضطرة ، ربما على أمل أن تنجح في جولة أخرى عندما يكون لديها أشياء تضغط بها على الأوروبيين ولكن البعض أشار إلى أنها ربما قبلت الوضع في مقابل أن يقبل الأوروبيين أن يغضّوا البصر عما دأبت الولايات المتحدة على صنعه ، وهو إخلالها المستمر بمبدأ حرية التجارة عن طريق ما تفرضه من قيود على واردات الولايات المتحدة من المنسوجات حماية لصناعة النسيج الأمريكية .

لم يمنع هذا كله من أن يصدر البيان الختامي للمؤتمر وفيه الإشادة التقليدية بنظام حرية التجارة وعدم التدخل ، وكيف أن الحرية الاقتصادية

« شرط ضروري لتحقيق الرخاء الاقتصادي في العالم » . من الواضح إذن أنّ الدول الصناعية الكبرى على استعداد لأن تقبل الخروج على مبدأ حرية السوق من بعض الدول ، ولكنها ليست على استعداد لقبول الخروج عليه إذا جاء هذا من دول أخرى . ذلك أن الشعوب كلها سواء ، هذا صحيح ، ولكن بعضها متساو أكثر من غيره !

(٦) لو كان التضخم رجلا ..

نعم .. لو كان التضخم رجلا لقتلته . فربما كان من أسوأ ما حدث لمصر منذ منتصف هذا القرن ، هذا التضخم الجامح الذى نعيشه منذ منتصف السبعينات . ذلك أن آثاره لا تقتصر على الآثار الاقتصادية المعروفة ، والتى يذكرها الاقتصاديون عادة ، من إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ، وتشجيع المضاربة والاستثمارات غير المنتجة ، والإضرار بميزان المدفوعات ، وإنما تكمن أهم أضرار التضخم فى خارج مجال الاقتصاد . فالتضخم من أهم العوامل التى أفسدت حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية على السواء ، الأمر الذى يذكّر بكلمة مأثورة لكينز ، الاقتصادى الانجليزى الشهير (رغم أنّ اهتمامه كان ينصب على الظاهرة العكسية وهى الكساد) قال فيها أن التضخم هو أسوأ ما يمكن أن يصيب أى مجتمع ويهدد حضارته .

لم يكن معدل ارتفاع الأسعار فى مصر خلال الخمسينات والستينات يزيد على ٥ ٪ أو ٦ ٪ سنويا ، فارتفع هذا المعدل إلى أكثر من الضعف فى فترة ما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، أى إلى ما يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ ، ثم ارتفع فى السنوات الأخيرة ، أى منذ ١٩٨٥ ، إلى مايقرب من الضعف مرة أخرى ، أى إلى ما بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ سنويا . لا غرابة إذن فيما

نشعر به من أن حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية قد انقلبت رأسا على عقب منذ منتصف السبعينات .

من أسوأ ما أصابنا به التضخم الخوف من المستقبل . فإذا كنت أستطيع اليوم أن أشترى اللحم والفاكهة وأن أدفع مصاريف المدارس ، فما الذى يضمن لى أننى سأستطيع ذلك بعد شهر أو سنة ؟ وإذا كنت أستطيع أن ألبى طلبات أولادى اليوم فما الذى يضمن لى أنى سأستطيع تلبيتها فى العام المقبل ؟ وإذا كانت سيارتى تحملنى إلى مكان عملى اليوم ، فما الذى يضمن لى أننى سأستطيع أن أشترى غيرها إذا ازداد بها العطب ولم تعد صالحة للسير ؟ وإذا تقدمت بى السن وقلت طلباتى وطموحاتى لنفسى فما الذى يطمئننى على مستقبل أولادى ؟ كان أبى يقول لنا ونحن صغار « يكفيني أن أعلمكم حتى تحصلوا على الشهادة الجامعية » فما عساى أن أقول أنا لأولادى ؟ إذ ما الذى تجلبه الشهادة الجامعية لصاحبها فى ظل التضخم ؟ لقد جنّب استقرار الأسعار أبى وأمى عناء الدخول فى هذا السباق اللعين بين الدخل والأسعار ، وكان موضوع الحديث إذا جلسنا ونحن أطفال مع أبى وأمى لا يتطرق إلى الأسعار إلا لماما ، فإذا بى إذا جلست مع أولادى ألاحظ أن موضوع الأسعار هو أكثر الموضوعات ترددا على أسماعهم ، فيصيبنى الخوف من أن يشبوا وقد زرع فيهم القلق من المستقبل .

ونحن نعيش فى عصر أصبح مركز الشخص الاجتماعى فيه ، ونظرة الناس إليه يتحددان بأنواع وكميات السلع والخدمات التى يستطيع اقتناءها . فالخوف من أن نفقد القدرة على الشراء يتضمن فى الحقيقة خوفا من أن نفقد مكانتنا بين الناس ، وهو من أشد أنواع الخوف قسوة وإيلاما . بل إنه كلما ارتفع معدل التضخم كلما زاد ميل الناس الى الحكم على الشخص وفقا لقدرته على الشراء ، إذ تصبح المعركة مع الأسعار هى المعركة الأساسية للجميع . فالرجل الذى يخشى أن يفقد بسبب التضخم قدرته على شراء ثلاجة جديدة أو التليفزيون الملون بدلا من الأبيض والأسود ، إنما يخشى أن يفقد احترام الجيران له ، بل واحترام زوجته وأولاده . وخريج الجامعة الذى يؤجل الزواج عاما بعد عام بسبب عجزه عن توفير المبلغ اللازم للحصول على شقة ، إنما يخشى أن تفضل

خطيبته عليه شخصاً آخر أكثر « رجولة » لأنه أكبر قدرة على توفير الشقة .

لقد طعن التضخم حياتنا وعلاقاتنا الاجتماعية فى الصميم . فالزوج يضطر إلى أن يقضى أكثر نهاره وليله فى كسب دخل إضافى ، وأن يقبل أن تخرج زوجته للعمل فى ظروف ما كان ليقبلها لولا التضخم . وتتفرق العائلة فى كل اتجاه حتى يستطيع كل فرد من أفرادها مواجهة مطالب الحياة . والرجل قد يقبل رشوة ما كان يتصور قبولها لولا التضخم ، والأستاذ الجامعى الذى كان أهم ما يشغله ، ونحن طلبة ، أن يكون كتابه خاليا من الأخطاء ، وأن يتضمن جديدا يضيفه إلى العلم ، أصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره . إن التمسك بفضائل الأخلاق فى ظل التضخم يعتبر من قبيل الترف ، أو من قبيل الرزالة والسماجة . وفى ظل التضخم ترتفع قيم أخلاقية جديدة كالشطارة والسرعة والخفة والقدرة على انتهاز الفرص وتنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ ، ويصبح المتمسك بالمبدأ وشرف المهنة ، من ذكريات الماضى أو مثاراً للسخرية . وفى ظل التضخم تزداد عجلة الجميع ويقل صبرهم : فالطبيب يستعجل الكشف على المريض تلهفا على المريض الذى يليه ، والمقاول أو المهندس يستعجل الربح من البناء ولو كان معنى هذا سقوط العمارة على رؤوس سكانها ، وسائق التاكسى يسير بسرعة جنونية استعجالا لتحصيل الحد الأدنى من الدخل الذى يحتاج إليه ، ومدرس الدروس الخصوصية يستعجل تلاميذه استعدادا لاستقبال غيرهم .. الخ .

وقد يكون التضخم هو المسئول عن ضعف الولاء للوطن والانشغال بأمورنا اليومية عن قضايانا القومية . فالخائف من الجوع أو من أن يفقد مكانته واحترامه بين أهله وجيرانه لا وقت لديه يمكن أن يضيعه فى الاهتمام بقضايا الوطن . والتضخم ، كما أنه يصيب معظم الناس بالخوف من الفقر ، يصيب آخرين بالجشع ويسيل لعابهم على تحصيل المزيد من الثراء ، إذ يتيح التضخم فرصا ذهبية للإثراء السريع عن طريق المضاربة واستغلال النفوذ . ففى ظل التضخم تصبح للتأشيرة الحكومية التى تمنحك حق الحصول على السلعة بأسعار خاصة ، أو الحصول على قرض بسعر فائدة خاص ، أو تمنحك حق الاستيراد أو تمكنك من شراء قطعة أرض من أراضى الحكومة .. الخ . تصبح هذه التأشيرة مطلبا عزيزا

يهون في سبيله كل شيء ، ويصبح الإغراء أقوى من أن يقاومه طالب التأشيرة ومانحها على السواء ، فإذا بالرشوة تحسب كجزء أساسي من المرتب ، وإذا بالمنصب يصبح ، ليس كما كان ، وسيلة لتقديم خدمة عامة للناس ، ولا حتى مصدراً للتشريف والتبجيل ، بل مصدرا لتوليد الدخل وتكوين الثروات ، يضمن لصاحبه مواجهة أعباء التضخم في الحاضر ولأولاده في المستقبل .

والتضخم أداة لا تدانيها أداة أخرى في قدرتها على القهر وإذلال الناس . فالذي يتحكم في مصدر دخلك يستطيع أن يقرر ما إذا كنت ستنضم إلى فئة المطحونين بعجلة التضخم ، أو إلى فئة الناجين من النار الذين تزيد دخولهم بأسرع مما تزيد الأسعار . والذي يصمد أمام السلطة ، واغراءاتها وتهديداتها ، في ظل التضخم ، هو بالضرورة أكثر صلابة من ذلك الذي يعارض الحكومة وهو مطمئن إلى مصدر رزقه . ومن ثَمّ كانت المعارضة السياسية في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن أكثر تجرؤا على الحاكم بكثير منها في السبعينات والثمانينات .

هل هو التضخم يا ترى ، الذي سبب هذا الانخفاض الكبير في توزيع المجلات والجرائد خلال النصف الثاني من الثمانينات ؟ وهو ما أصاب جرائد ومجلات المعارضة والحكومة على السواء . فالأمر لا يقتصر على ارتفاع ثمن المجلة أو الجريدة إلى ما لا يطيقه الكثيرون ، وإنما أدّى التضخم أيضا إلى انزواء القضايا السياسية والثقافية العامة ، في نظر الكثيرين ، أمام قضية تلبية الحاجات الأساسية . فكلما اشتدت وطأة ارتفاع الأسعار كلما بدا للمواطن العادي أن ما تثيره الجرائد والمجلات من قضايا عامة أقل أهمية بكثير مما كان في الماضي .

ولكن التضخم يؤثر في الثقافة من زاوية أخرى . فكلما كان العمل الثقافي أقرب إلى ذوق الأعداد الغفيرة من الناس ، كلما زاد احتمال تغطيته لنفقاته وإدراره للربح . وبالعكس كلما كان العمل الثقافي ، كتابا كان أو مسرحية أو فيلما سينمائيا أو برنامجا في التليفزيون ، أقرب إلى ذوق الصفوة كلما قلّ احتمال الكسب منه . ففي ظل ارتفاع أسعار الورق والطباعة ونفقات الانتاج المسرحي أو السينمائي ، يميل المنتج أكثر فأكثر ، إلى إرضاء الأغلبية أملا في تغطية نفقاته

وتحقيق الربح . فإذا بثقافة الجماهير تحل محل ثقافة الصفوة ، وتسود الثقافة المتملقة لذوق الجماهير على حساب الثقافة الرفيعة ، ويرتفع شأن أولئك الذين تتصل أعمالهم بالجماهير الغفيرة ، بصرف النظر عن قيمة أعمالهم من الناحية الفنية أو الأخلاقية ، كالذين يتخصصون فى إضحاك الجماهير وتسليتهم أو إثارتهم . إن مثل هذا هو الذى قضى على مجلتين رفيعتين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، « الثقافة » و « الرسالة » ، فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه ونجحت صحف ومجلات مؤسسة « أخبار اليوم » التى كانت تدخل إلى مصر ولأول مرة مدرسة تملق أذواق الجماهير .

***

إن من الصعب أن نجد مؤشرا لنجاح التنمية أو فشلها أفضل من هذا المؤشر : ماذا يحدث لأثمان السلع بالمقارنة بثمن الإنسان أو بعبارة أخرى ، ما هو معدل التضخم بالمقارنة بمعدل الزيادة فى الأجور ؟ فإذا كان ثمن الإنسان (أى الأجر) يزيد بأسرع مما تزيد به أثمان السلع ، كان معنى هذا ارتفاعا عاما فى مستوى المعيشة وارتفاعا فى مكانة العمل وكرامته ، وإذا حدث العكس ، كان معنى هذا تدهور مستوى المعيشة ومزيدا من امتهان العمل ، ومن إراقة ماء الوجه ، ومن التضحية بالكرامة فى سبيل كسب الرزق . وأخشى أنّ هذه هى حالنا منذ منتصف الثمانينات .

فمع ارتفاع معدل البطالة وتضاعف معدل التضخم ينتشر الشعور بالإحباط ، ويزيد عدد المشتغلين بأعمال أقل من قدراتهم ، ويشتد الغضب على مجتمع لا يعرف كيف يستفيد من قوته البشرية ، والأسف على سنوات ضاعت فى الدراسة دون جدوى . إن الحال يذكرنا بسنوات ما قبل الثورة ، حينما كان أرخص شىء فى مصر هو العمل ، وقبل أن يتدارك الأمر بالتنمية السريعة فى الخمسينات والستينات ، وبارتفاع معدل الهجرة فى السبعينات . فما أن اقترن انخفاض معدل التنمية بتراخى معدل الهجرة فى الثمانينات ، حتى بدأ ثمن الإنسان يميل من جديد إلى الانخفاض بالنسبة لأثمان السلع .

***

ليس صحيحا أن هذا التضخم الرهيب قد أحدثته التنمية . فالتنمية قد تحدث بلا تضخم ، كما كان الحال فى مصر بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، والتضخم قد يحدث بلا تنمية ، أو بقليل جدا منها ، كما كان الحال فى النصف الثانى من السبعينات .

وليس صحيحا ، كما يقال أحيانا ، أن التضخم فى مصر يرجع إلى أعباء الحروب والتسلح ، فالفترة التى شهدت ثلاثة حروب ، حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣ ، كان ارتفاع الأسعار فيها أقل بكثير منه فى العشر سنوات التى أعقبت توقيع اتفاقية السلام فى ١٩٧٩ .

وليس صحيحا أن التزايد السريع فى السكان هوالمسئول عن التضخم ، فمعدل الزيادة فى السكان فى مصر فى الخمسينات والستينات لم يكن أقل منه فى الثمانينات مع التفاوت الشديد فى معدلات التضخم . وليس عذرا مقبولا أن يقال أن التضخم منذ السبعينات ليس ظاهرة مصرية بل عالمية ، وأن الأسباب عالمية وليست محلية . فالاقتصاد الوطنى يتأثر بالظروف العالمية بقدر انفتاحه عليها ، والاقتصاد المعتمد على نفسه يقى نفسه الى حد بعيد من شر التأثر بتقلبات العالم الخارجى . كما أنه ليس عذرا مقبولا أن يقال أن التضخم جاء نتيجة الانفاق الكبير على مشروعات البنية الأساسية (الطرق ــ المجارى ــ المياه ــ الكهرباء ــ التليفونات) من حيث أنه انفاق لا يقابله عائد سريع . فليس من المقبول أن يتم تمويل مثل هذه المشروعات بطبع نقود جديدة ، بل المفروض أن يتم تمويلها عن طريق الضرائب أو القروض السهلة أو المنح . وليس مقبولا أن تلقى الحكومة بالمسئولية على جشع التجار ، كما تفعل من حين لآخر . فليس من الواضح لماذا أصيب التجار المصريون بالجشع فجأة فى السبعينات والثمانينات ، ولماذا كانوا أقل جشعا فى الخمسينات والستينات ؟ إن التجار قد يستغلون المناخ التضخمى لزيادة أرباحهم والإمعان فى استغلال المستهلكين ، ولكنهم ليسوا هم الذين يخلقون التضخم ابتداء .

إنما تقع المسئولية عن التضخم فى الأساس على إهمال التنمية الزراعية والصناعية منذ بداية السبعينات ، والاعتماد بدلا من ذلك على الاستيراد الممول

بالاقتراض تارة ، وبإيرادات البترول وتحويلات المهاجرين تارة أخرى . فلما انقبضت يد المقرضين ، وانخفضت بشدة ايرادات البترول ، وركدت تحويلات المهاجرين ، ارتفع معدل التضخم بشدة .

إن التضخم الجامح الذى يعصف اليوم بحياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية ليس إذن نتيجة التنمية بل نتيجة فشلها . والذى يريد أن يضع حدا للتضخم عليه أن يعيد النظر فى طريقتنا فى التنمية من أساسها .

(٧) بيع التحف الفنية لتسديد ديون مصر

قرأت باستياء بالغ اقتراح أحد الصحفيين بأن تقوم مصر ببيع ما لديها من لوحات فنية وتحف ، يضمها متحف محمد محمود خليل ومتحف الجزيرة ، وان تستخدم حصيلة هذا البيع فى تسديد جزء من ديون مصر أو كلها ، على أساس أن قيمة هذه اللوحات والتحف قد لا تقل عن ٣٠ ـــ ٣٥ ألف مليون دولار ، أى ما يزيد على نصف إجمالى ديون مصر الخارجية .

وعندما فكرت فى الأمر : قيمة هذه التحف الفنية وما يجب علينا إزاءها من احترام ، وما يجب أن تجلبه لنا من اعتزاز ، وما يجب أن تشيعه فى حياتنا من جمال وفى نفوس شبابنا من رقة المشاعر ، وعندما استعدت الى ذهنى ، من ناحية أخرى ، أسباب تراكم هذه الديون ، وأخطاء السياسة الاقتصادية المتتالية التى أدت إلى تراكمها ، وكيف أنّ أكثرها بدّد فى الاستهلاك وفيما هو أفظع من الاستهلاك ، عندما فكرت فى كل هذا استقرت فى ذهنى هذه الفكرة : وهى أن القضية التى نحن بصددها الآن لا تختلف كثيرا عن حالة شاب أدمن المخدرات إلى درجة جعلته يعتمد اعتيادا شيعا على الاستدانة . وعندما هدده دائنوه بأنه إنْ لم يسدد ديونه السابقة ، سيتوقفون تماما عن إقراضه ، حرى إلى أمه ، وبتشجيع من الدائنين أنفسهم ، يلح عليها فى أن تعطيه مصاغها ليبيعه

ويسدد الجزء الأكبر من ديونه ، بما فى ذلك القطع الذهبية التى أعطاها لها أبوه كهدايا عند الخطوبة والزواج . إنى أزعم أن هناك أوجه شبه مذهلة بين هذه الحالة واقتراح بيع متاحفنا لتسديد ديون مصر .

الجزء الأكبر من ديوننا ، اقترضناه دون أن نكون مضطرين إلى ذلك ، بل اقترضناه فى وقت كانت تنهال علينا فيه الموارد من كل جانب من إيرادات البترول ، وتحويلات المهاجرين ، وقناة السويس والسياحة . والجزء الأكبر من هذه الديون اقترضناه لإشباع حاجات استهلاكية ، أو ما يصنفه الاقتصاديون على أنه استهلاك ، وليس للاستثمار أو للإضافة إلى طاقاتنا الإنتاجية ، بما فى ذلك بالطبع شراء الأسلحة فى وقت كانت الحكومة تقول فيه أن حرب ١٩٧٣ هى آخر الحروب . كما أننا اقترضنا جزءا كبيرا من هذه الديون ، باعتراف وزير التخطيط الحالى ، تحت إغراء وضغوط من المقرضين ، رغبة منهم فى تصريف سلع وخدمات لا يعرفون كيف يصرّفونها . أما ما استخدم فى إشباع حاجات استهلاكية فقد كان السبب فيه هو تخاذل وتقاعس عن زيادة الإنتاج ، وهو ما كان يمكن أن يُغنينا عن الاستدانة . وأخيرا ، فإن جزءاً من هذه الديون تم تبديده بسبب فساد الذمم وخضوع الحكم لتأثير ونفوذ أشخاص من معدومى الضمير . كل هذا هو ما أشبهه بالاقتراض بسبب إدمان المخدرات .

وفكرة بيع التحف تأتى فى هذا الوقت بالذات الذى تجرى فيه المفاوضات مع صندوق النقد الدولى الذى يقول لنا : إذا لم تبينوا لنا أنكم تعتزمون السداد وتتخذون من الاجراءات ما يمكنكم من السداد فلن نعيد جدولة ديونكم ، أى لن نقرضكم من جديد . فاقتراح بيع التحف يأتى إذن فى وقت لا تبدو فيه أى بادرةٍ تدل على أننا نسدد لكى نمتنع عن الاقتراض نهائيا بعد ذلك ، بل نسدد لكى نقترض من جديد ، ومن ثم فبيع التحف هو مجرد حلقة فى سلسلة طويلة لن يكون لها آخر من بيع الأصول ، حتى نبيع الملابس التى نستر به أجسادنا . وإذا لم نوقف هذه المهزلة من الآن فسنستمر حتى نبيع بالفعل الملابس التى تستر أجسادنا . والفكرة لابد أنها نبتت فى ذهن دائن أفاق ، استرد دينه أضعافاً مضاعفة عن طريق الفوائد الباهظة التى دفعناها ، ويريد الآن أن يستردها

مرة أخرى بدفع ثمن بخس للتحف واللوحات . معتمدا على سمعها وغفلتنا ، ومعتمدا على أن إدماننا للمخدرات جعلنا لا نميز بين صورة لرينوار وبيت من الطوب والأسمنت .

ونحن عندما نهرع إلى متحف الجزيرة ومتحف محمد محمود خليل إنما نشبه هذا المدمن الذى يهرع إلى أمه يطلب منها بيع المصاغ . فمحمد محمود خليل ، هذا الرجل الفاضل الذى لم يكن يخطر بباله قط أن مصر سيؤول بها الحال إلى ما آلت إليه ، ظن بحسن نية أنّ الأجيال التالية لجيله من المصريين سوف تكون قد تقدم بها العلم والفهم لدرجة يجعلها تفيد من وجود صور جوجان ورمبرانت بينها ، واعتقد أن مصر لا بد أن يأتى عليها اليوم الذى تصبح فيه فى عداد الأمم المتحضرة التى تعتبر بيع متاحفها بمثابة بيع جزء من لحمها . والذين يقولون أن هذه التحف قابعة فى المخازن يتراكم عليها التراب دون أن يستفيد منها أحد ، وأن من المجدى أن نبيعها لنبنى بثمنها المصانع ونوظف بها الشباب ، هم بالضبط كهذا المدمن الذى ذهب إلى أمه يقول لها أن مصاغها قابع فى دولاب مغلق ، لايدرّ دخلا ، والأجدى أن يستخدمها فى تسديد ديونه حتى يتمكن من الاقتراض من جديد ليبدأ صفحة جديدة من حياته . ولكننا لدينا ألف سبب للشك فى أن هذا المدمن سوف يستخدم حصيلة المصاغ ليبدأ صفحة جديدة . فهو كما هو واضح للجميع ، فاقد الإرادة مسلوب العقل ، يسيطر عليه المرابون وأصدقاء السوء سيطرة كاملة . ولو كانت هناك أية بادرة أمل أو أى مسوّغ للثقة فيه لجاز لأمه حتى مجرد التفكير فى الأمر . ولكنه كما ترى لا يبيع فقط المصاغ بل يبيع القطاع العام ، ويبيع أطفاله المشردين فى الشوارع لأى وغدٍ أمريكى مستعد لدفع جنيه أو نصف جنيه لكل طفل . إنه إذن يستدين ليستمر فى إدمانه وليمعن فى تمزيق قلب أمه وقلب محمد محمود خليل فى قبره .

وهذا المدمن لا يميز بين كتلة صماء من الذهب أو الفضة ، وبين عقد أو خاتم أهداه أبوه لأمه فى عيد الزواج أو الخطوبة . فقد تبلدت المشاعر لدرجة أن بيع جوجان أو رينوار لم يعد من الممكن تمييزه عن بيع سيارة أو أسياخ من الحديد المسلح . كل شىء فى نظر المدمن هو مجرد وسيلة للحصول على المخدر ،

والعواطف والذكريات يمكن تأجيلها حتى يفرغ من آخر نفس أو من آخر جرعة .

يقول البعض إن هذه الصور والتحف ليست جزءاً من تراثنا ، وأنها غريبة عن ذوقنا وقيمنا ، ولا يتذوقها إلا حفنة صغيرة من المثقفين المتنكرين لتراث أمتهم . وأنا أقول أن الذين يقولون هذا القول هم من ذلك النوع من الناس الذين لا يستسيغون تراثاً من أى نوع ، لا غربياً ولا عربياً ، لا إسلامياً ولا مسيحياً . فنحن نعرف جيدا ماذا صنعوا بتراثنا العربى والإسلامى ، فلا يستغرب أن يكون هذا موقفهم من التراث الأوروبى . إنهم ضد الفنون الأوروبية ليس لأنها أوروبية ولكن لأنها فنون . فقبل أن يستهينوا بالتراث الأوروبى سمحوا للمساجد والآثار الإسلامية بالانهيار والتداعى . إنهم ليسوا ضد أوروبا بل ضد أى شىء جميل ، ونحن نعرف جيدا ما الذى يمكن أن يصنعه مثل هؤلاء الناس بحصيلة بيع هذه التحف .

أرجو ألا يسأل أحد : هل هناك طريقة بديلة لتسديد الديون ، فهذا موضوع آخر تماما . إن هناك ألف طريقة لتسديد الديون وبناء المصانع وتشغيل الخريجين المتبطلين ، لو أن هذا المدمن يقلع فقط عن إدمانه . ولقد بحّ صوت الاقتصاديين المصريين فى مقالاتهم وكتبهم ومؤتمراتهم السنوية فى بيان هذه الطرق البديلة . ولكنى أريد أن أفترض أن ليس هناك بديل ، وأننا إذا رفضنا بيع التحف سوف يمتنع الدائنون عن الإقراض بل وقد تقبض الشرطة على المدمن ويودعونه السجن . وأنا أقول أن هذا أفضل . فامتناع الدائنين عن إقراضنا وقيامهم بإشهار إفلاسنا ، وإيداع المدمن السجن ، قد يكون هوالوسيلة الوحيدة لإعادة هذا الأبله إلى صوابه .

(٨) أفراح الحكومة وأشجان الناس

كنت ولا أزال أعتقد أنّ من أهم أسباب ضعفنا إزاء اسرائيل ، أن الشعب والحكومة هناك يتصرفان ككيان واحد ، لهما نفس الأهداف والطموحات ، وتحركهما نفس المشاعر ، بينما الأمر عندنا على العكس من ذلك ، فنادرا ما تتحد أهداف الحكومة وأهداف الناس ، وهما فى معظم الأحيان كيانان متنافران ، لكل منهما طموحاته وحساباته ، بل كثيرا ما تكون أفراح الحكومة هى أشجان الناس ، والعكس بالعكس .

هكذا استقر الأمر فى وعيى منذ طفولتى . كنا ونحن أطفال ، وكان فاروق ما زال ملكا على مصر ، نُطالَب بحفظ وإلقاء الأناشيد فى المدرسة ، احتفالا بعيد جلوس الملك أو بعيد ميلاد الأميرة فريال ، بينما كنا نسمع من أهلنا الأحاديث المرة عن فساد الملك وأسرته . وحتى بعد قيام الثورة ، كثيرا ما كان يُطلب منّا الابتهاج والمشاركة فى أفراح الحكومة دون أن يكون هذا هو شعورنا الحقيقى . ففى ١٩٥٤ طُلب إلينا الابتهاج بعقد اتفاقية الجلاء فى الوقت الذى كنا نرى فيه أنها لا تختلف كثيرا عن مشروع اتفاقية صدقى — بيفين [١٩٤٦] الذى أسقطته المظاهرات . وفى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، هللت الحكومة لبيان ٣٠ مارس [١٩٦٨] وصوّرته على أنه تدشين لعهد جديد من الديمقراطية

والحريات ، وكنا نعتبره محاولة يائسة من جانب الحكومة لمواجهة غضب الناس فى أعقاب الهزيمة . ثم ظهر التناقض بصورة صارخة فى أعقاب ١٩٧٣ ، بين أفراح الحكومة وأشجان الناس . فاحتفلت الحكومة احتفالا صاخبا بزيارة الرئيس الأمريكى نيكسون لمصر فى شوارع القاهرة ، وكأنه موكب القائد الرومانى وهو يزور الأراضى التى ضمت حديثا إلى امبراطوريته . ثم احتفلت الحكومة بزيارة رئيس الجمهورية للقدس وسموها وقتها « المبادرة » ، وكنا نحن كمن يتجرع السم ونحن نشاهده فى التليفزيون يتفقد حرس الشرف الإسرائيلى . ثم عادت الحكومة فاحتفلت « ببطل السلام » عند توقيعه اتفاقية كامب ديفيد وكنا نحن نتلوى من الألم من مواد الاتفاقية المهينة .

ليس الأمر دائما بهذه القسوة ، فكثيرا ما تثير الحكومة ضجة كبيرة وتقيم الاحتفالات لإجراء معين اتخذته ، ولا يكون لنا اعتراض عليه ، ولكن دون أن يكون من الواضح لنا لماذا أقدمت الحكومة على ما أقدمت عليه . من ذلك قيام الحكومة فجأة ، منذ بضعة شهور ، بإخطارنا بأنها قامت بتأسيس مجلس يُسمى « مجلس التعاون العربى » ، مع ثلاث دول أخرى هى العراق والأردن واليمن الشمالى ، دون أن تخطرنا بالأسباب التى دعت إلى انشائه فى هذا الوقت بالذات ، ومع هذه الدول دون غيرها ، ولا بالأعراض التى يستهدفها ، فيما عدا العبارات الإنشائية المعروفة عن التضامن والتعاون العربى ، ولماذا لا تكفى لتحقيقها الاتفاقيات السابقة المعقودة بين نفس الدول ، ولماذا حدث هذا فجأة دون سابق تمهيد أو مناقشات حول أفضل صور التعاون ، مع أن لدينا مجلسين للشعب والشورى من المفروض أن يهتما بمثل هذه الأمور . وقد انهمر بالطبع ، بمجرد الإعلان عن إنشاء المجلس سيل من الكتابات والأحاديث فى الصحف والإذاعة والتليفزيون ، تصف أهمية هذا المجلس وضرورته ، وشرع المختصون بالشئون السياسية والاقتصادية يحللون فوائده المتعددة حتى كادت رسائل الدكتوراه أن تؤلف عن الآثار المتولدة عن هذا المجلس وهو لم يتجاوز بعد شهوره الأولى ، واعتمدت وسائل الإعلام على البديهية القائلة بأن أى إتجاه نحو الوحدة العربية ، أو يبدو وكأنه كذلك ، هو أفضل من عدمه . وازدانت صحفنا

وتليفزيوناتنا بصور الرؤساء الأربعة وهم يتعانقون هنا مرة وهناك مرة ثم وهم يتلقون الزهور من طفل عراقى مرة وطفلة مصرية مرة أخرى . ولكن لم تمض أسابيع قليلة على كل هذا حتى جاءت الأخبار عن أحداث غريبة تقع للعمال المصريين فى العراق ، زادها غرابة أنها حدثت بعد أيام من كل هذه المهرجانات التى صاحبت إنشاء مجلس التعاون العربى.

وقد كان انفعال المصريين الشديد لهذه الأخبار طبيعيا ومفهوما تماما . فضحايا هذه الأحداث هم من أشد فئات المجتمع المصرى إثارة للشفقة ، فهم لم يخوضوا تجربة الهجرة ، المريرة دائما على أى مصرى ، إلا هربا مما هو أمّر منها ، يحدوهم أمل وحيد هو أن يستطيعوا أن يرسلوا إلى أهلهم وأولادهم فى مصر ما يساعدهم على مواجهة أعباء الحياة ، أو أن يحققوا من المدخرات ما يسمح لهم بالارتفاع بمستوى معيشتهم درجة أو درجتين . وفرض قيود على تحويل مدخراتهم إلى مصر ، يجعلهم وكأنهم تحملوا هذا العناء بلا طائل ، وهم ليسوا عشرة أو عشرين بل يزيد عددهم — على الأرجح — على المليون . فإذا سمعنا فضلا عن ذلك بأن هناك من أطلق الرصاص عليهم ، ومن داهمهم بسيارته ، لم يكن غريبا أن يشعر الناس فى مصر برغبة عارمة فى أن يعرفوا ما حدث بالضبط بأدق تفاصيله وتحديد المسئولية عنه . لذلك كان ذهولنا شديدا لما أبداه المسئولون المصريون من برود ، ووصفهم لها بأنها أحداث « فردية » وليست « ظاهرة » ، وكأن أبناء العامل المتوفى أو زوجته يهمهم ما إذا كان موت عائلهم يمثل « ظاهرة » ، أو هو مجرد حادث « فردى » . ومرة يقولون أن هناك قوى خفية تعمل على إفساد العلاقة بيننا وبين العراق الشقيق ، دون أن يخبرونا بإسم هذه القوى ، ومرة يقولون إن الملفات الخاصة بالقتلى قد وصلت إلى وزارة الخارجية المصرية ، دون أن يخبرونا بما فى هذه الملفات ، ومرة يقولون أن معدل الوفيات بين المصريين فى العراق لا يزال فى حدود المعدلات المعقولة والطبيعية ، وكأن من المعقول والطبيعى أن يطلق الرصاص كل سنة على نسبة معينة من السكان . مرة أخرى يتأكد هذا الانفصام بين ما يشغل الحكومة وما يشغل الناس ، فالناس يريدون أن يعرفوا ما حدث لإخوانهم وأبنائهم فى العراق ، والحكومة مشغولة بأثر ما حدث

على العلاقات الرسمية بين الحكومتين .

هذا الانفصام الغريب بين حسابات الحكومة وحسابات الناس ، ليس ظاهرة حديثة بالطبع بل لعل استمراره قرونا طويلة هو الذى جعل نظرة المصرى الى حكومته تتسم دائما بالشك وعدم الثقة . فالمصرى يميل دائما إلى افتراض أسوأ الفروض عن أغراض الحكومة وبواعثها ، ونظرته الى موظف الحكومة تقوم على افتراض أن الهدف من وجود هذا الموظف ليس القيام بخدمته بل بتعذيبه ، ولا يتوقع منه إلا الجفاء وغلظة المعاملة ، ويستغرب أشد الاستغراب إذا بدر من الموظف مايدل على تعاطفه معه أو على رغبة حقيقية فى حل مشكلته . والموظف الحكومى ، بالفعل ، ينظر دائما إلى من فوقه ونادراً ما يُلقى بالاً إلى من هم تحته . وينطبق هذا على أصغر موظف حكومى فى مصر انطباقه على أعلى الموظفين شأناً . فالوزير قد يترك البت فى أمر هام من أمور وظيفته ليكون فى استقبال الرئيس فى المطار ، والمهم لدى السفير المصرى فى العراق هو رأى وزارة الخارجية فى مصر فيه ، وليس رأى المصريين فى العراق ، والذين يعدون نشرات الأخبار فى الاذاعة والتليفزيون تحكمهم فى الأساس اعتبارات لا تتعلق بما يهم المستمع أن يعرفه ، بل بما يرضى رئيس الجمهورية أو وزير الإعلام أن يسمعه ، ولا يرتبون الأخبار بحسب أهميتها للمستمعين بل بحسب الدرجة الوظيفية للشخص موضوع الخبر . فقد تحتل برقية معايدة أرسلها الرئيس إلى رئيس دولة مجهولة فى أفريقيا ، المكانة الأولى فى النشرة ، على حساب أخبار حقيقية تهم معظم الناس . والجزء الأكبر من الصفحات الأولى فى جرائدنا يخصص لتصريحات الرؤساء ، مهما كانت مكررة وانشائية ولا تحمل أى خبر جديد . لقد مرض منذ بضعة أسابيع أديب مصرى كبير ، أثناء زيارته لدولة أفريقية ، ودخل غرفة الانعاش وهو فى حالة خطرة ، فكانت طريقة صحيفة مصر الأولى فى إعلان الخبر على الناس أن نشرت فى صفحتها الأولى أن رئيس الجمهورية قام بالاستفسار عن صحّة الأديب الكبير . ولم تجد الصحيفة ضرورة بعد ذلك لأن تخبر الناس عن اسم المرض أو مدى التحسن الذى حققه ، فالمهم ليس هو أن الأديب الكبير قد مرض ، ولكن

أن الرئيس قد استفسر .

***

لا أريد مع ذلك أن أذهب إلى أبعد مما يجب ، فهناك لحظات فى التاريخ المصرى تتحد فيها أهداف الحكومة مع أهداف الناس ، وتصبح فيها أفراح الحكومة هى أفراح الناس . من هذه اللحظات النادرة التى شهدتها ، يوم قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ويوم عزل الملك فاروق بعد ذلك بثلاثة أيام ، فقد كانت فرحة الناس فيها فرحة حقيقية ، وكانوا يعانقون ويقبلون من يصادفونه من جنود وضباط الجيش فى الشوارع . ومنها أيضا يوم تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ ، ويوم عبور الجيش للقناة فى ١٩٧٣ . إن الناس فى مثل هذه اللحظات لا يشعرون فقط بالفرحة العظيمة ، بل وبشىء من الاستغراب من أن يتحد فرحهم وفرح الحكومة ، وكأن القانون الطبيعى هو عكس ذلك .

(٩) ضحايا مجلس الشعب

أصارح القارىء بأنى منذ فترة طويلة جدا لم أعد أولى أى اهتمام لأخبار
ملس الشعب وانتخاباته واستفتاءاته . فقد اتضح منذ زمن طويل ، بما لا يدع
مالا للشك ، أن هذا المجلس ، فى عهوده المتعاقبة ، لا يمثل الشعب فى كثير أو
ليل ، وأن الحكومة تتخذه وسيلة للتمويه على الناس ، فى الداخل والخارج ، بأن
، مصر شكلا أو آخر من أشكال الديمقراطية .

ترتب على ذلك أنى عندما سمعت أن المحكمة الدستورية العليا حكمت
، مايو الماضى بأن المجلس باطل لأن قانون الانتخاب الذى أدى إليه ليس
ستوريا ، قلت لنفسى : وهل كان هنالك أدنى شك فى أن هذا المجلس باطل ،
مختلف معانى البطلان ؟ حسنا ما فعل القضاء المصرى إذن ، ويا حبذا لو كان
ـذا قد حدث منذ زمن . ثم سمعت أن الحكومة سوف تستجيب للحكم وتحل
ملس الشعب لأن القضاء حكم ببطلانه ، فتساءلت عما تراه يكون السبب فى أن
كون الحكومة قد استجابت لهذا الحكم دون غيره ، ألم يصدر القضاء من قبل
حكاما تجاهلتها الحكومة تجاهلا تاما ؟ بما فى ذلك حكم يتعلق بصحة عضوية
كثر من ثمانين عضوا من أحزاب المعارضة ، فلم يبد من الحكومة ما يدل حتى
على أنها سمعت الحكم ، ناهيك عن تطبيقه ؟ قلت لنفسى : لا بد أن الحكومة لا

ترى الآن بأسا ، لدافع فى نفسها ، فى حل المجلس فى هذا الوقت ، ربما لكى تشغل الناس بضعة شهور أخرى بالانتخابات ، كما تشغلهم من حين لآخر بتغيير الوزارة ورئيس الوزراء ، ولكى تحيى فى الناس آمالا جديدة ، مهما كانت ضعيفة ، فى أن يأتى مجلس يختلف عما سبقه من مجالس ، ويمضى زمن قبل أن يكتشف الناس أن الأمر مستمر كما هو دون تغيير .

***

كانت اللعبة قد أصبحت سخيفة ومملة ، بعد أن تكررت هذا العدد الكبير من المرات ، حتى أصبحت نسبة الناس الذين اتخذوا موقفا مثل موقفى يقرب من ٥٠ ٪ ممن لهم حق التصويت ، طبقا لتصريحات وزارة الداخلية نفسها ، والأرجح أنها أكبر من ذلك بكثير .

ثم أعلنت الحكومة شيئا جديدا بعض الشىء وهو أنه سيكون هناك استفتاء على حل المجلس ، يقول فيه الناس نعم أو لا . بدا لى الأمر غريبا بعض الشىء : ما هى جدوى هذا الاستفتاء الآن ؟ ألم تحكم المحكمة الدستورية العليا بأن قانون الانتخاب باطل ، وأن المجلس الذى انتخب على أساسه باطل ؟ ألا يعنى هذا أن المجلس هو فى الواقع منحل من تلقاء نفسه ؟ قالت الحكومة : « لا ، لا بد من الاستفتاء « لتعميق » الديمقراطية » وكيف يكون ذلك ؟ قالت إن هناك مبدأ دستوريا شهيرا اسمه الفصل بين السلطات ، معناه أن السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا يجوز أن تجور إحداها على الأخريين . فالحكومة لا تعتدى على مجلس الشعب أو على القضاء ، ومجلس الشعب لا يفرط فى التدخل فى أعمال الحكومة أو القضاء ، ولا يملك القضاء حل مجلس الشعب ، بل الذى يملك حله هو الشعب نفسه ، وفى كل هذا الضمان الأكيد لمنع الاستبداد ، ليس فقط استبداد الحكومة ، بل واستبداد عامة الشعب ، بل واستبداد القضاء نفسه .

ولا أخفى على القارىء أن المسألة بدت لى مضحكة للغاية . صحيح أنى درست منذ أربعين سنة ، عندما كنت فى السنة الأولى فى كلية الحقوق ، مبدأ فصل السلطات ، واقتنعت بأنه كفيل بتدعيم الحريات ، ولكن هذا كان من أربعين سنة ، ومنذ ذلك الوقت لم تعرف مصر إلا سلطة واحدة هى السلطة

التنفيذية ، أى الحكومة ، تعتدى فى جرأة منقطعة النظير على كافة السلطات الأخرى ، وتعرّض القضاة من ناحية ، ومجالس الشعب من ناحية أخرى ، لإهانات وتحقير لا حد لهما ، بل وأحيانا للضرب المباشر باليد والعصى والزجاج ، حتى أصبح رؤساء مجلس الشعب أطوع لرئيس السلطة التنفيذية من بنانه ، وأقل هيبة من أصغر جندى من جنود الشرطة ، ولولا نوع السيارة التى يركبها رئيس المجلس ، وكثرة الحراس المحيطين به فى ذهابه وإيابه ، وارتفاع مرتبه وكثرة سفرياته ، وتكرر ظهور صوره فى التليفزيون والصحف ، لما احتفل به أحد ، بل وربما ما قبل أحد أن يزوجه ابنته .

كان رئيس مجلس الشعب قد أصبح موظفا يعين ويعزل من قبل الحكومة دون أن يشعر أحد بأى غرابة فى الأمر ، يصدر له قرار إدارى مثلما يصدر لأى موظف صغير ، ويختار أحيانا لهذا المنصب أشخاص لم يسمع الناس بهم أو يشهد لهم أحد بوطنية معروفة أو بأى تاريخ سياسى فى الدفاع عن مصالح الناس ، بل ربما يختارون بسبب خدمات أدوها للحكومة أو لرئيس السلطة التنفيذية أو أسرته . حتى أن أحد رؤساء مجلس الشعب لم يكن عضوا حتى فى حزب الحكومة إلا قبيل اختياره رئيسا للمجلس بأسابيع قليلة ، قيل له أنه سيعين رئيسا لمجلس الشعب فقبل ، وأن هذا يتطلب أن ينضم إلى عضوية الحزب الوطنى ففعل ، وطرح اسمه على الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ، فأصيب أعضاؤها بالدهشة الشديدة لاختيار هذا الرجل الغريب عليهم ، فقيل لهم اسكتوا فسكتوا ، وقيل لهم انتخبوه بالإجماع فانتخبوه بالإجماع . ومنذ ذلك الحين ظل هذا الرئيس المعين لمجلس الشعب يدير المجلس بطريقة فاقت الطريقة التى اتبعها سابقوه فى إظهار الاحتقار للمعارضة ورفض تطبيق حكم القضاء مستندا فى ذلك لا إلى شعبية ساحقة بل إلى حماية السلطة التنفيذية له ، فهى التى جاءت به وهى التى تملك عزله ، ومن ثم فهو لا يشعر بالولاء إلا لها ولا يأتمر إلا بأمرها .

ومع رئيس لمجلس الشعب بعد آخر ، كانت الحكومة تفيد إفادة عظمى مما يرتكبه رؤساء مجلس الشعب من أخطاء أخلاقية ، قبل توليهم رئاسة المجلس أو بعده ، إذ أن رئيس المجلس إذا أخطأ انكسرت عينه ، وشعر بأنه تحت رحمة

الحكومة ، إذا شاءت شهرت به ، وإذا شاءت تغاضت عن أخطائه وتظاهر بأنها لم تعرف بخطئه ، فيظل رئيس المجلس تابعاً ذليلا للحكومة بدلا من أن يكون ، كما يفرض عليه منصبه ، العين الساهرة المترقبة لأى خطأ من جانبها و ترتعد منها الحكومة ارتعادا . وهكذا تغض الحكومة البصر عما يرتكبه أ رؤساء مجلس الشعب من خطأ يمس الذمة المالية ويتعلق ببناء مستشفى أو مرفق من المرافق العامة ، أو عما يرتكبه آخر من استخدام لنفوذه فى تعيين ابنه فى وظ جامعية متخطيا بذلك عشرة أو أكثر من زملائه الأكثر تفوقا .. الخ . بمثل تضمن الحكومة السيطرة التامة على السلطة التشريعية ورئيسها ، فأى معنى يمكن أن تقصده الحكومة من عبارة « الفصل بين السلطات » ؟ ، وما معنى الإصرار على أن يكون الشعب هو الذى يقرر ما إذا كان مجلس الشعب سيحل لا ، وليس الحكومة ولا حتى القضاء ؟ هل يقصدون أن نفس الشعب الذى بطاقات انتخابات مجلس الشعب ، أو ملئت البطاقات باسمه ، هو نفسه الذى بطاقات الاستفتاء على حله ، أو تملأ بطاقات الاستفتاء باسمه ؟ ، بعبارة أخرى هل يقصدون أن نفس الشعب الذى لم ينتخب المجلس هو نفس الشعب الذى يحله ؟

***

عندما أعلن إذن عن عزم الحكومة على طرح موضوع الحل الاستفتاء ، استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلطات ، لم يكن من السهل على آخذ هذه الحجة مأخذ الجد ، وأهملت التفكير فى الأمر إهمالا تاما . حتى رأيت فى اليوم التالى للاستفتاء صورة فى الصفحة الأخيرة من الأهرام ، لأديب من أدبائنا ومن أكبرهم تقدما فى السن ، وقد انحنى ظهره ليبدى رأيه فى الاستفتاء فأصابنى غم شديد من أن يصل الأمر إلى حد إرهاق أديب من أكبر أدباء وأجلهم شأنا ، والإصرار على إشراكه فى هذه اللعبة البالغة السخف . بدا الأمر وكأنه قد جاوز الحد فى الإيلام وإذلال الناس . إذ يقال لنا اذهبوا للإدلاء بأصواتكم لانتخاب المجلس ، فإذا قلنا إن قانون الانتخاب باطل ، قالوا لا

صحيح ، والانتخاب تعميق للديمقراطية ، فإذا انصرفنا إلى أمورنا عادوا فقالوا لنا : اذهبوا لحل المجلس لأنه باطل وحله تعميق للديمقراطية . وفى جميع الأحوال ، سواء ذهبت أم لم تذهب ، تظهر الجرائد فى الصباح تقول أنك قد ذهبت ، وأنك وافقت على المجلس ، ثم وافقت على حله ، حتى تبدأ فى الشك فيما إذا كنت أنت نفسك تدرى بما تصنع .

***

لا أخفى على القارىء أننى ، عندما رأيت الأمر قد بلغ هذا الحدّ ، تذكرت ما كان يقال لى عن وسائل تعذيب المسجونين فى مصر ، عبر مختلف العهود ، ومنها تلك الوسيلة الغريبة التى تتمثل فى أن يأتوا بالمسجون السياسى ، الذى قد يكون من كبار رجال الرأى فى مصر ، ومن أكثرهم تمتعا باحترام الناس خارج السجن ، ويأتون له بجندى من جنود السجن ضخام الجثة مفتولى العضلات ، وهو يحمل بيده سوطا أو عصا غليظة ، وإذا بهذا الجندى يأمر المفكر بأن يهتف ويصيح بأعلى صوته قائلا : « أنا امرأة » . فإذا رفض السياسى الكبير أن يقول أنه امرأة انهال عليه الجندى بالضرب مكررا عليه الأمر : « قل أنا امرأة » .

كنت قد سألت نفسى ، عندما سمعت بهذا الأمر لأول مرة ، ثم عدت أسأل نفسى الآن : لماذا يعتبر هذا من أشد أنواع التعذيب وأقساها على النفس ؟ الجملة المطلوب النطق بها لا تبدو على هذه الدرجة الهائلة من الخطورة ، فليس هناك أى خطر حقيقى على رجولة الرجل من أن يقول إنه امرأة ، والمرأة على أى حال ليست جنسا أقل شأنا من جنس الرجل أو أدنى مرتبة ، فلماذا إذن كل هذه المقاومة والرفض للنطق بها ؟ لماذا لا يقولها الرجل وينقضى الأمر ، ولماذا تعتبرها إدارة السجن من أشد أنواع التعذيب قسوة ؟

الأمر لا يزيد عن الآتى : هل تقبل المهانة أم لا تقبلها ؟ إنك قد تقول العبارة مازحا ، بإرادتك ، دون أن تجد فى الأمر غضاضة ، ولكنك قد تفضل الموت على أن يجبرك أحد على قولها . هذا هو بالضبط الشىء الرائع فى إحساس الإنسان بكرامته ، وهذه هى بشاعة العبث بها . فأنت تجد فى النطق بها رمزا

لتسليمك المطلق ، ورضاك الكامل بالذل ، واستسلامك المطلق لمشيئة الآخرين ، واعترافا كاملاً بأنك من الآن فصاعدا سوف تفعل كل ما يطلب منك أن تفعله ، أى أن تفقد آدميتك . أنت تعرف أنك لست امرأة ، وهو يعرف أنك لست امرأة ، ولكن قبولك مع ذلك أن تأتمر بأمره فى أن تقول أن الحق باطل والباطل حق ، معناه إعلانك على الملأ بأنك قد أصبحت بلا إرداة . ها هم الآن يطلبون منا باستفتاءاتهم وانتخاباتهم التى لا تنتهى أن نذهب ونقول بأعلى صوت : نعم .. نعم .. نعم .. نعم لمجلس الشعب ، ونعم لحله . نعم : المجلس تعميق للديمقراطية ، ونعم : حل المجلس تعميق للديمقراطية . وذهب من ذهب من الناس إلى الصناديق مطأطئى الرؤوس وكسيرى الخاطر ، ليقولوا نعم ، وهم يحاولون أن يطمأنوا أنفسهم فى الذهاب والإياب ، إن الكلمة صغيرة لا تهم ، وبأنهم حتى إذا قالوا نعم فلن ينفى ذلك أنهم يقولون لا فى ضميرهم ، وأنهم إذا لم يقولوا هم نعم فسيقولها غيرهم ، وحتى إذا لم يقلها غيرهم فلن يتغير شىء فى الأمر . بل وها هو الأديب الكبير نفسه قد قالها ، فلا يمكن أن يكون الأمر إذن شديد الخطورة أو سيئا للغاية .

***

فى اليوم التالى أعلنت نتيجة الاستفتاء بالطريقة المألوفة . على أنه فى نفس اليوم حدثت جريمة شنيعة راح ضحيتها رئيس مجلس الشعب الذى صدر قرار بحله . أطلق عليه الرصاص فى وضح النهار ، وهو راكب سيارته الليموزين السوداء ، وخلفه سيارة حراسة . كان الأمر محزنا ومدهشا إلى أبعد مدى . فرئيس المجلس لم يكن قد بقى له فى منصبه أكثر من عشر دقائق ، قبل أن يعلن وزير الداخلية نتيجة الاستفتاء وقرار رئيس الجمهورية بحل المجلس . أى أن رئيس المجلس المقتول كان سيصبح بعد عشرة دقائق فقط مواطنا عاديا لا يتمتع بأى نفوذ سياسى ، كبير أو صغير ، ففيم كل هذا التدبير الإجرامى للتخلص منه ؟ ولكن ضحية الجريمة لم تكن رئيس المجلس وحده ، بل قتل معه خمسة أشخاص لا ناقة لأحد منهم فى الأمر ولا جمل ، من ضباط الشرطة ورجال الحراسة والسائقين ، أربعة منهم لا تزيد أعمارهم على أربعين سنة ، ولهم مجتمعين ٢٢

طفلا أغلبهم بين سن الخامسة وسنة ونصف . كان أحد القتلى ضابطا شابا كان يجلس بجوار رئيس المجلس وتمسك به الدكتور المحجوب لحراسته ، لما عرف عنه من كفاءة شديدة أثناء دورة القناصة فى ألمانيا الغربية ، وآخر من رجال الشرطة كان يجلس بجوار السائق لحراسة رئيس المجلس ، وسائق السيارة نفسه ، ثم سائق سيارة الحراسة التى تسير وراء سيارة رئيس المجلس ، ثم ضابط آخر هو وكيل مباحث غرب القاهرة ، تعقب الجناة فقتلوه . كان لا بد للمرء ، وهو يتأمل عدد الضحايا ، أن يتساءل : هل كان هذا الارتفاع الكبير فى عدد الضحايا ضروريا حقا ؟ رئيس لمجلس صدر حكم منذ خمسة شهور ، باعتباره باطلا ، من المحكمة الدستورية العليا ، ثم يدعو رئيس الجمهورية الناس لاستفتائهم على الحل ، ومع ذلك يصر رئيس المجلس على التحرك طوال الأشهر الخمسة فى ظل هذا العدد من الحراس : ضابط إلى جواره ، وجندى شرطة الى جانب السائق ، وسيارة حراسة خلفه يجلس فيها ضابط آخر ، كل هذه الحماية لرجل صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بحل مجلسه ؟ قد يقال : إن ما حدث هو دليل أكيد على أن الرجل كان فى حاجة إلى حماية شديدة ، بل يدل على أنه كان فى حاجة إلى حماية أكبر . ولكن هل هذا صحيح ؟ أم أن الرجل كان بإمكانه فى الواقع السير بلا حماية ويكون بمنأى عن أى خطر ، لو كان الحال غير الحال ؟ ألم يقل البدوى عندما رأى عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين نائما فى ظل شجرة دون حراسة : عدلت ، فأمنت ، فنمت يا عمر ؟

***

راعنى أيضا فى الحادث أنه على الرغم من كثرة ما تعرض له رئيس المجلس الراحل من انتقادات أثناء حياته ، يتعلق معظمها بخروجه على التقاليد الديمقراطية ، صدرت البيانات الرسمية ووسائل الإعلام تكيل له من الثناء والمديح ما لا يليق إلا بأبطال التاريخ العظام ، الذين كافحوا من أجل الاستقلال الوطنى أو استشهدوا فى حرب من حروب التحرير أو ما شابه ذلك ، فأطلقت عليه أوصاف « فارس الرأى الحر والكلمة الشجاعة » و « شهيد الديمقراطية » ووصف بأنه « أتاح لكل صاحب رأى أن يقول ما يشاء وسط مناخ يسوده

الاحترام للرأى الآخر » . وقد سألت نفسى عما إذا كان هذا الثناء الشديد يتعارض مع منطق حل المجلس أم لا . فإذا كان صحيحا أن رئيس المجلس كان ديمقراطيا إلى هذا الحد والمناخ الذى ساد فى المجلس متسامحا إلى هذا الحد ، ففيم كان حل المجلس ؟ وكيف يكون فى حل مجلس هذا رئيسه ، وهكذا كان مناخه ، أى تعميق للديمقراطية ؟

قلت لنفسى بأن موقفى هذا قد يتضمن قدرا من الظلم والتجنى ، فمهما كانت روعة رئيس المجلس الراحل وديمقراطيته ، فنحن نطمح إلى مجلس أكثر روعة منه ، وسنظل نعرّض الناس لاستفتاء بعد استفتاء ، ومجلس للشعب بعد آخر ، حتى نصل فى تعميق الديمقراطية إلى أبعد درجات العمق ، وسوف نتطلع باستمرار إلى أن تزيد عاما بعد عام نسبة المشتركين فى الاستفتاء والانتخاب . فقد تكون النسبة الآن ٥٨ ٪ فقط ، فلنطمح إلى زيادتها إلى ٦٠ ٪ فى المرة القادمة ، ثم إلى ٧٠ ٪ ثم إلى ٩٠ ٪ وهكذا ، حتى لا يبقى فى البلد رجل واحد يدرى على وجه اليقين ، ما إذا كان رجلا أم امرأة .

أزمة التيار الدينى

(١) عصر تحريم الحلال

على الرغم من كثرة ما يكتب عما يسمى بالصحوة الاسلامية ، فإننا نادرا ما نميز بين التدّين كظاهرة فردية والتدّين كسلوك اجتماعي .

فالمؤكد أن الظاهرة التي انتشرت في مصر انتشارا عظيما خلال العشرين عاما الماضية ، هي ظاهرة التدين كسلوك اجتماعي ، كارتداء السيدات للحجاب والرجال للجلباب ، وإطلاق الرجال للحية ، وازدياد عدد المصلين في المساجد ، واستخدام المساجد لمكبرات الصوت ، واستهلال الخطب والخطابات « باسم الله الرحمن الرحيم » ، وازدياد المساحات المخصصة للمقالات والأحاديث والدروس الدينية في الجرائد والإذاعة والتليفزيون والكتب المدرسية ، فضلا بالطبع عن ازدياد مختلف أوجه النشاط التي تقوم بها ما يسمى بالجماعات الدينية المتطرفة .

يضاف إلى ذلك طبعا ، ازدياد عدد الذين يقرأون في المصحف بصوت مسموع في القطارات أو الأوتوبيسات ، والذين يؤدون الصلاة في المصليات العامة في أماكن العمل والمدارس والشوارع والميادين ، وظهور ما يسمى بالزبيبة في أعلى الجبهة ، إذا كان ظهورها نتيجة تدخل ارادى من صاحبها ، ولم تكن نتيجة طبيعية لكثرة السجود .

أما التدين كظاهرة فردية ، فالله أعلم بما إذا كان قد أصابه الازدهار أو الانحسار . فهو فى الواقع ليس « ظاهرة » أصلا ، إذ ليس له مظهر خارجى ، وإنما يتعلق بعلاقة المرء بربه وبممارسة الفرد للصلاة المنفردة فى بيته ، أو إيتاء الزكاة دون الإعلان عنها ، أو قراءة القرآن بعيدا عن العيون ، أو الدعاء وذكر الله فيما بين المرء وبين نفسه ...الخ ، فليس هناك من يستطيع الجزم بأن هذا النوع من التدين هو الآن أكثر انتشارا مما كان منذ عشرين أو ثلاثين عاما ، فهو بطبيعته غير قابل للقياس .

والذى أريد أن أؤكد عليه الآن ، هو أن كثيرا جدا من مظاهر التدين كسلوك اجتماعى ، التى انتشرت فى مصر خلال العشرين سنة الماضية ، تقترن صراحة أو ضمنا بالدعوة إلى ما يمكن تسميته بتحريم الحلال ، أو تحريم ما كان يعتبره الكثيرون حلالا . فارتداء السيدات للحجاب هو تعبير عن موقف مؤداه أن الزى الأوروبى الذى كان سائداً من قبل ، وسفور هذا الجزء أو ذلك من جسم المرأة،محرم أو على الأقل مكروه . وارتداء الجلباب للرجال وإطلاقهم للحية يحمل مثل هذا المعنى . فضلا بالطبع عن أن جزءا كبيرا من نشاط ما يسمى بالجماعات الدينية المتطرفة يقوم فى الأساس على تحريم الحلال أو تحريم ما يظنه الكثيرون حلالا . فمنذ بضع سنوات انفجرت حملة ضد حفلات التمثيل فى الجامعة على أساس أن التمثيل حرام ، أعقبتها حملة أخرى ضد شهادات الاستثمار ، بحجة أن عائدها هو من قبيل الربا المحرم ، ثم رفع البعض دعوى ضد محمد عبد الوهاب بحجة أن التساؤل عن الغرض من المجيء إلى هذه الدنيا فى أغنية « من غير ليه ؟ » حرام ، وأن ذم القدر حرام .. الخ .

بل إن قليلا من التأمل يبين أن الاتجاه إلى تحريم الحلال هو أشد انتشارا بكثير مما تدل عليه هذه الأمثلة . فاستخدام مكبرات الصوت فى إذاعة الآذان ، وغيره من الشعائر الدينية ، فى أى وقت من أوقات النهار أو الليل ، وبأعلى صوت ممكن ، ورفض أى شكوى تقول أن من الناس من هو مريض يحتاج إلى النوم ، أو طالب يحتاج إلى المذاكرة ، أو أن من الممكن تحقيق نفس الغرض بصوت أقل ارتفاعا .. الخ ، كل هذا إنما يعنى فى الواقع ، فيما يعنيه ، أن القيام أثناء إذاعة هذه

الشعائر بأى نشاط آخر غير الاستماع إليها وغير الانطلاق فورا إلى المسجد ، أيا كانت الظروف ، إنما هو عمل غير جائز وغير مقبول ، وأن النوم فى أى وقت من أوقات النهار أو الليل إذا كان المؤذن يؤذن للصلاة فى ذلك الوقت ، هو أيضا غير جائز وغير مقبول .

قل مثل ذلك عن قطع البرامج التليفزيونية لإذاعة الآذان بمجرد حلول الصلاة ، وإصرار الموظف على أن يترك عمله للذهاب إلى المصلى بمجرد سماع الآذان ، وعدم قبوله أى حجة من رئيسه تتعلق بتأجيل الصلاة إلى ما بعد الانتهاء من العمل ، وتحريم إدارة مترو الأنفاق على الرجال الركوب فى العربة الأولى من القطار بتخصيصها للسيدات .. الخ ، كل هذا معناه أن ما كنا نعتبره حلالا من قبل ، كالقيام بالصلاة بعد الفراغ من عمل كنا نؤديه ، أو كوجود الرجال والنساء فى عربة واحدة ، أصبح الآن يعد حراما أو غير مقبول ويتعين منعه .

**

كان آخر مثل صادفته على هذا الاتجاه المتزايد نحو تحريم الحلال ، ما قرأته فى خبر صغير فى جريدة الأهرام مؤداه أن وزير التعليم قرر حذف النص المقرر فى كتاب اللغة العربية للصف الأول الإعدادى بعنوان « عند الجدار » للشاعر نزار قبانى ، وذلك على حدّ تعبير الوزارة « لخروجه على مقتضيات التربية والتعليم » . كما يقول الخبر أن الوزير أمر بتوجيه نشرة بهذا المعنى إلى جميع المديريات والإدارات التعليمية ومدارس التعليم الأساسى على مستوى الجمهورية لحذف هذا النص و « عدم ورود أى سؤال عن هذا النص بأى شكل من الأشكال » فى امتحان آخر العام .

وأصارح القارىء بأنى وجدت فى عبارة « خروج النص على مقتضيات التربية والتعليم » شيئا كثيرا من الطرافة ، إذ أن ما أتذكره عن الكتب المدرسية التى كانت مقررة على أولادى طوال سنوات دراستهم ، هو أنها كلها تقريبا كانت « تخرج على مقتضيات التربية والتعليم » ، فتشوقت إلى أن أقرأ هذا النص الشنيع الذى كتبه نزار قبانى ، واعتبرته وزارة التعليم على هذه الدرجة من الفظاعة التى دفعتها إلى أن تسارع بالاتصال بكافة المديريات والإدارات والمدارس

فى جميع أنحاء القطر لتحرم عليها أن تورد أى سؤال عن هذا النص « بأى شكل من الأشكال » .

حصلت على الكتاب وقرأت النص ، وإذا بما كنت أجده من طرافة فى الموضوع قد انقلب جدا ، وإذا بالغم الشديد يعتريني ، إذ ذكرنى بكل ما حدث فى السنوات الماضية من تحريم التمثيل وتحريم الغناء وتحريم رواية نجيب محفوظ وتحريم شهادات الاستثمار وتحريم أغنية عبد الوهاب وتحريم ركوب عربة القطار إذا كان فيها سيدات ، وتحريم النوم أثناء الآذان . وها هو ذا أمر جديد بتحريم قراءة أو وضع امتحان فى قصيدة لنزار قبانى . فما الذى تقوله هذه القصيدة المكوّنة من ١١ بيتا ؟

القصيدة تجرى على لسان صبى صغير يصف مقابلته لصبية صغيرة لم تبلغ العاشرة من عمرها بعد ، بدليل قوله :

« كنت بعمر البرعم المندى أعوامك العشرة لم تتمسى »

جاءت إليه الصبية عندما رأته بجوار جدار البيت لتسأله عن اسمه ، وكان يجلس فى الشمس :

« ينقش فى التراب ألف رسم »

وطلبت منه أن يلعب معها فقبل ، وسارا معا فى الطرقات :

« ونضفر الورود ألف كوم » .

« كنا حبيبين .. وكنت أصغى لكل ما ترويه عنك أمى »

وعندما ذهب الصبى للنوم فى المساء ، استعصى عليه النوم حزنا على فراق الصبية ، وسالت من عينه الدموع وقال لنفسه :

« يارحمة اللـــــه على جدار لذنا به طفــــلين ذات يوم »

هذا هو مضمون القصيدة من أولها إلى آخرها ، التى استشاط لها غضب وزارة التعليم . ومن الواضح أن سبب الغضب هو أن شخصا أو أشخاصا فى الوزارة رأوا أن فى القصيدة حراما يجب إزالته . صحيح أن الصبيين لم يبلغا العاشرة بعد ، كما تقول القصيدة صراحة ، وصحيح أنه لم يبدر من أى منهما ما يشين ، فهما لم يفعلا أكثر من السير فى بعض الطرقات ورسم بعض الرسوم فى

التراب ، وصنع بعض العقود من الورد ، ولكن الوزارة مع ذلك قلقة من تلك العاطفة التي قد تتطور فيما بعد ، بعد أن يكبرا في السن ، إلى مالا تُحمد عقباه ، فالأفضل الاحتياط وإزالة القصيدة من الآن .

قلت لنفسي : إذا كانت الوزارة تعتبر هذه القصيدة منافية لمقتضيات التربية والتعليم ، فما هو يا ترى ذلك الذى تعتبره متفقا مع مقتضيات التربية والتعليم ولم تر داعيا لحذفه ؟ أخذت أطالع كتاب « القراءة والنصوص الأدبية » من أوله ، سعيا لاكتشاف نظرية وزارة التعليم فى الحلال والحرام .

الكتاب ينقسم إلى خمسة أقسام متساوية تقريبا ، يتكون كل قسم من نحو خمسين صفحة . القسم الأول يحمل عنوان : « آداب وأخلاق وقيم » ، والثانى يحمل عنوان « الوطن » والثالث « البيئة والطبيعة والانسان » ، والرابع « الثقافة » والخامس « العلم والتقدم » .

والعناوين ، كما ترى ، جذابة ومعقولة ، ويخيل إليك لأول وهلة أن هذه هي الموضوعات التي ينتظر المرء أن يراها فى كتاب فى المطالعة لتلاميذ فى الحادية عشرة أو الثانية عشرة من عمرهم . ولكن الحقيقة غير ذلك . فمن بين أربعين نصا ما بين نثر وشعر ، لم أجد نصا واحدا يشير من قريب أو بعيد إلى علاقة إنسانية بين شخصين سواء كانت بين ذكر وأنثى ، أو بين رجلين أو بين امرأتين ، إلا هذا النص الذى تقرر حذفه . نعم هناك « آداب وأخلاق وقيم » ولكنك بعد أن تفرغ من الآيتين القرآنيتين فى أول هذا الجزء لا تجد إلا كلاما من نوع الحض على مكارم الأخلاق التي تذكر للطالب مجردة عن أية علاقة انسانية ، « كالاستقامة » و « العمل الصالح » و « الخلق الكريم » و « عدم اليأس » ولا تعترف بوجود أى مظهر من مظاهر الضعف الانسانى ، ومن ثم لا يمكن أن تحرك فى التلميذ أو فى غيره أية عاطفة أو انفعال ، ولابد أن تتركه غير مبال لأنه يجد كلاما لا علاقة له بالواقع الذى يراه ويحسه .

نعم هناك كلام عن الوطن ، ولكنه وطن غريب حقا : ليس به أشخاص إلا هذا الشخص الذى يحب وطنه ويتكلم عنه بطريقة مقززة ، على طريقة « يا حبيبتي يا مصر » ، والأسباب التي يبنى عليها هذا الحب هى بدورها

أسباب مصطنعة ومفتعلة ، لا يحسها مؤلف الكتاب فلا يمكن أن تنتقل إلى التلميذ ، إذ أنها مجرد أكليشهات وترديد لكلام سقيم سئمنا سماعه ، أو مجرد نفاق محض من جانب مؤلفى الكتاب للوزارة أو الحكومة ، ومن ثم لا يمكن بدورها أن تترك أى أثر على أى تلميذ متوسط الذكاء . فالمفروض ، طبقا لكتاب القراءة هذا ، أن نحب الوطن للأسباب الآتية :

١ ـــ نصر أكتوبر ٢ ـــ عظمة آثار الأقصر ٣ ـــ فضل علماء الأزهر فى مجالى العلم والعبادة ٤ ـــ جمال نخيل مصر ٥ ـــ جمال الاسكندرية ٦ ـــ فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل .

قد تقول ، ها هو ذا سبب معقول : فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل ، ولكن فلنقرأ ما يقوله الكتاب عن نجيب محفوظ مما جعله يحصل على الجائزة العظيمة : « تقول زوجته : إن نجيب طيب وهادىء ومنظم جدا .. لا يتدخل فيما لا يعنيه ، بار بوالديه لدرجة ملفتة للنظر » [ص ١٢٠] وكأن من المستحيل أن يكون نجيب محفوظ عبقريا دون أن يكون بارًا بوالديه ، وهو « هادىء ولا يتدخل فيما لا يعنيه » ، تماما كما تريد منا الحكومة ، أن نحفظ هذا الكلام الفارغ ونتركها تفعل بنا ما تشاء .

هل فى الكتاب قصص ؟ مما يحبّ الصغار أن يقرأوه ؟ نعم هناك قصص . قصة عن الإمام أبى حنيفة . وهو رجل عظيم بلا شك ويستحق أن يُقدم كقدوة للتلاميذ ، ولكن لنقرأ لماذا يعتبره كتاب المطالعة رجلا عظيما : « كان الإمام أبو حنيفة كثير العبادة ، كثير الصلاة ، لا ينام الليل من كثرة الصلاة والدعاء وتلاوة القرآن طوال أربعين سنة ، وظل أربعين سنة يصلى الفجر بوضوء العشاء » . إن من حق التلميذ بالطبع أن ييأس يأسا تاما من أن يصبح مثل أبى حنيفة إذ أنه على الأرجح لن يستطيع الامتناع عن النوم طوال أربعين سنة . ولكن فليلاحظ القارىء أن الوزارة تفصح بذلك عن رأيها فى حدود الحلال والحرام : الحلال لا يكاد يشمل شيئا أكثر من الصلاة والدعاء وتلاوة القرآن ، والبر بالوالدين ، مثل نجيب محفوظ ، وحب الوطن على طريقة « يا حبيبتى يا مصر » ، وهناك شبهة الحرام بمجرد أن تحاول أن « تتدخل فيما لا يعنيك » .

هل هناك شعر ؟ نعم هناك تسع قصائد ، احداها بعنوان « ابتهال الفجر » للشاعر « رشاد محمد يوسف » ، وهو إنْ لم تكن تعلم « شاعر مصرى معاصر » ، وأهم الأفكار التى اشتمل عليها النص ، على حد تعبير الكاتب هى « أثر مشهد الفجر لدى المؤمن » وأن « المناجاة كلها لمن صلى لربه ودعاه » . هنا لا يعتريك أى شك حول نظرية الوزارة فى الحلال والحرام ، فقد أصبح الأمر واضحا وضوح الشمس . هناك قصيدة أخرى فى مدح الأزهر ، وأربع فى وصف الطبيعة : الشمس والنخيل والقرية والفراشة ، وأخرى فى مدح الدكتور طه حسين لوزير ثقافة سابق هو د . أحمد هيكل ألفها كما يقول الكاتب صراحة بسبب اختيار طه حسين له ليسافر فى بعثة إلى الخارج . .

وكعادة وزارة التعليم ، تجد فى كتب المطالعة دائما أثناء شرح النصوص الأدبية جزءا بعنوان « موطن الجمال » يحفظه الطلاب باعتباره يمثل رأى الوزارة فيما يعتبر ولا يعتبر جميلا ، إذ أن المفروض أن الوزارة أكثر دراية بذلك من التلاميذ . فمثلا فى قصيدة « نخيلك يا مصر » من تأليف لشاعر اسمه عمر عسل ، يقول الشاعر « نخيلك يا مصر تاج الحياة » ، وهذا فى نظر الوزارة من مواطن الجمال فى القصيدة إذ أنه صور النخيل « تاجا يزدان به وجه مصر فتزداد حسنا وسحرا » . وأنا شخصيا أختلف مع الوزارة فى هذا ، وأرى أن من الممكن أن يكون من بين التلاميذ ، تلميذ له حس جمالى مختلف عن حس الأستاذ عمر عسل ، فيرى فى هذا التعبير « نخيلك يا مصر تاج الحياة » افتعالا وتصنعا ، ويرى فى إضافة التاج إلى الحياة تعبيرا سقيما للغاية .

وعندما وصل المؤلفان إلى قسم الثقافة صادفا مشكلة عويصة ، فقد كان من الواضح أنهما لا يستطيعان أن يتجاهلا ، فى قسم عن الثقافة ، الكلام عن بعض الفنون . ومعظم الفنون تتعرض بشكل أو آخر لتصوير علاقات إنسانية ، ومعظم العلاقات الإنسانية مشبوهة فى نظر المؤلفين ويحيط بها الشك فيما إذا كانت حلالا أو حراما . فمن الصعب مثلا أن نتصور عملا فنيا من أى نوع لا يشير الى المرأة من قريب أو بعيد ، والمرأة محذوفة تماما من الكتاب . بل وحتى اذا استبعدنا المرأة فإن كثيرا من العواطف الإنسانية التى تتعرض لها معظم الفنون لها

جوانب لم يشر إليها الدين صراحة ، ومن ثم لا يمكن الجزم بما إذا كانت حراما أو حلالاً . اهتدى المؤلفان إلى اختيار فنين بدا الكلام فيهما آمنا ومباحا . أولهما هو فن الخط العربي . فهذا الفن ، باعتماده على الزخرفة هو على درجة من التجريد بحيث يمكن للمرء أن يرى فيه ما يشاء . وبالفعل ذهب المؤلفان إلى أن الألف واللام في الخط العربي « يبدوان كرجل يرفع أكف الضراعة الى الله » . أما الفن الثاني وهو الموسيقى ، فهو أيضا فن بالغ التجريد فيمكن أن يفهم منه المستمع ما يشاء ، ويسمح إذا استبعدنا عنصر الغناء منه ، باستئصال الجانب الإنسانى فيه تماما . ولكن فن الموسيقى يثير مشكلة من نوع آخر وهى أنه إذا أراد المؤلفان أن يعرّفا الطالب ببعض الأمثلة من روائع الموسيقى العربية أو العالمية ، تشجيعا له على الاستماع إليها ، فإن كل مثال تقريبا قد يثير قضية الحرام والحلال . فزكريا أحمد مثلا حتى لو وجدت له أغنية لا تتعلق بعلاقات إنسانية ، كأغنية « الورد جميل » مثلا ، اقترن فى الأذهان بأم كلثوم ، وأم كلثوم تمثل مشكلة فى حد ذاتها تتصل بالحرام والحلال . والموسيقيون الأوروبيون ، كبيتهوفن أو موزار ، يستدعون إلى الأذهان مجتمعات تثير بدورها مشكلة الحرام والحلال ، ومن ثم يحسن تجنب الإشارة إليهم . لهذا انتهى المؤلفان إلى اختيار ثلاثة أمثلة من روائع الموسيقى المصرية ، وإن كنت لم أسمع بأسماء مؤلفيها من قبل ، وهم يتمتعون بنفس الدرجة من الشهرة التى يتمتع بها الشاعران سابقا الذكر ، محمد رشاد يوسف وعمر عسل . هذه الروائع الموسيقية الثلاث هى : قطعة موسيقية من تأليف شخص يدعى رفعت جرانة تصور فيها معركة ٦ أكتوبر ، وقطعة موسيقية من تأليف يوسف جريس اسمها « النيل والوردة » . أما الثالثة فإن اختيارها يعتبر سقطة لا يمكن اغتفارها للمؤلفين ، ولا أشك فى أن الوزارة ستنتبه لها عاجلا أو آجلا ، ذلك أنّ اسمها أوبرا « عنترة » وصفها الكتاب بأنها تصور « القصة الشهيرة لحب عنترة العبسى لابنة عمه عبلة » . فعلى الرغم من أن عبلة هى بنت عم عنترة ، فإن العبارة « تتنافى مع مقتضيات التربية والتعليم » كما حددتها الوزارة مؤخرا ، ومن ثم يجب حذفها فى الطبعة الجديدة . ليس من المجدى بعد هذا أن يأتى المؤلفان فى القسم المعنون « العلم والتقدم » فيوردان موضوعا عن الحاسب

الآلى وآخر عن الصاروخ ، فقد عرفنا مما تقدم نوع الإنسان الذى تعده وزارة التعليم لاستخدام الحاسب الآلى وركوب الصاروخ .

هذه هى إذن حدود الحلال والحرام ، ومفهوم الفضيلة عند وزارة التعليم فى عقد التسعينات . فإذا كان هذا هو ما يسمى بـ « الصحوة الإسلامية » ، فإنى إذن والله لا أدرى ما هى الغفلة ، وإذا كان هذا هو الذى يعدّنا للقرن الحادى والعشرين ، فإنى لا أدرى ما الذى يمكن أن يعود بنا إلى القرن الحادى عشر أو الثانى عشر ، وإذا كانت هذه هى طريقتنا فى تعليم النشء حتى يستطيعوا مواجهة التوسع الاسرائيلى أو الوحدة الأوروبية ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلىّ العظيم .

(٢) عن الفتنة الطائفية وفضيحة « أبو قرقاص »

بصراحة ، انا لا أحب عبارة « الفتنة الطائفية » ولا عبارة تهديد لوحدة الوطنية وأمثالهما ، لأنى أجد فيهما نفس الطريقة الحكومية المألوفة فى لتعبير ، ذات الوجهين ، والتى تستهدف تمييع القضايا وإخفاء الحقائق وإخلاء يد لحكومة من المسئولية . تماما مثل كلمة « النكسة » التى كانت تريد الحكومة بها خفاء الهزيمة ، ومثل « تحريك الأسعار » و « ترشيد القطاع العام » .. الخ حينما يكون الأمر متعلقا برفع الأسعار وبيع القطاع العام .

فتعبير « الفتنة الطائفية » لا يخبرك من الذى اعتدى على من ، بل يجعل القضية مبنية للمجهول ، حريق اشتغل لا نعرف من الذى أشعله ، وشجار شب لا نعرف من الذى بدأه ، والتعبير يوحى بأن المسئولية متساوية بين مختلف لطوائف ، وهى ليست كذلك . والمسلمون والأقباط ليسوا « طوائف » بل غلبية وأقلية ، والأغلبية مسئولة عن استتباب الأمن أكثر من الأقلية ، لأن الأغلبية يدها البوليس والحكومة والجرائد والإذاعة والتليفزيون والمدارس . بل المفروض ن تكون الأغلبية أقدر على ضبط النفس من الأقلية ، لأن لديها الشعور بالثقة بالنفس المتولد من كونها أغلبية . والمفروض أن لديها من القوة ما يسمح لها بدرجة أكبر من الصبر والتسامح ، وأن من لديه القدرة هو أقدر على العفو من

الضعيف ، والمفروض ألا تخشى الأغلبية الاعتراف بالخطأ والعودة الى الحق ، لأنها لا تصدر فى ذلك عن ضعف أو خوف .

وعبارة « تهديد الوحدة الوطنية » فى الظرف الذى نحن فيه لا تقل سخافة عن عبارة الفتنة الطائفية إن لم تكن أسخف . فليس هناك وحدة وطنية يخشى تهديدها . فالعدو الذى كنا نتحد ضده ، قد استسلمنا له منذ زمن طويل ، مسلمين وأقباطا . ليس هناك إذن وحدة نخشى عليها ، فالكفاح الوطنى ضد الأجنبى قد انتهى أصلا منذ نحو عشرين عاما ، وأصبحت آمالنا أكثر تواضعا بكثير من الاستقلال والتخلص من النفوذ الأجنبى . إن آمالنا تنحصر الآن فى ألا يحرق مسلم أجزاخانة قبطى وألا يحرق كنيسته .

ولكننا بالطبع لا نريد أن نسمى الأشياء بأسمائها . لا الحكومة تريد ذلك ولا المسلمون ولا الأقباط . لا رجال الدين ولا رجال الصحافة ولا رجال التليفزيون ، ولا المثقفون المستنيرون ولا المثقفون غير المستنيرين . لأن تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية سوف تفضح الجميع ، ونحن لا نريد الفضيحة لأننا كلنا فى حالة يرثى لها . كلنا فى حالة إعياء ، وكلنا لدينا ما نخفيه ، ونخاف من أن يؤدى كشف الأوراق كلها فى قضية المسلمين والأقباط إلى افتضاحنا جميعا .

***

الحكومة لا تريد أن تقول الحقيقة لأنها تعرف جيدا مسئوليتها عما يحدث . لقد بدأ الأمر فى أوائل السبعينات حينما توصل السادات إلى فكرته العبقرية بأن يوزع المطاوى على أعضاء الجماعات الإسلامية الذين غادروا السجن لتوهم ، واستخدم تنظيماتهم الطلابية فى تأديب الطلاب الخارجين على النظام والمعارضين لسياسته .

لقد صور الأمر وقتها ولا زال البعض يقول أن السادات كان يستخدم التنظيمات الدينية لإحداث توازن مع التنظيمات اليسارية ، ولكن الحقيقة فى رأيى كانت أخطر وأهم من ذلك بكثير كما اتضح الأمر الآن . لقد كان السادات يدشن سياسة التبعية المطلقة للولايات المتحدة والمهادنة لإسرائيل ، وكان بهذا يحول اتجاه السياسة المصرية فى الاتجاه المضاد تماما لما كانت تسير عليه منذ حرب

١٩٥٦،ولم يكن هذا التحويل التام لاتجاه السياسة الخارجية المصرية بالأمر السهل . وكان السادات والولايات المتحدة واسرائيل ، كلهم يدركون هذا الامر جيدا . كان إحداث « الصدع » الخطير بين المسلمين والأقباط إذن إجراء عبقريا يسهل مهمة الحكومة المصرية فى مهمتها الجديدة على نحو يصعب أن نتصور أن تحققه أية وسيلة أخرى . ليس من المصادفة إذن أن تكون بداية التصدع الخطير فى العلاقة بين المسلمين والأقباط مواكبة تماما لبداية التحول فى اتجاه السياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة وإسرائيل .

على أن الأمر لم يقتصر بالطبع على توزيع المطاوى وتشجيع الحكومة للجماعات المتطرفة على ضرب الوطنيين ، واختلاق الحكومة خلال السبعينات للمناسبات التي تؤدى إلى اشتباك بعض الحمقى من الطرفين ، المسلمين والأقباط ، وتراخي الحكومة وتباطؤها فى إخماد ما يثور بينهما من عراك ، بل لجأت حكومة السادات إلى تبنى سياسة مجنونة فى كافة وسائل الإعلام لا تقل فى إجرامها عن سياستها الخارجية ، تقوم على إشاعة حالة عامة من الدروشة والهوس العقلى ، تستخدم فى التعبير عن نفسها عبارات لها مظهر دينى وهى فى الحقيقة لا تزيد عما وصفت : دروشة وهوس عقلى . فإذا بالتليفزيون والإذاعة والصحف يجن جنونها وتنشغل صباح مساء بإشاعة جو عام من الغيبوبة الفكرية وتعطيل ملكة التفكير ، وإذا بالممثلين والممثلات الذين طالما مثلوا أدوار الفجور والجريمة يرتدون ثيابا يدعى أنها ثياب إسلامية وتركب لهم ذقون طويلة ، ويطلقون أصواتا عميقة رهيبة يمثلون بها أدوار التقى والورع ، وإذا بالمطربة التى طالما استهجن الناس مبالغتها فى الخلاعة تُعطى طرحة تغطى بها رأسها وتتظاهر بالخشوع وتنظر إلى أعلى وكأنها تبتهل إلى الله وتكاد أن تذرف الدموع وهى تغنى بعض الأشعار الدينية ، وإذا بالصحفيين الذين عرف عنهم نفس الدرجة من اللا أخلاقية ويفتقرون إلى أى نوع من الانتماء السياسى تُعطى لهم العواميد والأبواب الثابتة ، يشاركون بها فى نفس المولد الصاخب . فى نفس الوقت كان رئيس الدولة الذى عُرف عن ميوله الشخصية وتاريخ حياته قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية ما يتعارض مع أبسط قواعد الدين والالتزام الأخلاقى ، كان يتشدق باستمرار بإيمانه

وتقواه ويقوم بنفس أدوار التمثيل الذى بدأ التليفزيون فى إذاعتها ، فيغير ثيابه كلما ذهب إلى ميت أبو الكوم ، ويغير نبرة صوته كلما أخذ يتلو آية قرآنية..

إن من الصعب علىّ جدا أن أصدق أن كل هذا حدث دون تخطيط واع وإدراك تام لما يمكن أن يترتب على كل هذا من ترسيخ ما بدأ من تصدع فى العلاقة بين المسلمين والأقباط ، وترسيخ شعور الأقباط بالاغتراب عن المجتمع الذى يذكرهم فى كل لحظة وكل خطوة بأنهم من دين مختلف ، وأنهم لا ينتمون إلى ما ينتمى إليه بقية المجتمع الذى أصبح فجأة وبلا مقدمات مجتمعا تقيا ورعا ابتداء من رئيس الجمهورية إلى أصغر مغنية .

أنا لا أنكر بالطبع أن هناك عددا كبيرا من العوامل الأخرى التى ساهمت فى إحداث هذه الهيستيريا : تدفق أموال النفط الآتية من بلاد تقوم منذ زمن بتمثيل نفس المسرحية المأساوية ، خمور ونساء فى البيوت وفى ملاهى أوروبا، وتقوى وورع فى الإذاعة والتليفزيون والاجتماعات الرسمية ، انفتاح اقتصادى يجلب الثراء بلا حساب إلى أشخاص لا خلاق لهم ، من تجار العملة إلى مقاولى العمارات التى تسقط بمجرد بنائها ، إلى مستوردى الدجاج الفاسد ، ممن يناسبهم تماماً التظاهر بالورع لإخفاء حقيقة ما يفعلون ، ولإخفاء الأسباب الحقيقية لثرائهم . ونحن نعرف دائما حتى من قبل السبعينات بكثير ، أن اللحية الطويلة والقسم بأغلظ الإيمان كثيرا ما يستخدمان لإخفاء أسوأ أنواع الغش والكذب . كل ما فى الأمر أن استخدام مثل هذا أصبح أكثر شيوعا وأكثر ضرورة فى الجو الأخلاقى والاجتماعى الذى خلقه الانفتاح .

هنالك أيضا تدهور نظام التعليم ، وتخرج الآلاف المؤلفة من أشباه المتعلمين الذين لا يستطيعون استساغة كتاب أو برنامج تليفزيونى أكثر عمقا وتعقيدا من برامج مصطفى محمود وأحاديث الشيخ الشعراوى . نفس الجماهير التى أصبح غذائها اليومى التفرج على مباريات كرة القدم ، أصبح غذاؤها العقلى هو هذه الأحاديث والبرامج المسماة بالدينية ، والتى لا تنشر التقوى والورع بقدر ما تساهم فى ترسيخ التخلف العقلى . هذه الجماهير لا تستطيع مثلا أن تتصور الشيطان فى صورة أكثر تعقيدا أو تجريدا من صورة إنسان بشع الصورة له قرنان

مدببان وأنياب طويلة حادة . هذه هى صورة الشيطان التى ترسمها كتب الشيخ شعراوى المتداولة الآن فى الأسواق والتى يحمل أحدها عنوان « السحر والحسد » ويباع بجنيه ونصف على الأرصفة ، ومحلى بصور الشيطان ، على النحو الذى وصفته حالا ، ويقول فيه إن الشيطان يمكن أن يتجسد فى أى صورة ولو فى صورة إنسان . فإذا كان هذا هو ما يقوله الرجل الذى يستأمنه التليفزيون المصرى على عقول الناس لمدة نصف ساعة كل يوم فى رمضان ، فإن من أبسط الأمور على المصرى البسيط أن يتصور أن جاره القبطى قد يكون هو الشيطان متجسدا فى صورة إنسان .

هناك بالطبع أيضا سوء الأحوال الاقتصادية والتضخم والبطالة بين المتعلمين ... الخ . كل هذا بالطبع ساهم فى زيادة التصدع ، شيئا فشيئا فى العلاقة بين المسلمين والأقباط . ولكننى مع ذلك أضع المسئولية الأولى على الحكومة التى تملك بيدها كل وسائل الإعلام ، وتسيطر على المدارس وتوظف خطباء المساجد ، وتعين رؤساء تحرير الصحف ، وتستخدم مقدمى البرامج والتليفزيون ... الخ . ولا أتصور أن تكون الحكومة قد بلغت بها الغفلة إلى هذه الدرجة التى لا تدرك معها ما تفعل ، ولا تعرف أن ما تسميه نشر الدين والتقوى بين الناس ليس إلا نشرا للتعصب والإجرام باسم الدين . لا أصدق أن الحكومة لا تعرف ما تفعل ، وإنما أميل إلى الإعتقاد بأنها تعرف كل هذا ولكنها تراه بالنسبة لها أهون الشرين ، أما الشر الآخر فى نظرها فهو أن تفقد مقاعدها فى الحكم .

***

لم تتعظ الحكومة مما حدث للرئيس السادات ، الذى قتلته نفس الجماعات التى أطلق هو نفسه لها العنان ، واستمرت الحكومة فى الثمانينات تتبع نفس النهج فى وسائل الإعلام وفى المدارس ، بالإمعان فى تدليل التعصب الدينى بل والعمل على ترسيخه . تقول الحكومة إنها لا تقبل التطرف وتعاقب عليه ، ولكن إذا لم يكن ما يذيعه التليفزيون والإذاعة ، وما تدرسه المدارس ، وما تبثه مكبرات الصوت المعلقة على المساجد ، إذا لم يكن كل هذا تطرفا فما هو التطرف ؟ إذا لم يكن لدى الجرائد والإذاعة والتليفزيون والمدارس من حديث إلا

الحديث فى الدين ، وإذا لم يكن من المسموح للناس أن يناموا فى أى وقت من النهار والليل إذا شاء المؤذن أن يؤذن للصلاة من خلال ميكرفون ، فما هو المسموح به ؟ وإذا لم يكن هذا تطرفا دينيا فما هو التطرف الدينى ؟ وإذا كان شيخ الأزهر لم يحسم الأمر بعد فيما إذا كانت شهادات الاستثمار حلال أو حراما ، والحكومة لم تقرر بعد ما إذا كانت رواية نجيب محفوظ « أولاد حارتنا » حراما أم حلالا ، فلماذا تستكثر الحكومة على صبى عمره ١٢ أو ١٣ سنة أن يتخذ قراره بنفسه ويقرر أن حرق الكنائس حلال ، ويقوم بالمهمة بنفسه ؟

إذا كانت الحكومة لم تحسم أمرها بعد فيما هو الحلال وما هو الحرام فى أمور واضحة كالشمس ، فبأى حق تطالب شابا نصف متعلم أن يمتنع عن الاشتراك فى مهاجمة أجزخانة يملكها قبطى وأن يعرف على وجه اليقين ما إذا كان خطف شاب قبطى لأنه يحب فتاة مسلمة حلالا أم حراما ، ولماذا تطلب منه أن يدرك على وجه اليقين أن قيام قبطى بعمل غير مشروع ليس أكثر فظاعة من قيام مسلم بنفس العمل غير المشروع ؟ ولماذا إذن تعاقب الحكومة مأمور أحد الأقسام لأنه لم يتدخل لحماية الأقباط بالدرجة الكافية ، ما دامت هى نفسها لا تعرف أن القبطى له نفس الحقوق فى الاستمتاع بالتليفزيون التى للمسلم ، باعتبار أن التليفزيون أداة إعلام وترفيه وليس أداة دعاية وغسيل مخ ؟

***

لم تشأ حكومتنا فى الثمانينات أن تسلك طريقا مختلفا عن طريق السبعينات ، رغم أنها رأت النتيجة ممثلة فى قتل رئيس الجمهورية . وتفسير ذلك بسيط ، وهو أن طموحات حكومتنا هى طموحات محدودة جدا ، ومتواضعة للغاية . فالحكومة إذا أردتم الصراحة لا تريد حقيقة أن ترأب الصدع فى العلاقات بين المسلمين والأقباط على الرغم من كل تظاهرها بعكس ذلك . إنها فقط لا تريد حرائق وجرائم قتل ، وهى دائما تأمل أن يكون آخر حريق وآخر جريمة قتل هى الأخيرة ، وأنها لن تتكرر بعد ذلك . فإذا تكررت قبضت على مثيرى الشغب هنا أو هناك ، وفصلت مأمورا هنا أو هناك ، وتركت كل شىء آخر على ما هو

عليه . ذلك أن الحكومة سعيدة تماما بحالة الدروشة التى تسود المجتمع . إنها لا تتصور تلميذا أفضل من التلميذ الذى يصدق ما يقوله كتاب المطالعة عن الدين ، ولا تتصور مشاهدا للتليفزيون أفضل من الذى يصدق ما يقوله الشيخ شعراوى عن الشيطان . فهذا التلميذ وهذا المشاهد يمثلان أعبط محكوم يمكن تصوره . وسياسة الحكومة الداخلية لا يمكن أن تمر بسهولة أكبر طالما كان معظم الناس من هذا النوع . إن هذا التلميذ وهذا المشاهد للتليفزيون ليس لديهما أى اهتمام بصندوق النقد الدولى أو ديون مصر الخارجية ، أو بتوطين اليهود السوفييت فى اسرائيل ، فهما مشغولان بتعريف كلمة « رؤية » ومعنى كلمة « ملعون » ، وهو موضوع حديث الشيخ الشعراوى فى أول يوم من أيام رمضان . بل إن الحكومة تعرف بحق أن هذا النوع من الناس هم أكثر صبرا على رفع الأسعار وتحريكها من أى نوع آخر . (ويا ليت الشيخ شعراوى يخصص حديثا من أحاديثه للتفرقة بين معنى رفع الأسعار وتحريكها) .

***

بعض الناس يقولون أن سبب عدم قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة هذا التصدع بين المسلمين والأقباط هو أن رئيس الجمهورية يوجه كل اهتمامه للسياسة الخارجية ويهمل السياسة الداخلية . وأنا أقول بصراحة أن هذا كلام فارغ . فأولا ليست كل موضوعات السياسة الخارجية أهم من أى موضوع من موضوعات السياسة الداخلية ، فأحداث أبو قرقاص أكثر أهمية قطعا من الاحتفال باستقلال ناميبيا .

ولكن الأهم من ذلك هو أن كل الشواهد تدل على أن الذى يأخذ السياسة الخارجية مأخذ الجد يأخذ السياسة الداخلية مأخذ الجد أيضا . عبد الناصر مثلا كان يدعم حركة استقلال الجزائر والكونغو ، ويبنى المصانع فى نفس الوقت . والسادات كان يهرج فى الداخل والخارج معا . ولكن الأدق من هذا كله ، أن نوع سياستك الخارجية هى التى تحدد نوع سياستك الداخلية ، والتخاذل فى الخارج هو سياسة منسجمة تمام الانسجام مع سياسة ترسيخ التصدع فى العلاقة بين المسلمين والأقباط .

على أن الأمر لا يقتصر بالطبع على مسئولية الحكومة ، لن أتكلم عن مسئولية الحزب الوطني فأمره معروف . ولن أتكلم عن ذلك النوع من رجال الدين الذين يدينون بالولاء للحكومة أولا وأخيرا ، ومن ثم لا يمكن أن ننتظر منهم أكثر من هذه التصريحات المبهمة الخالية من أى معنى ، والتى لا تزيد على ترديد أن كلنا أخوة مسلمين وأقباطا ، وأن مصر هى كما كانت دائما بلد السماحة ، وأن الحقيقة أنه لم يحدث شيء فى أبو قرقاص ولا فى غيرها ، وأنها مجرد « حوادث فردية » أو « خلافات شخصية » من النوع الذى يحدث بين مسلم ومسلم أو بين قبطى وقبطى . هذه الطريقة فى تجاهل الحقيقة ، هى نفس طريقة الحكومة فى الحديث عن الموضوع ، لأنها لا تريد معالجة الأمر وإصلاحه للأسباب التى ذكرتها . لا جدوى أيضا من الكلام عن ذلك النوع من المثقفين الذين يسترزقون من الحكومة وصحفها ، فهم يقولون نفس الكلام ويتظاهرون بأن المسألة بسيطة ولن تتكرر .

هناك بالاضافة إلى هؤلاء نوع جديد من المثقفين ، أنتجته السبعينات وأموال النفط الذين وجدوا فى الاشتغال بأمور الدين مصدرا رائعا للرزق وتكوين الثروات ، ولم يكن تكوين الثروات بهذه السهولة قبل ارتفاع أسعار النفط فى ١٩٧٣ . هؤلاء ، إذا كانوا من الاقتصاديين ، اشتغلوا مستشارين للبنوك الإسلامية ، وأصبحوا من المسافرين المستديمين على خط القاهرة — جدة أو القاهرة — الرياض . وهم سواء أطلقوا اللحى أو لم يطلقوها ، كثيرو الإفتاء فى أمور كشهادات الاستثمار وما هو حلال وما هو حرام من أعمال البنوك . وإذا كانوا من الأدباء أو الصحفيين انتهزوا أية فرصة للثناء على أمراء دول النفط وما يقدمونه من خدمات للإسلام ، وخصصوا صفحات كاملة بصحفهم لهذا الغرض ، وقبل ذلك كانوا يدافعون دفاعا مجيدا عن محتالى شركات توظيف الأموال المسماة بالإسلامية ، ولكنهم جميعا ، اقتصاديين أو أدباء أو صحفيين ، لم ينطقوا بكلمة فيما إذا كان حرق الكنائس والمحلات التجارية حراما أو حلالا ، وعندما ضيق عليه الخناق ، قال بعضهم ، ممن يوصف أحيانا بالاستنارة ، أنه كان على أفراد الجماعات الإسلامية الذين قاموا بالحرق والتدمير أن يتيقنوا قبل أن

يشعلوا الحريق ، مما إذا كانت الاشاعات التى وصلتهم صحيحة أو غير صحيحة . ومعنى ذلك أن الخطأ ليس هو حرق الكنائس وإنما هو التسرع فى حرقها قبل التحقق مما إذا كان الذى غرر بالفتاة قبطيا أم مسلما .

***

هناك أيضا مثقفون آخرون ممن يوصفون أيضا بالاستنارة يفضلون فى هذه الظروف أن يركزوا على مسئولية العوامل الاقتصادية التى أدت الى زيادة حدة التطرف الدينى ، أو على غياب المشروع الحضارى وأثر ذلك فى زيادة اللجوء إلى العنف ، أو على دور عناصر خارجية فى إثارة الفتنة . وكل هذا بالطبع صحيح ولكن التأكيد عليه فى كثير من الأحيان يكون بقصد تجنب تحميل الحكومة مسئولية مباشرة عما يحدث ، وتجنب إغضاب الحركات الدينية وتملقا لها .

***

كلنا إذن فى الواقع مسئولون : حكومة ورجال دين ومثقفين . ولكل منا للأسف دوافعه الخاصة فى إخفاء الحقيقة . ولكن إذا كان لأحداث أبو قرقاص جانب واحد مشرق ، فهو أنها فضحت هؤلاء جميعا . فقد بينت أحداث أبو قرقاص ، كما لم تبينها أى حوادث سابقة ، أن الحكومة لا تحكم فى الواقع ، وإنما تترك مأمورى الأقسام يتصرفون وفقا لأهوائهم وتحيزاتهم الخاصة ، وتترك خطباء المساجد يحضون الناس على أى شيء يعتقدون بضرورته ، ولو كان ضد أبسط قواعد النظام العام . وبينت أحداث أبو قرقاص أن مجلس الشعب لا يمثل لا الأقلية ولا الأغلبية ، بل ولا يناقش مثل هذه الأمور أصلا ، وأن مجلس الشورى لا يدلى بالرأى ، بل يصرف المكافآت لأعضائه ، وأن صحافتنا القومية ليست قومية وإنما منحازة ، وأن مدارسنا لا تعلم التلاميذ بل تحضهم على حرق الكنائس والمحلات التجارية والسيارات المملوكة للأقباط ، وأن التليفزيون ليس أداة إعلام بل أداة لنشر التخلف العقلى ، وأن نقاباتنا المهنية لا تسهر على حقوق أعضائها بل تعمل على تدعيم الفوارق بين المسلم والقبطى ، وأن مساجدنا ليست أماكن للعبادة ، بل أماكن مقلقة للراحة ، وأن اقتصادنا لا يوفر فرص العمل للخريجين بل يؤهلهم

لعضوية الجماعات الدينية ، وأن مثقفينا لا يشتغلون بالبحث عن الحقيقة ، بل بمحاولة إخفائها .

وإذا كان الأمر كذلك فإنه ليس من المناسب أن أطالب أحدا بشيء .
ليس من المناسب أن أطالب رئيس الجمهورية بأن يتجه بسيارته إلى مبنى التليفزيون ليوجه بياناً إلى الأمة ، مسلمين وأقباطاً ، يخطرنا فيه بأنه لا زالت هناك حكومة ، رغم كل ما يدل على عكس ذلك ، أو يقول لنا بأنه من الآن فصاعدا سوف تكف المدارس والتليفزيون والإذاعة والمساجد عن الدعاية لدين ضد آخر ، وستشرع فى القيام بمهماتها الأصلية : المدارس للتعليم ، والتليفزيون والإذاعة للإعلام ، والمساجد للعبادة . وأن كل هذا لا يحتاج إلى لجان أو دراسة بل يبدأ تطبيقه من الغد .

لن أطالب رئيس الجمهورية بذلك ، كما أنى لن أطالب غيره بشيء .
فأنا لا أصدق أنه لا يعرف ما أقوله أو أن أحدا لم يقل له مثل هذا من قبل .

وإنما سأقول شيئا واحدا للمغمومين مثلى بهذا الأمر : لقد أصبح واضحا كالشمس أن قضية المسلمين والأقباط ليست قضية دينية ، وإنما هى قضية تثير كل قضايانا فى نفس الوقت : التعليم الحرية والعقلانية والعدالة والأخلاق والتنمية والتبعية . فإذا كان هذا صحيحا ، فإنه يصبح أيضا واضحاً كالشمس أن تحرير الأقباط ، هو شرط ضرورى لتحرير المسلمين .

(٣) عن التطرف والفتنة والنهضة

جمعتني مؤخرا ندوة بكاتب إسلامي معروف ، هو من أحب الناس إلى نفسي ، وبدرت منه أثناء النقاش عبارة علّق بها على دعوتى إلى مراجعة ما تدرّسه المدارس للتلاميذ ، وما تبثه وسائل الإعلام لتخليصها مما يفسد العقول ، ويدس بذور الفتنة فى النفوس . إستوقفتني عبارته ونكأت الجرح الذى كان قد بدأ يلتئم .

قال الصديق العزيز إنه لا يعترض على مراجعة ما تدرّسه المدارس للتلاميذ ، وما تبثه وسائل الإعلام على الناس ، ولكنه اشتم مما أكتب أننى أدعو إلى ما يمكن تسميته « تقليل الإسلامية » فى المدارس ووسائل الإعلام ، وهو ما لا يوافق عليه .

أثار هذا الاعتراض يقظتى الكاملة . هل أنا حقا أدعو الى « تخفيض الجرعة الإسلامية » فى مقررات التعليم وبرامج التليفزيون ؟ هل هذا هو مقصدى ؟ وإذا كان هذا هو الذى سيفرّق بينى وبين هذا الصديق العزيز الذى طالما اتفقت معه ، وطالما اتحدت أهدافنا لهذا الوطن وأسباب تألمنا من أجله ، فما هو وجه الاختلاف بيننا بالضبط؟ بل إن الإجابة على هذا السؤال سوف تبين لى بوضوح ما هو وجه اعتراضى بالضبط على طريقة تناول مدارسنا وأجهزة إعلامنا

لموضوع الدين . أهي ضخامة حجم « الجرعة الإسلامية » أم شيء آخر ؟

والواقع أن التفكير لم يطل بي ، إذ سرعان ما تبين لي وجه اعتراضي الأساسي على موقف هذه الصديق ، وعلى ما تدرسه مدارسنا وعلى ما تبثه أجهزة الإعلام . وجه اعتراضي هو أن كل هؤلاء يعطون الدين أكثر من حجمه الطبيعي . وقد يبدو هذا إسرافا في القول ، ولكني أعني ما أقول ، وسوف أحاول أن أكون على أكبر قدر من الوضوح .

الدين ، فيما يبدو لي ، ليس هو الحياة ، ولا يمكن أن يكون ، بل هو جزء منها ، ويجب أن يبقى كذلك ، بل هو في الحقيقة دائما كذلك شئنا أم أبينا ، رغم عرام الكثيرين بالتظاهر بعكس ذلك .

إن أبسط تأمل لنفسي يدلني على أني جسد وعقل وعاطفة ، وأنا أفترض أن الآخرين من حولي هم مثلي جسد وعقل وعاطفة ، وأن لكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة لكيان الآدمي حاجاته ، والدين يلبي بعض هذه الحاجات ولكنه لا يلبيها كلها ، وأن ما ابتدعه الانسان في تطوره وتقدمه المستمر ، من تكنولوجيا وآداب وفنون إلى تنظيمات اجتماعية .. الخ ، تنضم إلى الدين في تلبية هذه الحاجات المتنوعة . معاملة الدين إذن ، وكأنه هو المورد الوحيد لإشباع مختلف الحاجات الإنسانية من تغذية لعواطفه ، إلى قضاء حاجات جسده ، إلى إشباع حب استطلاعه ونهمه الرائع للمعرفة ، هذه النظرة للدين هي نظرة قاصرة وغبية ومدمرة . والأديان كلها تعترف بحاجات الإنسان المتعددة والمتنوعة ، ومن فضل الدين الإسلامي على غيره من الأديان أنه أكثرها جميعا ، فيما أعلم ، اعترافا بتنوع وتعدد هذه الاحتياجات الإنسانية ، وتسليما بنوازع الإنسان الطبيعية واحتراما لها . من أشد تفسيرات الأديان غباء هي إذن ، تلك التفسيرات التي تنكر هذا التنوع للاحتياجات الإنسانية ، وأنا أضم تحت هذه التفسيرات تلك النظرة التي تجعل الحياة كلها دينا ، وتعتبر أن الدين هو كل الحياة وليس جزءاً منها .

إني أعتبر هذا الكلام من قبيل البديهيات ، وأكاد أعتذر للقارىء سويّ النفس والعقل عن مجرد ذكره ، ولكن الأمر وصل بالكثيرين إلى درجة من إنكار

البديهيات حتى أصبح من الضرورى من حين لآخر تكرار هذه البديهيات من جديد .

عندما أقول أن الدين جزء من الحياة وليس الحياة كلها ، فإنى بالطبع لا أنكر أن الإسلام دين ودنيا ، ولا أرفض اتخاذ الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع .. الخ ، وإنما أقدم معنى معينا لكلا الدعوتين ، وأرفض معانى أخرى لهما . الإسلام دين ودنيا ، نعم لأنه نظم علاقة المرء بربه وعلاقاته الاجتماعية أيضا (أو جزءا كبيرا منها) ولكن هذا شيء والقول بأن الدنيا كلها دين شيء آخر . فلتكن الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع ، وأهلا بها وسهلا ، لكن هذا لا يعنى بالمرة أن تتحول حياتنا كلها إلى عبادة ، أو أن تتوقف كل أنواع النشاط الإنسانى لنتفرغ للصلاة والصيام وأن تتحول الكتب المدرسية كلها إلى كتب فى شرح الفرائض والعبادات ، وأن تتحول برامجنا التليفزيونية والإذاعية كلها إلى برامج دينية . إنى أزعم أن هذا المسلك هو مجرد تفسير واحد معين للدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وتفسير واحد معين للقول بأن الاسلام دين ودنيا ، وهو تفسير سقيم ومرفوض .

إن هذا الفهم هو الذى يميز ، فى رأيى ، بين موقف مفكرين إسلاميين ، مستنيرين حقا ، للإسلام ، كالشيخ محمد عبده والشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ محمود شلتوت مثلا ، (بل وأضيف إليهم الشيخ محمد طنطاوى فى حدود ما أستطيع أن أتبين من أحاديثه وتصريحاته) ، وموقف أولئك الكتاب المحدثين الذين تكتظ بكتاباتهم الجرائد والإذاعة والتليفزيون والأرصفة ، والمسميين بالمفكرين أو الدعاة الإسلاميين ، والذين يُسمى بعضهم بالمستنيرين . إن رجالا مثل الشيخ محمد عبده أو الشيخ خلاف أو الشيخ على الخفيف (وقد تشرفت بالتتلمذ على الشيخين الأخيرين فى كلية الحقوق ، عليهما ألف رحمة) هؤلاء لم يكونوا قط يتعاملون مع الدين وكأنه هو كل الحياة ، بل كانوا يعطون للدين « حجمه الصحيح » ، ولا ينكرون على الناس طيبات الحياة ، لمجرد أنها لا « تندرج » تحت عباءة الدين : الدين يعترف بها ولكنه لا يحتويها .

هؤلاء الرجال العظام كانوا يتمتعون ، فيما كانوا يتمتعون به ، وفضلا عن الذكاء والعلم والحكمة ، بالقدرة على تذوق الأدب وفهمه والاستمتاع به ، وكلهم كانوا ممن يمكن وصفهم الآن بأنهم « أصحاب نكتة » ، يعرفون كيف يضحكون ولا يستحون من الضحك ، ولا يتظاهرون بالتجهم ليضحكوا فى الخفاء . بعكس هؤلاء الذين رزقنا بهم فى آخر أيامنا ، من أصحاب الوجوه المتجهمة أبدا ، أو الذين يتجهمون عمدا لأن « الحياة يجب أن يكون كلها دينا » والدين عندهم هو هذا الشىء الذى يتنافى مع أى سمة من سمات الطبيعة البشرية .

حينما أقول أن الدين يجب أن يكون له حجمه الطبيعى ، يتبادر إلى الذهن على الفور حياة أوروبا فى العصور الوسطى . فالذى يجعلنا دائما نصم العصور الوسطى بأنها عصور الظلام ، ويجعلنا نخشى أن يكون ما حدث فى بلادنا هو « عودة إلى العصور الوسطى » ليس أنها كانت عصورا متدينة ، ولكن أن الدين فيها كان يحتل حجما غير طبيعى . كان الدين يُقحم فى أصغر تفاصيل الحياة اليومية كما كان يُقحم فى اكتشافات جاليليو ، يُستخدم فى إخماد صوت العلم وفى حرمان االناس من أى تعبير عن أية عاطفة إنسانية : فلا كتابة إلا فى الدين ، ولا أدب إلا إذا كان الدين موضوعه ، ولا رسم ولا نحت إلا لموضوعات دينية ، ولا موسيقى إلا للعزف فى الكنائس . ولكن هذا العصر المظلم فى تاريخ أوروبا هو أيضا أشد عصور أوروبا نفاقا ، والسبب واضح كالشمس ، وهو أن أى محاولة لإعطاء الدين حجما أكبر من الحجم الطبيعى ، لابد أن يكون مصدرها إما نفاق أو مرض . ذلك أن الأشخاص الذين يستطيعون بالفعل أن يجعلوا من الدين كل حياتهم ، حقاً وصدقا ، فى أى عصر من العصور ، الذين يستطيعون ذلك هم من ذلك الصنف النادر جدا من الناس الذين يتمتعون بقدرة غير طبيعية على كبت غرائزهم وإنكار ميولهم ونزعاتهم الإنسانية . هؤلاء هم الأنبياء والقديسون العظام ، ولكن هذا ليس شأن بقية الناس من أمثالنا ضعاف البشر . فإذا تظاهر أحد منا بعكس ذلك فهو على الأرجح مريض أو منافق . إن الشخصية التى طالما تردد ظهورها فى الأعمال الأدبية وفى المسرح والسينما ، وهى شخصية رجل الدين المنافق ، الذى يتظاهر بالتدين وهو يرتكب أفظع الخطايا فى الخفاء ، يتكرر

ظهورها فى الأعمال الأدبية فى مختلف الثقافات وعلى مر العصور ، ليس بالطبع لأن كل رجال الدين من هذا النوع ، ولكن لأن التظاهر بالتدين كان دائما وسيلة فعالة للخداع ، وأيضا لأن ما يبدو لنا تدينا ، متى تجاوز مرحلة معينة ، يكاد أن يكون بالضرورة نفاقا ، لأن الطبيعة البشرية لا تسمح بهذه الدرجة من التدين ، إلا ، كما قلت ، لنسبة بالغة الضآلة من الناس ، وما يبدو على العكس من ذلك يثير دائما شبهة النفاق .

قال لى مشترك آخر فى الندوة ، وهو يوصف دائما بالمفكر الإسلامى المستنير ، وقد تبين لى مؤخرا أنه ليس كذلك ، « إن هذا ليس موضوعك » قاصدا أننى لست من المتفقهين فى الدين فالأفضل لى ولأمثالى أن نكف عن الكلام فى هذا الموضوع . وقاصدا أيضا أن يقول « أترك هذا الأمر لأمثالنا ممن يعرفون الدين حق المعرفة » . وأنا أعترف له أننى فعلا لست من المتفقهين فى الدين ، ولكنه هو وأمثاله ذهبوا إلى حد تصوير أن الحياة كلها يجب أن تكون دينا ، وكأن الهواء الذى نستنشقه يجب أولا أن يعرض على مجلس من كبار العلماء ليقرر ما إذا كان استنشاقه حلالا أو حراما . إذا كان الأمر قد بلغ هذا الحد فلا أقل من أن يسمح لنا « المفكر » الكبير بأن نناقشه فى الأمر ، رغم صغر عقولنا وضآلة علمنا بالمقارنة بعقله وعلمه ، وقلة تفقهنا فى الدين بالقياس إلى عميق تفقهه . فأنا فى الواقع لا أتكلم فى الدين الآن ، وإنما فى الحياة ، ولا أتكلم عن مظاهر التدين وطقوسه ، بل عن إمكانية الحياة خارج نطاق هذه المظاهر والطقوس . إن هذا المفكر المستنير وأمثاله ، قد يكونون مستنيرين حقا فى بعض ما يقدمون للدين من تفسيرات ، ولكن من المؤكد أن تفسيرهم للحياة « ليس مستنيرا » أو أنهم يتظاهرون بعكس ما يعتقدون ، ومن ثم فإنهم آخر من استأمنهم على حكم هذا البلد والتحكم فى أهله . فإذا كان تفسيرهم للحياة هو حقا ما يقولون : إن الحياة كلها يجب أن تتحول إلى صلاة واحدة طويلة ، من ساعة الميلاد حتى ساعة الموت ، وإذا كان التدين فى نظرهم يجب أن يعلن عن نفسه باستمرار ، فلا صلاة إلا أمام الناس ، ولا آذان إلا بميكرفون ، ولا قصة إلا إذا كانت قصة دينية ، ولا حب إلا إذا كان لله أو الأم ، فإنى لا أريد أن أعيش فى بلد يحكمونه ، وإذا كانوا

يتظاهرون فقط بذلك وهم فى حياتهم الخاصة يرتكبون شتى الموبقات ، أو كانوا يقولون ذلك رغبة فقط فى تملق العامة ، وهم لا يؤمنون بما يقولون ، فإنى لا أستأمنهم لحظة على نفسى أو على أولادى .

***

إن كل هذا وثيق الصلة بالطبع بما يسمى بالفتنة الطائفية والعلاقة بين المسلمين والأقباط . ففى مناخ يعطى الدين أكثر من حجمه الطبيعى ، المباح فيه هو فقط ما اتصل بالدين بصلة ، وتتحول المدارس فيه ووسائل الإعلام والثقافة إلى وسائل لا لنشر قيم الدين بل « للدعاية الدينية » الأشبه بوسائل ترويج السلع ، ويتحول فيه نشاط النقابات إلى نشاط دينى ... الخ ، فى مناخ كهذا يصبح القبطى محلا للإجحاف والظلم فى كل لحظة ، فحياته تُسلب منه جزءا فجزءا ، تنزع ملكيتها وتحول إلى ملكية شائعة لأصحاب دين الأغلبية ، فكتب المطالعة والتاريخ ليست له ، والإذاعة والتليفزيون والصحف ليست له ، والنقابات ليست له ، بل كلها لأصحاب دين الأغلبية ، وتسمية الأقلية فى هذه الحالة بالمواطنين تصبح نكتة فاسدة الذوق .

ولكن الأمر فضلا عن ذلك ينطوى على خطر آخر . وهو أن الحياة عندما تصبح كلها دينا لا يبقى معها مجال للتسامح الدينى ، فالإلحاح المستمر ، فى كل مجالات الحياة ، على وصف الشخص أو الشيء وتحديد هويته بأنه ينتسب أو لا ينتسب إلى الإسلام ، سرعان ما يولد كراهية أو نفورا من الشخص أو الشيء الآخر الذى لا ينتسب للإسلام ، ومن ثم يصبح قبول الآخرين والتسامح معهم من قبيل المستحيل ، حتى ولو كان الكلام فى الدين يتضمن دعوة شكلية إلى التسامح مع الآخرين . إن التطرف ليس شيئا غير هذا ، إنه تحويل الحياة كلها إلى دين . أما الخطوة التالية ، وهى أن يلتقط المرء سكينا ليطعن به آخر أو أن يحرق له كنيسة ، فهذا ليس تطرفا بل إجراما ، على الرغم من شيوع أسماء مختلفة للأمرين . الإجرام سمى على سبيل التساهل ، بالتطرف ، والتطرف سمى تدينا .

بل إن تحويل الحياة كلها إلى دين ، على النحو الذى وصفته ، يفسد علينا أيضا قضية النهضة بأكملها . فالدين لكى يكون طريقا مؤديا للنهضة يجب

ألا يتجاوز حجمه الطبيعي ، إذ أنه يتحول في هذه الحالة ليس إلى قوة إجتماعية دافعة للتقدم ، بل للدروشة والانهيار النفسي . وبدلا من أن يتحول الدين إلى قوة اجتماعية ، يتحول في أحسن الفروض إلى وسيلة للخلاص الروحي للفرد ، كل شخص يحاول أن ينجو بنفسه منفردا من النار ، لا أن يضم جهده إلى جهود الآخرين لإعادة بناء الأمة . التدين الذي يبني الأمة هو هذا الذي يبقى جزءا من الحياة ولا يبتلعها ابتلاعا ، واحترام التراث الذي يمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو الإبداع ، هو احترام تراث الجميع ، مسلمين وأقباطا ، وليس احترام تراث البعض ، ولو كانوا أغلبية ، وتحقير تراث الآخرين .

هذه هي الأسباب ، يا صديقي العزيز ، التي لا تجعلني متحمسا لزيادة « الجرعة الدينية » التي تتكلم عنها ، وهذه هي أيضا أسبابي لتخفيض هذه الجرعة بدلا من زيادتها . قد تقول إن المطلوب ليس هو تخفيض الجرعة بل تعديل مضمونها و « ترشيده » ، وقد تكون على صواب ، ولكني لا يهمني كثيرا الإسم الذي يجب أن نطلقه على ما يتعين عمله . كل ما أريد أن أقوله هو أن المناخ القائم الآن ، سواء كان جرعة زائدة أو جرعة ذات محتوى غير رشيد ، هو مناخ سيء للغاية وخطير إلى أبعد الحدود . فإذا كنت راضيا عنه ولا تجد فيه عصاضة ، ولا تنزعج له الانزعاج الواجب ، كما يبدو لي من أقوالك ومواقفك الأخيرة ، فإن الخلاف بيننا ، فيما يظهر لي ، يصعب جبره ، والصدع الذي بين آرائنا يبدو أن من الصعب رأبه . وإذا كانت كل دعوة إلى العقلانية توصف بأنها « تقليل للإسلام » فأي فارق بين هذا وبين الإرهاب باسم الدين ؟ وأي فارق بين هذا الموقف وموقف متطرفي الحركات الاشتراكية الذين كانوا يواجهون كل دعوة للتعقل بوصف صاحبها بأنه « عدو الشعب » ؟

يقول الصديق العزيز بأن الدين كان في القرن الماضي في مصر أكثر شيوعا منه الآن ، ومع ذلك فإنه لم يؤد إلى أحداث عنف . فهل يريد بذلك أن ينفي مسئولية النظام الحالي ووسائل الإعلام الحالية عن أحداث العنف ؟ هل لديه طريقة حاسمة للمقارنة بين نوع التفسيرات التي كانت شائعة للدين في القرن التاسع عشر وبين التفسيرات التي تشاع بين الناس الآن ؟ وهل لديه طريقة

للمقارنة بين عقلية أشباه المتعلمين الآن وعقلية الجهل التام التي كانت شائعة في القرن الماضي ؟ وهل هو مطمئن إلى أن طريقة تلقى أشباه وأنصاف المتعلمين للتفسيرات الضحلة والساذجة للدين الآن أقل خطرا من طريقة تلقين الأميين أمية كاملة لها في القرن الماضي ؟ إن لدى أسبابا ، تجعلني أعتقد أن إلقاء التفسيرات الساذجة للدين على أنصاف وأشباه المتعلمين في ظروف اقتصادية واجتماعية كالتي نعيشها الآن ، هو أشد خطرا من إلقائها على الجاهل والأمي أمية كاملة في مجتمع أكثر استقرارا وثباتا كالمجتمع المصري في القرن الماضي .

ان هناك سببا واحدا مفهوما لابتهاج بعض الناس بانتشار هذه المظاهرات الدينية التي يعتبروها صحوة دينية ولا أعتبرها كذلك . وهو أنهم يتخذونها فيما يبدو علامة على قرب وصول تيار معين للحكم ، يتمتع برضاهم واستحسانهم ، وهم في سبيل ذلك يبدون على استعداد لقبول أشياء كثيرة : بعض التخريب لعقول التلاميذ في المدارس ، بعض الحرائق والتدمير لممتلكات الأقباط من حين لآخر ، وكثير من الدروشة والهوس العقلي طوال الوقت .

كل هذا يبدو لهم مبررا من أجل أن يصل تيار معين للحكم يسمى بالإسلام السياسي . وأنا أزعم أن الغاية لا تبرر الوسيلة . بل أشك في أن مكيافيللي نفسه قد وصل إلى هذا الحد في الاعتقاد بأن الغاية تبرر الواسطة . وأزعم أن أي غاية مهما كان نبلها ، لا يمكن أن تبرر مثل هذه الوسائل بالغة الانحطاط .

ان مثل هذا المنطق هو الذي جعل مفكرا إسلاميا « مستنيرا » آخر يدافع منذ أيام عن فرض الحجاب على بنات لا يتجاوز عمرهن خمس سنوات في بعض المدارس المسماة بالإسلامية . فالظاهر أنه وجد في هذا أيضا نوعا من المظاهرة السياسية التي قد تساعد مع الوقت على وصول تيار الإسلام السياسي للحكم . هذا هو أيضا المنطق وراء دفاع بعض « المستنيرين » عما جرى مؤخرا في نقابة الأطباء من محاولة إخضاعها للسيطرة التامة للجماعات الإسلامية ولو على حساب حق الأقباط في الاشتراك في إدارة نقابة ، هي نقابتهم بمقدار ما هي نقابة الأطباء المسلمين . فالظاهر أن هذا أيضا هو نوع من المظاهرة السياسية التي

ستساعد مع الوقت على وصول تيار الإسلام السياسى للحكم . إذن فنفسية الأطفال الصغار وشرف الأطباء وكل شىء آخر يهون فى سبيل وصول تيار معين للحكم ، لا يعلم إلا الله ما إذا كان سيأتى على يديه خير أم شر .

محنة اليسار القديم

(١) هل اليسار فى محنة ؟

كان طبيعيا جدا ، من أنصار الانفتاح الاقتصادى والمعجبين بالرأسمالية ، والكارهين لأى شيء فيه شبهة الاشتراكية أو له أية علاقة بالقطاع العام ، أن يبتهجوا ابتهاجا شديدا بما حدث خلال ١٩٨٩ و ١٩٩٠ فى أوروبا الشرقية ، وبما أحدثه جورباتشوف قبل ذلك من تغييرات فى الاتحاد السوفييتى . وكان طبيعيا أيضا أن يقرر هؤلاء أن الاشتراكية قد أفلست ، وأن اليسار قد انتهى ، والقطاع العام ثبت عجزه ، والتخطيط ثبت ضرره ، وأن عصر النظريات والأيديولوجيات قد ذهب إلى غير رجعة .

على أننى لا أعتبر نفسى من أنصار الانفتاح الاقتصادى ولا من المعجبين بالرأسمالية ، ومع ذلك فقد ابتهجت أيضا بما حدث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى ، ولا أعتبر أن الاشتراكية قد أفلست أو أن اليسار قد انتهى .

أما ابتهاجى بما حدث فهو أولا جزء من الابتهاج العام الذى ساد العالم بأسره ، مشاركة لشعوب أوروبا الشرقية ، بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى ، فرحتها بزيادة حظها من الحرية ، بعد أن عانت طويلا من الكبت وتقييد أبسط الحريات . ولكن ابتهاجى يرجع أيضا إلى شعورى بأنّ تخفيف حدة التوتر بين المعسكرين ، وما لا بد أن ينتج عنه من انتعاش اقتصادى فى شرق أوروبا وغربها

على السواء ، لابد أن يفيد منه فى المدى الطويل ، العالم الثالث أيضا ، بسبب ما سوف يؤدى إليه من اتساع الأسواق المتاحة لصادراتنا ، وربما أيضا ، على الأرجح ، تخفيض اتفاقنا على السلاح ، وأن هذا الوفاق الجديد بين المعسكرين قد بدأ يؤدى بالفعل إلى تحسن فى العلاقات العربية (انظر ما حدث لعلاقة مصر بليبيا وسوريا ، واتحاد اليمن الشمالى واليمن الجنوبى ، وبداية الانفراج فى الأزمة اللبنانية ، وربما أيضا بداية حل القضية الفلسطينية ، فضلا عن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ... الخ) .

ليس فى كل هذا بالطبع ، شىء يتعارض مع اعتقادى بأن نظاما اشتراكيا هو أفضل للاقتصاد والمجتمع المصرى مما نحن فيه ، وأن النظام الذى عرفته مصر فى الستينات هو أفضل بكثير من ذلك الذى عرفته مصر بعد ذلك وعرف باسم الانفتاح ، وأن القطاع العام لم يضر مصر بقدر ما نفعها ، وأن إلغاءه فى بعض الصناعات أو الأنشطة قد يكون ضروريا دون أن يعنى ذلك أن القطاع الخاص أفضل دائما من القطاع العام من حيث المبدأ .

ها هى ذى دولة (الاتحاد السوفيتى) اعتمدت فى تنمية اقتصادها ، على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى نظام التخطيط ، فتحولت بعد أربعين عاما من دولة زراعية إقطاعية إلى دولة صناعية عظمى ، ثم بدأ معدل نموها الاقتصادى ينخفض بسرعة منذ منتصف الخمسينيات (من ٦,١ ٪ فى ٥٣ ـــ ١٩٦٥ ، إلى ٥,٣ ٪ فى ٦٦ ـــ ٧٠ ، إلى ٣,٨ ٪ فى ٧١ ـــ ٧٥ إلى ٢,٧ ٪ فى ٧٦ ـــ ٨٠ إلى ٢,٤ ٪ فى ٨١ ـــ ١٩٨٥) ، فانتهت إلى أنه لكى تضع حدا لهذا التدهور لا بد من أن تخفف من اعتمادها على القرارات المركزية وأن تتوسع فى تطبيق الحوافز المادية ، وأن تعتمد اعتمادا كبيرا على مؤشرات السوق ، وأن تسمح بما لم تكن تسمح به من استثمارات أجنبية فى أراضيها ، وأن تزيد من درجة تعاملها مع الدول الرأسمالية ومن اقتباس فنون الإنتاج منها ، وكلها خطوات تتضمن اقترابا من النظام الرأسمالى ، فما الذى يمكن أن نستنتجه من ذلك ؟ أنا أستنتج ما يلى : أن النظام الذى كان صالحا لدولة متخلفة تريد أن تلحق فى أقصر وقت ممكن

بالدول الصناعية المتقدمة ، لم يعد صالحا لها الآن ، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل :

الأول : أنه كلما كانت نسبة كبيرة من الانتاج تتمثل فى سلع وخدمات ضرورية وأساسية (كالحد الأدنى المعقول من المأكل والملبس والمسكن والتعليم والصحة .. الخ) كلما أمكن الاعتماد على قرارات مركزية فى إدارة الاقتصاد ، وبالعكس كلما ارتفعت نسبة الكماليات فى الطلب الكلى والانتاج ، كلما زادت الحاجة إلى الاعتماد على قوى السوق ، ولم يعد هناك مفر من الاعتماد على مؤشرات السوق لاكتشاف رغبات المستهلكين وتفضيلاتهم .

والثانى : أنه كلما كان مستوى الناتج القومى الذى نبدأ منه منخفضا ، كلما كان التقدم المطلوب فى الانتاج يتمثل فى زيادة الكم أكثر من تحسين الكيف والنوع ، وكلما كان من السهل تحقيق هذه الزيادة بالاعتماد على أساليب الإرغام والضغط . وبالعكس كلما ارتفع مستوى الناتج كلما زاد الاعتماد على الإبداع الشخصى والابتكار ، وهذا يتطلب اعتماداً أكبر على الحافز الفردى وتشجيع الملكات الشخصية ، وهذا بدوره يتطلب درجة أكبر من اللامركزية فى اتخاذ القرارات ، واعتمادا أكبر على قوى السوق ، بل ويتطلب درجة أعلى من الديمقراطية السياسية .

والثالث : أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة وزاد متوسط الدخل ، كلما زادت رغبة الناس فى تقليد مستويات المعيشة فى الدول الغربية الأكثر تقدما فى توفير سلع الاستهلاك ، وهذا يخلق حاجة أكبر إلى تطبيق فنون الانتاج الغربية ، ومزيدا من الاندماج فى تقسيم العمل الدولى ، وتساهلا أكبر أمام الاستثمارات الأجنبية .

إنى لا أجد فى كل هذا ما يدل على إفلاس الاشتراكية ، وانتصار الرأسمالية ، أو إفلاس نظام التخطيط وانتصار نظام السوق ، أو إفلاس القطاع العام وانتصار القطاع الخاص ، بل لا أجد فيه إلا دليلا على أن ما يصلح فى فترة لا يصلح فى فترة أخرى .

***

ان شيئا شبيها جدا بهذا حدث للرأسمالية . ففى سنوات الثلاثينات من هذا القرن ، اجتاحت الدول الرأسمالية أزمة اقتصادية طاحنة ، نعرفها جميعا ، انخفضت خلالها معدلات النمو الاقتصادى وارتفعت معدلات البطالة بشدة ، ولم تجد السلع من يشتريها ، وأغلقت أبواب المصانع واحدا بعد الآخر ، واشتد الضنك بالناس ، فجاء الاقتصادى الانجليزى الشهير كينز وقال إن إنقاذ الرأسمالية لا يتأتى إلا بجرعة كبيرة من تدخل الدولة فى الاقتصاد . وأخذت الحكومات الرأسمالية كلها بنصيحة كينز ، واحدة بعد الأخرى ، فعاد الانتعاش إليها مع انتهاء الثلاثينات وقيام الحرب العالمية الثانية . قال بعض الحمقى حينئذ أن كينز شيوعى ، لمجرد أنه نادى ببعض التدخل من الدولة ، وإن لم يكن يمس نظام الملكية الفردية أو يضحى بدافع الربح ، ولكن ليس هناك الآن من يقول إن ما طبقته الدولة الرأسمالية من سياسات كينزية يعنى إفلاس الرأسمالية وانهيار نظام السوق ، بل الاستنتاج الصحيح هو أن ما كان يصلح للدول الرأسمالية فى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن يصلح لها فى الثلث الثانى من القرن العشرين . إن ما طبقته الدول الغربية منذ أزمة الثلاثينات جعل رأسماليتها تختلف كثيرا عن رأسمالية القرن التاسع عشر ولكنه لم يجعلها اشتراكية ، وما يدعو جورباتشوف الآن إلى تطبيقه فى الاتحاد السوفيتى يختلف كثيرا عما كان يطبقه ستالين من سياسات ، ولكنه لن يجعل الاتحاد السوفيتى بلدا رأسماليا .

على أن الأمر لا يقف عند هذا الحد . فما هو ذلك المنطق الذى يجعلنا نظن أن ما يصلح للاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية فى مرحلة متقدمة من النمو لا بد أن يكون هو الذى يصلح لمصر فى مرحلتها الراهنة من التخلف ؟ فإذا كان الفرد السوفيتى قد أصبح الآن يطلب الموديلات الغربية من الثياب ولم يعد يقنع بنوع واحد من المشروبات أو السيارات ، فإن هذا يتطلب حقا دوراً أقل للقرارات المركزية ، واعتمادا أكبر على مؤشرات السوق ، ولكن ما الذى يجعلنا نظن أن قوى السوق وحدها هى الكفيلة بحل مشكلة كمشكلة الإسكان فى مصر ؟ إن مؤشرات السوق قد تكون ضرورية حقا لاكتشاف ما إذا كان المستهلكون يفضلون بنطلونات زرقاء أم خضراء ، وجاكتات بزرارين أم بثلاثة أزرار ، ولكن

قوى السوق لا هى ضرورية ولا كافية لاكتشاف ما إذا كان الناس يفضلون أن يسكنوا فى شقق أم فى المقابر ، أو ما إذا كان من الأفضل زيادة إنتاج الأوتوبيسات أم استيراد السيارات الخاصة . هنا تكون القرارات المركزية ضرورية لأن قوى السوق سوف تأتى لك بمعلومات يتعين رفضها : وهى أن الناس « لا تريد » بناء مساكن جديدة لأنه ليس لديهم القوة الشرائية التى يعبرون بها عن هذه الرغبة ، وأن الناس يفضلون استيراد السيارات الخاصة على إنتاج الأتوبيسات لأن ركاب الأتوبيسات ليس لديهم وسيلة لإسماع صوتهم « لقوى السوق » .

أما ما حدث فى دول أوروبا الشرقية فى الشهور القليلة الماضية فكيف نستنتج منه أن الاشتراكية لم تعد صالحة فى أى زمان أو مكان ؟ هذه بلاد كانت تخضع لحكم دكتاتورى ثقيل الوطأة تدعمه قوة أجنبية هى الاتحاد السوفييتى ، ولا يتبع من السياسات إلا ما يتفق مع مصلحة السوفييت ، فإذا ثارت هذه الشعوب على هذه الحكومات مطالبة بحريتها فى اختيار النظام السياسى والاقتصادى الذى يناسبها وبالتحرر من سيطرة الاتحاد السوفييتى على مصيرها ، بل لو حدث بعد هذا أن اختارت هذه البلاد تطبيق نظام أشبه بالرأسمالية ، فأى شىء فى هذا كله يدل على أن على مصر أن تتبع النظام الرأسمالى أيضا ؟

فلنفرض أن اليسار قد أفلس ، وأنه لم يعد أمامه دور ليلعبه ، فمن الذى يا ترى سوف يتكلم باسم الفقراء فى مصر ؟ ومن الذى سوف يعمل على تأجيل إلغاء الدعم برمته وإلغاء مجانية التعليم برمتها ؟ وعلى أن يطيل إلى أطول مدى ممكن عمر مستشفيات كالقصر العينى التى مازال بإمكان الفقير فيها أن تجرى له عملية جراحية بلا مقابل ؟ وإذا زال اليسار وانتهى فى دول أوروبا الشرقية ، فمن الذى سوف يحذر من خطر ارتفاع معدلات البطالة إذا طبقت الحكومات الجديدة سياسات تشبه سياسة مسز ثاتشر فى بريطانيا ؟ وإذا زال اليسار وانتهى من الاتحاد السوفييتى ، فمن الذى سينبه إلى أن « حلّ » مشكلة اشتراك أكثر من أسرة فى مسكن واحد ، كما هى الحال الآن فى الاتحاد السوفييتى ، يجب ألا يكون بتشريد عشرات الألوف فى الطرقات من العاجزين عن دفع إيجار المسكن ، كما هى الحال الآن فى الولايات المتحدة ؟

(٢) عن أزمة اليسار والماركسية ونهاية التاريخ

كنت دائما أعتبر وصف شخص بأنه يسارى ، وصفا يرفع من شأنه ، وأن كون شخص يمينيا يقلل من شأنه . لم يكن هذا بالطبع نتيجة أنى جلست مرة وحددت معنى اليسار بدقة فوجدته إيجابيا ، وإنما استقر فى ذهنى مع مرور الأيام معنى معين لليسار اقترن فى ذهنى دائما بصفات إيجابية . هذا لا يمنع مع ذلك من أن أجلس اليوم لأحاول أن أحدد بوضوح معنى اليسار كما أفهمه . وربما كانت أسهل طريقة لذلك أن أبدأ باستبعاد عدة معانى .

فاليسار فى نظرى ليس مرادفا للماركسية ، فليس كل يسارى ماركسيا ، وقد يكون الشخص ماركسيا ولا أحب مع ذلك أن أنعته باليسارى . فبريجنيف مثلا كان ماركسيا ، كما أن شاوشيسكو كان كذلك ، ولكن أيا منهما لايستحق ولا هو من المفيد أن يطلق على أى منهما وصف اليسارى ، بل لعل وصف اليسار ينطبق على المعارضين لحكمهما أكثر من انطباقه على أى منهما .

هل معنى هذا أن اليسار مرادف للمعارضة ؟ بالتأكيد لا ، فالمعارضة ليست شرطا ضروريا ولا كافيا لاعتبار الشخص يساريا . فالذين ذهبوا مثلا إلى عبد الناصر ، فى أعقاب تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ ، يطلبون منه التنحى لأنه عرّض مصر للخطر بتأميمه للقنال ، كانوا قطعا من المعارضة ولكنهم بالقطع أيضا

لم يكونوا يساريين . المعارضة ليست إذن شرطا كافيا لاعتبار الشخص يساريا ، ولكنها أيضا ليست شرطا ضروريا . فاستيلاء لينين على الحكم لم يحرمه ، فى اعتقادى ، من وصف اليسار ، كما أننى أعتبر عبد الناصر يساريا حتى وهو فى الحكم . العنصر الأساسى فى مفهوم اليسار ، كما يبدو لى ، هو تبنى قضية المستضعفين فى الأرض . إذن فنوع من أنواع الاشتراكية يبدو ضروريا فى تعريف اليسار ، ولكن لا يهم بعد ذلك درجة التأميم التى يدعو إليها ، أو المدى الذى يرى أن يصل إليه تدخل الدولة ، أو ما إذا كان يعتقد فى صحة أفكار ماركس أو لا يعتقد ، كما لا يهم ما إذا كان فى المعارضة أو فى الحكم طالما استمر تبنيه لقضية المستضعفين فى الأرض ولم يتخل عنها .

بهذا المعنى نفهم لماذا كان هناك يسار إسلامي ويسار مسيحي ، إذ أن الدين يمكن أن يُفسر بما يحقق مصلحة المستضعفين فى الأرض ، وقد يُفسر بعكس ذلك . ونفهم لماذا كان فى داخل حرب الوفد القديم يسار ، إذ أن الذى جمع بين الوفديين ابتداءً كان هو القضية الوطنية لا القضية الاجتماعية ، ومن ثم كان من الطبيعى أن ينقسم هؤلاء « الوطنيون » الى يسار ويمين .

بهذا أيضا نفهم لماذا يستحق لينين أو عبد الناصر وصف اليسار ، حتى وهما فى الحكم ، إذ أنهما لم يتخليا لحظة عن قضية الفقراء ، ولماذا كان من الممكن أن يكون غير الماركسى يساريا ، كفتحى رضوان مثلا أو حلمى مراد ، وأن يتحول الماركسى إلى يمينى ، إذا أعمته السلطة عن مصالح الناس ، كبريجينيف أو شاوشيسكو ، وقد يضيف كثيرون ستالين .

لهذا السبب لم يخطر ببالى قط أن ما حدث فى أوروبا الشرقية وما حققه جورباتشوف وما يسعى إلى تحقيقه من إصلاحات يشكل خطرا على اليسار أو يضع اليسار فى محنة ، بل لعل العكس هو الأقرب الى الصحة . إن عهد جورباتشوف يمثل اليسار فى نظرى أكثر مما كان يمثله عهد بريجنيف . المهم ألاّ يتحول جورباتشوف وأنصاره ، مع طول ممارستهم للسلطة ، إلى يمين .

***

بل إنى أعتقد أن هذا الذى حدث فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا

الشرقية ، بعكس ما يظن الكثيرون ، لا يشكل أزمة ولا حتى بالماركسية ، وأن الذين يقولون بأن ما حدث فى تلك البلاد هو إعلان بـ « إفلاس » الماركسية يتسرعون فى إصدار الأحكام فيقعون فى الخطأ . فعلى الرغم من أننى لا أعتبر نفسى ماركسيا ، لا أجد أى معنى مقبولا فى عبارة « إفلاس » الماركسية . ذلك أنى أعتقد أن ماركس قال أشياء كثيرة صحيحة ، وأشياء كثيرة خاطئة ، والذى حدث فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية يؤكد من جديد خطأ بعض أفكاره ، ولكنه يؤكد أيضا من جديد صحة بعض أفكاره الأخرى .

كان ماركس يظن أن انهيار الرأسمالية هو أمر وشيك الوقوع ، وأن الثورة الاشتراكية على الأبواب ، خاصة فى دولة صناعية متقدمة كبريطانيا أو ألمانيا . ولكن ها قد مر ما يقرب من قرن ونصف منذ قال ماركس بهذا ، ولا زالت الدول الصناعية المتقدمة رأسمالية ، أو على الأقل بعيدة عن النظام الاشتراكى كما كان يتصوره ماركس . وها هو ذا الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية تقترب من نظام الغرب الرأسمالى بدلا من أن تزداد ابتعاداً عنه . ولكن ماركس قال أيضا وهذا أهم بكثير ، أن التطور فى أساليب الانتاج والتكنولوجيا (قوى الانتاج) هو الذى يحكم فى نهاية الأمر التغير فى نظام الملكية (علاقات الانتاج) وكلاهما يحددان نظام القيم والأفكار الأيديولوجية السائدة (البناء العلوى) .

فإذا وضعنا الآن جانبا مختلف الأسماء والتصنيفات ، كالاشتراكية والرأسمالية ، أليس ما يحدث الآن فى الاتحاد السوفييتى تأكيدا لصحة هذه الفكرة الماركسية ؟ لقد بلغ التطور فى أساليب الانتاج ومستوى المعيشة فى الاتحاد السوفييتى مرحلة أصبح يتحتم معها تغير لنظام الملكية ، وتغير نظام القيم والأفكار ، بل والأيديولوجية السائدة . بل إن من الجائز جدا فى رأيى ، أن ننظر إلى ما حدث فى روسيا فى العقود التالية لثورة ١٩١٧ على أنه لم يكن تطورا إلى الاشتراكية أصلا ، بالمعنى الذى كان يتصوره ماركس للاشتراكية ، بل مجرد محاولة ناجحة لدولة متخلفة أن تلحق بالدول الرأسمالية المتقدمة ، وطبقت نظام الملكية العامة والتخطيط لأنه هو النظام الذى كان يسمح لروسيا بتحقيق هذا

اللحاق بالغرب ، وأنّ ما عرفته روسيا فى أعقاب ١٩١٧ لم يكن فى الواقع ما تخيّله ماركس عن النظام الاشتراكى ، وأن ماركس كان على صواب إذن عندما استبعد أن تقوم الثورة الاشتراكية فى دولة متخلفة كروسيا فى ذلك الوقت .

إن الأمر لا يتعلق إذن بما إذا كانت الماركسية قد أفلست أو لم تفلس ، فستظل الماركسية لمدة طويلة مصدرا هاما للتحليل الاجتماعى والتاريخى سواء قام بهذا التحليل شخص يسمى نفسه ماركسيا أو غير ماركسى ، ولكن ستظل الأيام والأحداث بثرائها ، تتجاوز باستمرار كل النظريات ، وسوف تبقى باستمرار حاجتنا إلى تطوير بعض أفكارنا والتخلى عن بعضها الآخر .

***

هل هى إذن نهاية الأيديولوجيا ؟ لا أعتقد ذلك أيضا .

لقد كثر الحديث منذ سنوات عن أننا نعيش عصرا لم تعد من سماته الأساسية الصراع بين الأيديولوجيات ، بل حل محل ذلك التنافس الاقتصادى والتكنولوجى ، وأن الصراع نفسه آخذ فى الانحسار ليحل محله التعاون بين الأمم ، أمام تحديات أصبحت تواجه العالم كله كالأخطار المهددة للبيئة . أصبحنا نقرأ أكثر وأكثر لمن يتكلم عن تحول العالم إلى قرية كبيرة ، وعن أن سكان الكرة الأرضية أصبحوا بمثابة ركاب سفينة واحدة ، إما أن تصل إلى الشاطىء سالمة ، أو أن تغرق بهم جميعا . زاد تكرار هذه النغمة منذ أن قام جورباتشوف بالدعوة إلى مزيد من التعاون مع الغرب ، بصرف النظر عن الاختلافات الأيديولوجية ، فى سبيل تحقيق مصالح إنسانية مشتركة . وعادت الفكرة تتكرر من جديد بعد أحداث أوروبا الشرقية الأخيرة التى بدا منها وكأن التصالح هو سمة العصر ، وأن ما يجمع بين الدول والقوميات هو أكثر وأهم مما يفرقها .

هل هذا ينبىء بنهاية الأيديولوجيات ؟ أم أن هذا بالضبط هو الأيديولوجية الجديدة ؟ إنى أفهم الأيديولوجية بمعنى النظرة العامة إلى الحياة والكون ، التى تعكس طريقة فى التفكير ، وفلسفة معينة فى الحياة ، أو نسقا معينا للقيم ، أو كل هذا معا . واختلاف الأيديولوجيات لا يعنى بالضرورة الاختلاف بين الخطأ والصواب . كما أنه اختلاف لا يمكن حسمه بالجدل والمناظرة ، فهو

أقرب الى الاختلاف فى القيم والأذواق والأحكام الجمالية والأخلاقية . ونشوء أو سيادة أيديولوجية معينة لا يحدث صدفة ، وإنما يعكس ، كما كان يرى ماركس بحق ، ظروفا إقتصادية وتكنولوجية واجتماعية بعينها ، ومصالح اقتصادية واجتماعية معينة ، تزول الأيديولوجية بزوالها وتنشأ مكانها أيديولوجية جديدة تعبر عن الظروف والمصالح الجديدة . طبقا لهذا الفهم للأيديولوجية ، لا أعتقد أن من الممكن أبدا أن نتكلم عن نهاية الأيديولوجيات . فالأيديولوجيات بهذا المعنى لا تنتهى إلا بانتهاء الانسان نفسه ، والانسان لا يمكن أن يعيش بغير أيديولوجية ، إلا إذا كان يستطيع أن يعيش بدون قيم أو معتقدات أو شخصية . بل إنى أميل أحيانا إلى الاعتقاد بأن الأيديولوجية تكاد أن تكون حاجة « بيولوجية » للانسان ، لا يستطيع الحياة بدونها . وإنما الذى يبدو لى هو أن الكلام عن نهاية الأيديولوجيات ، وعن نهاية الصراع ، وعن العالم كوحدة ، وعن المصالح الانسانية المشتركة ، هو الكلام المناسب لعصر الشركات العملاقة عابرة القوميات ومتعددة الجنسيات ، التى يجاوز نشاطها حدود الدول ، وتتجاوز سلطتها سلطة الحكومات ، والتى تنظر بالفعل إلى العالم كوحدة ، وتتعامل معه على هذا الأساس . فإذا ظننا أن هذا هو نهاية المطاف ، أو نهاية التاريخ ، فنحن نرتكب خطأ يشبه بالضبط خطأ ماركس عندما ظن أن الثورة الاشتراكية سوف تضع حدا لآلام البشرية .

(٣) الماركسية وأحداث أوروبا الشرقية

إنى لا أجد تشخيصا لما يحدث فى أوروبا الشرقية من انفتاح على النظام الرأسمالى الغربى أفضل من التشخيص التالى لمفكرين ألمانيين مرموقين ، كانا فى الواقع أول من حاول القيام بهذا التشخيص ، ولهذا فإنى أترجمه للقارىء برمته :

« إن الحاجة إلى توسيع نطاق السوق ، أكثر فأكثر ، تدفع الرأسمالية إلى المزيد ثم المزيد من التوسع ، حتى تغطى بجناحيها سطح الكرة الأرضية بأسرها . إن الرأسمالية مدفوعة دفعاً إلى أن تبنى لنفسها عشا فى كل مكان ، أن تتوطن فى كل مكان وأن تؤسس لنفسها علاقات فى كل مكان . إنها باستغلالها سوق العالم بأسره تطبع الانتاج والاستهلاك فى كل دولة بطابع العالمية وتقضى على الطابع القومى لأية صناعة ، وهو الأمر الذى يثير أسف أولئك المولعين بالتمسك بالقديم . وهى تحطم كل الصناعات القديمة ، أو تقضى عليها يوما بعد يوم وتحل محلها صناعات جديدة يصبح الأخذ بها مسألة حياة أو موت فى نظر جميع الأمم المتحضرة ، وهى صناعات لا تعتمد ، كما كانت تعتمد الصناعات القديمة ، على استخدام المواد الأولية المتوفرة فى نفس الدولة التى تقوم فيها هذه الصناعات ، بل تستخدم مواد أولية تحصل عليها

من أقصى أطراف الكرة الأرضية ، ويجرى استهلاك منتجاتها ليس فقط فى داخل الدولة التى تقوم بإنتاجها بل فى كل ركن من أركان المعمورة . فإذا بالحاجات الاستهلاكية القديمة ، التى كانت تلبيها الصناعة الوطنية ، تحل محلها حاجات جديدة تقوم بتلبيتها منتجات أقاليم بعيدة ، ذات مناخ مختلف أشد الاختلاف ، وإذا بالعزلة التى كانت تعيش فيها أمة من الأمم ، مكتفية بذاتها ، تحل محلها علاقات جديدة فى كل اتجاه ، واعتماد متبادل بين الأمم ، ويحدث هذا ليس فقط فى ميدان الانتاج المادى ، بل وأيضا فى الانتاج الفكرى والثقافى ، فإذا بالانتاج الفكرى لأمة من الأمم يصبح ملكا شائعا لكافة الأمم ، وإذا بضيق الأفق الذى كانت تتسم به النظرة القومية ، يصبح استمراره مستحيلا ، وينمو فى مكانه أدب وثقافة عالميان .

إن الرأسمالية عن طريق ما تحققه من نمو سريع فى أساليب الانتاج ، وما توفره من سهولة فائقة فى وسائل الاتصال ، تضم إلى عداد الأمم المتحضرة أكثر أمم العالم بدائية ، وإذا بمنتجاتها الرخيصة تصبح بمثابة المدفعية الثقيلة التى تدك بها الرأسمالية جميع الأسوار ، ولو كانت كسور الصين العظيم ، وتجبر الشعوب البدائية على التخلى عن عنادها وكراهيتها لكل ما هو أجنبى . إنها تضع جميع الأمم أمام الاختيار الآتى : إما أن تتبنى أساليب الإنتاج الرأسمالية أو تنقرض ، وتجبرها على تبنى ما تسميه الرأسمالية بـ « الحضارة » ، أى أن تتحول كل منها إلى الرأسمالية . أو بكلمة واحدة إن الرأسمالية تعيد تشكيل العالم كله حتى يصبح صورة لها ... إن الرأسمالية تماما كما أنها جعلت من الريف يعتمد على المدينة ، جعلت الأمم البدائية وشبه البدائية تعتمد على الأمم المتحضرة ، وجعلت الأمم المكونة من فلاحين تعتمد على الأمم الرأسمالية ، وجعلت الشرق كله يعتمد على الغرب » .

***

هذه الفقرات التي قمت بترجمتها حرفيا ليست من كتاب أو مقال حديث يعلق فيه الكاتب على ما حدث أخيرا فى الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية الأخرى ، بل ليست إلا صفحة من الصفحات الأولى من « البيان الشيوعى » الذى كتبه ماركس وانجلز فى ١٨٤٨ ، أى منذ نحو قرن ونصف من الزمان . ألا يجوز لنا القول ، بعد أن نقرأ هذه الفقرات أن ماركس ، وليس لينين ، هو الذى كان على صواب ؟ إن الاشتراكية لا تأتى إلا لدولة بلغت فيها الرأسمالية مرحلة متقدمة للغاية ، والذى حدث لروسيا فى ١٩١٧ ، لم يكن ثورة اشتراكية ، بالمعنى الذى تصوره ماركس ، بل كانت ثورة تريد اللحاق بدول الغرب الرأسمالية فى أقصر وقت ممكن ، ولم يكن هذا ممكنا إلا بتدخل شامل من جانب الدولة فى مختلف نواحى الحياة ، وملكية عامة شاملة لجميع وسائل الإنتاج . والآن ، وقد حقق هذا النظام الغرض منه ، بأن أصبح الاتحاد السوفييتى قوة صناعية عظمى ، أصبح من الضرورى أن يتبنى الاتحاد السوفييتى كثيرا من ملامح النظام الرأسمالى كما تطبقه دول رأسمالية متقدمة . أما الاشتراكية ، كما كان يتصورها ماركس ، فهى لا تزال حلماً بعيداً عن التطبيق .

(٤) الثورة الفرنسية والثورة الروسية وثورة الآمال الكبيرة

لماركس كلمة مشهورة ، كثيراً ما أتذكرها ، مؤداها أنه كما أن حكمك على شخص ما يجب ألا يكون مبنيا على ما يقوله هذا الشخص عن نفسه ، فإن حكمنا على عصر ما يجب ألا يكون أساسه ما يطلقه هذا العصر على نفسه من أوصاف . وقد طبق ماركس هذا المبدأ على الكثير من عصور وأحداث التاريخ من بينها الثورة الفرنسية . فذهب ماركس إلى أنه بينما صوّر أصحاب الثورة الفرنسية الهدف من ثورتهم على أنه تحرير الناس جميعا من مختلف صور القهر والاستعباد ، فإنها فى الحقيقة لم تكن تستهدف إلا تحرير البورجوازية من سيطرة الإقطاع . فالثورة الفرنسية فى نظر ماركس لم تكن إلا ثورة الرأسمالية الصاعدة لانتزاع حقوقها السياسية من الإقطاعيين الآخذين فى الأفول .

قال ماركس هذا بعد الثورة الفرنسية بنحو نصف قرن ، وكان ماركس قد شهد الثورة الصناعية فى بريطانيا وبدايتها فى فرنسا وألمانيا ، ورأى أن الذى جنى ثمرات الثورة الفرنسية لم يكن إلا الرأسمالية الصناعية التى استمرت رغم كل شعارات الثورة الفرنسية عن الحرية والإخاء والمساواة ، تخضع الطبقات العاملة لأقسى أنواع الاستغلال .

ثم مضى ما يقرب من ١٥٠ عاماً أخرى على إصدار ماركس لهذا

الحكم على الثورة الفرنسية ، شهد العالم خلالها من الأحداث والتطورات ما من شأنه أن يلقى ضوءاً جديداً على هذه الثورة لم يكن ماركس فى وضع يسمح له برؤيته . إن هذا الضوء الجديد ليس من شأنه أن يكذّب الرؤية الماركسية ولكنه قد يوضح جوانب لهذه الثورة أكبر مغزى بالنسبة لفرد يعيش قرب نهاية القرن العشرين ، مما كانت لفرد عاش وكتب فى منتصف القرن الماضى .

لقد اقترن قيام الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ بالبدايات الأولى للثورة الصناعية فى أوروبا . وكان قيام الثورة الصناعية يعنى ، من بين ما يعنيه ، بداية ما يسمى بنظام الإنتاج الكبير الذى سمح ، عن طريق تخفيضه لنفقات الإنتاج ، بتلبية حاجات شرائح واسعة ومتزايدة الاتساع من المستهلكين ، بعد أن كانت الصناعة لا تلبى فى الأساس إلا حاجات أقلية مترفة يسمح لها دخلها بتحمل نفقات الانتاج العالية . إن الثورة الصناعية قد دشنت حقا صعود طبقة الرأسمالية الصناعية ، اقتصاديا وسياسيا ، وكانت مبادىء الثورة الفرنسية هى التعبير السياسى عن هذا الصعود ، كما كانت مبادىء الاقتصاديين الكلاسيكيين ، فى نفس الوقت ، التعبير الاقتصادى النظرى عنه . وهذا هو ما تعلمناه من ماركس . ولكن الثورة الصناعية دشّنت فى نفس الوقت صعود ما يمكن أن نسميه بالرجل العادى أو المتوسط الذى تمكن بفضل الآلة الحديثة من استهلاك ما لم يكن يحلم من قبل باستهلاكه . لم تكن الثورة الصناعية فى خدمة الرجل العادى فى البداية ، ولكنها دشنت عصر هذا الرجل ، ومع مطلع القرن العشرين أصبح هذا الرجل العادى هو السيد الحقيقى الذى تدور الآلة لخدمته .

لقد كان من الطبيعى لمن يراقب ما يحدث من تطورات فى منتصف القرن الماضى ، أن يكون أكثر ما يلفت نظره هو واقعة استغلال الرأسمالى للعمال ، فقد كانت أكثر الظواهر لفتا للنظر بالفعل ذهاب ثمرات الثورة الصناعية لفئة قليلة،فى الوقت الذى يتحمل فيه العمال أعباءها.ولكن هذه لم تكن إلا الثمرات الأولى للثورة الصناعية . فمع مرور الوقت ، اتسع نطاق المستفيدين من النظام الصناعى الجديد حتى شمل العمال أيضا ، وظهر مع الوقت أن الوظيفة الحقيقية للثورة الصناعية لم تكن هى إثراء البعض على حساب الغالبية ، بل هى

رفع مستوى المعيشة للجميع .

اقترن هذا الصعود التدريجي بالمستوى الاقتصادى للرجل العادى بصعوده سياسيا أيضا ، إذ اقترن ارتفاع مستوى المعيشة وانتشاره إلى الشرائح الاجتماعية الدنيا ، باتساع نطاق المشاركة السياسية للجماهير وحصول الجميع على حق الانتخاب والترشيح ، واتساع فرص التعبير عن الرأى للرجل العادى ، فإذا بمبادىء الثورة الفرنسية التي لم تجن ثمراتها فى البداية إلا شرائح البورجوازية ، تصل بالفعل مع مرور الزمن إلى طبقات العمال والفلاحين .

***

فى ضوء هذه التطورات الاقتصادية التى تمخض عنها القرنان التاليان للثورة الصناعية ، والتطورات السياسية التى تمخض عنها القرنان التاليان للثورة الفرنسية ، تكتسب كلا الثورتين فى نظرنا اليوم مغزى مختلفا عن المغزى الذى استخلصه ماركس ، وإن كان لا يتناقض معه . فبينما كانت الثورة الصناعية فى نظر ماركس تعنى فى الأساس إثراء البورجوازية الصناعية على حساب البروليتاريا ، وكانت الثورة الفرنسية تعنى بالنسبة له حلول السيطرة السياسية للبورجوازية محل سيطرة الإقطاع ، فإن كلا الثورتين قد تبدوان لنا الآن وكأن وظيفتهما التاريخية الأساسية هى تدشين « عصر الرجل العادى » اقتصاديا وسياسيا ، بعد قرون طويلة عاش خلالها الرجل العادى خاضعا لمختلف صور الاستغلال الاقتصادى والاستعباد السياسى .

دعنى أتوقف قليلا لأبيّن ما أقصده بالضبط من وصف العصر الذى نعيش فيه بـ « عصر الرجل العادى » . الذى أقصده هو أنه فى العالم الصناعى المتقدم ، بشقيّه المسميين بالرأسمالى و الاشتراكى ، أصبحت عجلة الجهاز الانتاجى تدور أساسا لخدمة الرجل والمرأة متوسطى الدخل ومتوسطى الذكاء ، فأصبح ذوق هذا الرجل العادى أو المرأة العادية وقدرتهما الشرائية ، هما اللذان يحددان طبيعة المنتجات وأشكالها ، كما أصبح مستوى ذكائهما وثقافتهما هما اللذان يحددان مستوى الثقافة السائد ، وأصبحت الحياة السياسية بأسرها تدور حول هذا الرجل العادى والمرأة العادية ، لا تستهدف إلا إرضاءهما أو كسب

ودهما . لم يكن الآمر كذلك فى القرون السابقة على الثورة الصناعية والثورة الفرنسية حيث كانت السلع الصناعية المنتجة تستهدف فى الأساس إرضاء الأرستقراطية ، كما كانت الحياة الثقافية تحكمها أذواق ومستوى ثقافة هذه الأرستقراطية نفسها ، والحياة السياسية تدور حول تحقيق مصالحها . لقد بدأت الثورة الفرنسية والثورة الصناعية إذن شيئا لم نر نهايته بعد ، قد نسميه إطلاق الجماهير من قيودها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على السواء .

***

إن هذه النظرة لمسار التاريخ فى القرنين الماضيين ، والتى تختلف عن النظرة الماركسية وإن لم تناقضها ، قد تؤدى إلى نظرة مختلفة أيضا إلى الثورة الروسية فى ١٩١٧ . فالنظرة الماركسية إلى هذه الثورة تعتبرها فى الأساس ثورة طبقة على أخرى ، لكى تحل الأولى محل الثانية ، وينتهى بذلك الاستغلال إلى الأبد . وكأن الثورة الروسية قد أدت للبروليتاريا ما أدته الثورة الفرنسية للبورجوازية ، كل منهما ثورة تستهدف إحلال سيطرة طبقة محل أخرى ، وإن كانت الثورة الروسية تضع حدا للصراع الطبقى إلى الأبد . أما النظرة إلى الثورة الفرنسية والثورة الصناعية على أنهما تمثلان نقطة البداية فى رحلة طويلة يتحرر بمقتضاها الرجل العادى تدريجيا من الاستعباد السياسى والاستغلال الاقتصادى ، فإن من شأنها أن تؤدى بنا الى النظر الى ثورة ١٩١٧ على أنها ليست أكثر من الخطوة الروسية فى نفس الاتجاه : أى محاولة روسيا للحاق بالغرب فى تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والسياسية على أوسع نطاق ، وذلك بتمكين روسيا من تحقيق ثورتها الصناعية من ناحية ، ومن إحلال ثقافة وسياسة « الرجل العادى » محل ثقافة وسياسة الارستقراطية من ناحية أخرى .

***

للكاتب الفرنسى « ألكسى دى توكفيل » المشهور على الأخص بكتابه العظيم « الديمقراطية فى أمريكا » المنشور فى ١٨٣٥ ، كلمة جاءت فى هذا الكتاب يقول فيها :

« إذا نحن تأملنا ما يطرأ على فرنسا من تطور كل نصف قرن من الزمان ، ابتداء من القرن الحادى عشر ، فلن يسعنا إلا أن نلاحظ أن المجتمع الفرنسى قد مر كل خمسين عاما بثورة ذات جانبين : النبلاء يتدهور مركزهم النسبى فى المجتمع والرجل العادى يأخذ فى الصعود ، وإذا بكل منهما يقترب من الآخر وعما قريب يتلاقيان . وليست هذه الظاهرة بمقصورة على فرنسا .. ففى كل مكان عملت الأحداث فى النهاية على تحقيق درجة أكبر من الديمقراطية ، وساهم الناس جميعا بمختلف تصرفاتهم فى إعلاء شأنها ، سواء هؤلاء الذين كانوا يقصدون بالفعل العمل لصالح الديمقراطية أو أولئك الذين كانوا يخدمونها عن غير قصد ، من حاربوا من أجلها ومن ناصبوها العداء ، كلهم دفعوا دفعا فى نفس الاتجاه : مزيد من الديمقراطية »

وتفسير هذه الظاهرة التى يتكلم عنها توكفيل ، والتى يرجع بدايتها إلى القرن الحادى عشر ، يكمن فى الأساس فى التطور التكنولوجى الذى شهدته أوروبا منذ البدايات الأولى لعصر النهضة . فكلما ارتقت قدرة الإنسان على الانتاج اتسع نطاق الاستهلاك تبعا لذلك ، وكأن حجم الفجوة بين الطبقات العليا والدنيا إنما تحدده فى الأساس قدرة المجتمع على الإنتاج . وقد أحدثت الثورة الصناعية قفزة هائلة فى قدرة المجتمع الإنتاجية وقدرته على إشباع الحاجات ، واتضح معها لأول مرة أن من الممكن للإنسان أن يصل إلى عصر تختفى معه مشكلة الندرة . ومنذ الثورةالصناعية والمجتمع الغربى يحقق قفزة بعد أخرى فى ميدان التكنولوجيا ، تواكبها قفزة بعد أخرى فى توزيع الثمرات ، إذ يقترن كل تقدم تكنولوجى كبير بوصول ثمرات الجهاز الإنتاجى إلى شرائح أوسع فأوسع من المستهلكين . وكثيرا ما يقترن هذا الاتساع فى نطاق الاستهلاك بظهور نظرية أو أفكار جديدة تروّج أو تمهد لوصول ثمرات التقدم التكنولوجى الى شرائح اجتماعية جديدة ، أو تدعو إلى إفساح مجال أكبر لهذه الشرائح الاجتماعية للتعبير عن نفسها . من الممكن أن ننظر إلى الثورة الفرنسية على أنها كانت أول دعوة من هذا النوع فى العصر الحديث ، وأن ننظر إلى دعوات الاشتراكية التى بدأت تظهر

منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التالى ، بما فى ذلك الماركسية ، على أنها خطوة تالية فى نفس الاتجاه ، ثم إلى الثورة الروسية فى ١٩١٧ على أنها تمهيد لقيام روسيا بتكرار ما حدث فى الغرب . ومن الممكن أيضا النظر إلى ظهور النظرية الكينزية فى الثلاثينات من هذا القرن ، بما دعت إليه من تدخل الدولة لاتخاذ مختلف الإجراءات لعلاج البطالة بما فى ذلك إعادة توزيع الدخل ، وانتشار دعوات مماثلة فى الغرب فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أدت إلى قيام ما يسمى بـ « دولة الرفاهية » ، من الممكن النظر إلى كل هذا على أنه انعكاس لتطورات تكنولوجية أصبحت تسمح بتوسيع نطاق الاستهلاك حتى يصل الى متناول يد « الرجل العادى » أو « الرجل المتوسط » .

بل إن من الممكن أن ننظر الى ما يسمى بـ « ثورة التوقعات او ثورة الآمال الكبيرة » ، التى يستخدمها بعض الكتاب لوصف حالة دول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال ، وعلى الأخص فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، من حيث تطلعها إلى تحسين مستوى معيشتها ، وتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة بتحقيق التنمية السريعة ، من الممكن أن ننظر الى هذه « الثورة » على أنها بدورها خطوة أخرى فى نفس الاتجاه : اتجاه توسيع نطاق الاستهلاك والاستمتاع بثمرات التكنولوجيا الحديثة بتوصيلها الى شرائح اجتماعية جديدة فى دول العالم الثالث . ألم تكن ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر خطوة جبارة فى هذا الاتجاه ؟ ألم تكن وظيفتها التاريخية الأساسية فى الحقيقة توسيع نطاق الاستهلاك ، بحيث لا يقتصر الاستمتاع بثمار التكنولوجيا الحديثة على فئة قليلة تتربع على قمة المجتمع ، ولا يفصلها عن غالبية المعدمين فى قاع المجتمع إلا طبقة متوسطة شديدة الضآلة ؟ ثم ألم تحدث فى مصر فى السبعينات ثورة أخرى ، وإن كانت صامتة ، كانت أهم مقوماتها هجرة مئات الآلاف من المصريين إلى دول النفط ومن أهم نتائجها اتساع نطاق الاستهلاك مرة أخرى ليشمل فئات اجتماعية جديدة كانت تنتسب إلى طبقات دنيا من المجتمع فطفت لأول مرة على سطح الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ؟

خاتمة :

نحو يسار جديد ؟

منذ ما يقرب من قرنين من الزمان دأب الفكر الاشتراكى على النظر إلى العامل على أنه هو الضحية الأولى للاستغلال . والسؤال الذى نريد إثارته الآن هو : ألم يطرأ على العالم الذى نعيش فيه ، وعلى الأخص على المجتمعات المسماة بالمجتمعات المتقدمة ، ما يجعل هذا الاعتقاد الشائع محل نظر ؟ أو ليس من شأن هذا أن يجعل من الضرورى إعادة النظر فى أهداف الفكر اليسارى وآماله ؟

ولنبدأ أولا بالتساؤل عن معنى الاستغلال ، ولنحاول أن نقدم له تعريفا واسعا لا يقتصر تطبيقه على المراحل الأولى لنشأة ونمو الرأسمالية ، التى ظهر فيها المفهوم الاشتراكى الشائع عن الاستغلال ، بل قد يتسع لمختلف صور الاستغلال عبر التاريخ . فنقول إن الاستغلال يتمثل فى حصول شخص على جزء من القيمة الاقتصادية لسلعة أو خدمة استنادا إلى قوة أو سلطة لا يعتبرها ضمير المجتمع فى مرحلة تاريخية معينة ، مشروعة من الناحية الأخلاقية . إذا قبلنا هذا التعريف جاز لنا أن نقول مثلا إن حصول طبقة الكهان — فى الحضارات القديمة — على نصيب من الانتاج دون أية مساهمة منها فى العملية الإنتاجية ، لم يكن يعتبر آنذاك نوعا من الاستغلال ، حينما كان يشيع الاعتقاد بأن لهذه الطبقة نوعا من المعرفة والقدرة على السيطرة على القوى الطبيعية لا يحوزها الفرد العادى . ولكنه قد يعتبر كذلك فى

عصر آخر أو فى نظر مجموعة أخرى من الناس لا تعترف لهذه الطبقة بهذا الحق أو تنكر عليها هذه القدرة . كذلك فإننا نميل الآن إلى اعتبار كل من نظام الرق أو الإقطاع نظاما قائما على الاستغلال ، وإن لم يعتبر كذلك فى مرحلة تاريخية معينة على أساس ان استئثار مالك الرقيق أو السيد الإقطاعى بجزء مما ينتجه العبيد أو الأقنان كان يستند إلى قوة مادية أو سياسية لا تُعتبر فى نظرنا الآن مبررة أو مشروعة من الناحية الأخلاقية .

وقد ركز اشتراكيو القرن التاسع عشر على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج باعتبارها المصدر الأساسى للاستغلال ، وهو موقف يتسع له أيضا التعريف المتقدم ، على أساس أن حصول الرأسمالى على جزء من الناتج يستند إلى قوته الإقتصادية المستمدة من نظام قانونى ومؤسسى معين اعتبره الاشتراكيون غير مبرر وغير مشروع .

وقد ذهب بعض هؤلاء المفكرين الاشتراكيين فى القرن الماضى إلى حد القول بأن ظاهرة الاستغلال إذا تعذر تفسيرها بما يحدث خلال عملية الانتاج نفسها ، أى بالنظر إلى علاقة العامل بصاحب رأس المال وحدها ، فإنه لن يكون بالإمكان تفسير هذه الظاهرة على الإطلاق . وذهب إلى أن واقعة الاستغلال إنما تتمثل فى أن العامل ينتج من السلع ما يفوق فى قيمته ما يحصل عليه العامل نفسه من أجر ، ويذهب الفارق إلى الرأسمالى ، دون وجه حق ، فى صورة ربح أو « فائض قيمة » .

ولكننا نعرف جميعا أن الربح ليس إلا الفارق بين نفقة إنتاج السلعة والسعر الذى تُباع به . فإذا كنت مالكا لمشروع فليس أمامك لزيادة ربحك إلا ضغط النفقات (وعلى الأخص أجور العمال) أو رفع السعر . وإذا كان الضحية الأولى فى الالتجاء إلى تخفيض النفقات هو العامل ، فإن ضحية رفع السعر هو المستهلك . والذى أريد أن أطرحه فى هذا الفصل هو أنه خلال المائة عام الماضية طرأ من التطورات ما ضيق من فرص الالتجاء إلى السبيل الأول وزاد من أهمية السبيل الآخر ، مما يجعلنا نميل إلى الإعتقاد بأن الضحية الأولى للاستغلال فى المجتمع الحديث قد أصبح هو المستهلك ، وأن استغلال العامل وإن لم يختف بأى

حال من الأحوال ، فإنه يميل أكثر فأكثر إلى أن يصبح مجرد صورة ثانوية من صور الاستغلال .

ذلك أنه عندما كان يكتب الاشتراكيون الأوائل ، فى النصف الأول من القرن الماضى ، كان الجزء الأكبر من إنتاج الدولة مازال يتكون ، فى الأساس ، من سلع الغذاء الضرورية والسلع الصناعية الأساسية ، وهى سلع تتميز بدرجة عالية من التجانس والتشابه بين وحدات السلعة المنتجة . كانت قدرة المجتمع فى ذلك الوقت ، على إنتاج السلع الكمالية ما زالت محدودة للغاية ، وكان نمط الإنتاج الذى يطلق عليه الاقتصاديون اسم « المنافسة الكاملة » ما زال هو النمط الغالب ، بحيث أن المستهلك كان يجد إلى جانب كل منتج ، العديد من المنتجين الآخرين الذين يعرضون عليه نفس السلعة وبنفس المواصفات . فى ظل هذا النمط من الانتاج كانت قدرة المنتج على استغلال المستهلك محدودة للغاية ، وكادت تنحصر قدرته الاستغلالية على استغلال العامل بتخفيض الأجر إلى أدنى مستوى ممكن .

على أنه مع نمو قوة المجتمع الانتاجية ، وازدياد الانتاج من السلع الكمالية المتعددة الألوان والأصناف ، وإمعان الانتاج فى إنتاج سلع تُلبى مطالب ثانوية أو حتى مطالب موهومة لدى المستهلك ، ازدادت قدرة المنتج على تحقيق مركز احتكارى لسلعته ، إذ أصبح ينتج سلعة أو صنفا لا ينتجه سواه ، وازدادت قدرته على إيهام المستهلك بما تتمتع به سلعته من خصائص فريدة . وساعده على ذلك النمو المتعاظم فى وسائل الإعلام وترويج السلع وطرق التأثير على المستهلك الأمر الذى سمح له بأن يقتضى من المستهلك ثمنا لا يعكس النفقة الحقيقية للسلعة ، ولا المنفعة الحقيقية التى يحصل عليها من استهلاكها . وهكذا بينما كان كثير من الكتاب الاشتراكيون فى القرن الماضى يستسخفون محاولة تفسير الاستغلال ببيع السلعة بأعلى من قيمتها ، أى بأعلى من قيمة العمل المبذول فيها ، أصبحت هذه هى القاعدة وغير ذلك هو الاستثناء .

على أن الأمر لا يقتصر على أن النمو الاقتصادى قد جعل استغلال المستهلك ممكنا بدرجة أكبر من ذى قبل ، بل إنه قد جعله أيضا أكثر ضرورة مما

كان . فمع الإمعان فى إنتاج الكماليات ، أصبحت مشكلة تصريف المنتجات تواجه المنتجين بدرجة أكثر حدة بكثير مما كان الأمر عندما كان الجزء الأكبر من الإنتاج يتكون من ضروريات الحياة . فبائع الضروريات لا يحتاج إلى تطويع المستهلك وترويضه لإقناعه بشراء سلع الغذاء والكساء الضرورى ، أما بائع الكماليات فإنه يحتاج إلى القيام بعملية خداع يومى وممارسة عملية مستمرة من إخضاع المستهلك وترويضه حتى يقوم بشراء ما ليس هو بحاجة حقيقية إليه . إن مشكلة تصريف الإنتاج كانت بالطبع سمة من سمات الرأسمالية فى كافة عصورها ، بسبب ما تقترن به الرأسمالية من تفاوت كبير فى توزيع الدخل ، ولكنها كانت فى المراحل الأولى للرأسمالية مشكلة إفراط دورى فى الإنتاج ، يجرى حلها بحلول فترات الأزمات فيما يسمى بالدورات الاقتصادية . فينخفض مستوى الإنتاج والدخول والأسعار ثم يعود النظام الاقتصادى إلى استرداد نشاطه ويعود الإنتاج والدخل والأسعار إلى الإرتفاع . أما الآن فإن مشكلة تصريف المنتجات قد أصبحت سمة دائمة من سمات الرأسمالية ، لا يكفى لحلها تخفيض مؤقت لمستوى الإنتاج ، بل تفرض على النظام بحثا مستمرا عن مستهلكين جدد ، فى الداخل أو الخارج ، كما تفرض عليه توسيعا مستمرا لطاقة المستهلكين القدامى وقدرتهم على استهلاك المنتجات الجديدة .

أضف إلى ذلك ما نعرفه جميعا من النمو الهائل فى قوة الحركات العمالية خلال المائة عام الماضية ، وتعاظم قدرتها على المطالبة بأجور أعلى وعلى الحصول عليها بالفعل . وليس المستهلكون ، بسبب تشتتهم وصعوبة اندماجهم فى تنظيم واحد ، بهذه القدرة على مواجهة ما يتعرضون له من استغلال ، الأمر الذى سمح لأرباب المشروعات بتحويل مدفعيتهم ، أكثر فأكثر ، من العامل إلى المستهلك .

قد يقال أن كل هذا لا يعنى حدوث تغيير فى واقعة الاستغلال ، بل ولا فى ضحيته ، بل مجرد التغير فى شكل الاستغلال وصورته . فالعامل هو منتج ومستهلك فى نفس الوقت . فإذا صح ما نقول فليس معنى ذلك إلا أن العامل بعد أن كان خاضعا للإستغلال بوصفه عاملا ، قد أصبح فضلا عن ذلك خاضعا له بوصفه مستهلكا ، وأن أرباب المشروعات قد عادوا فاستردوا من العمال باليسار

ما أعطوه لهم باليمين . ولكن لو كان الأمر يقتصر على هذا حقا لما كان الأمر يحتاج إلى التأمل والاهتمام . فهذا التحول فى موضوع الاستغلال وتحله له أبعاد غاية فى الأهمية تمس مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية جميعا ، وهو ما سنحاول الآن بيانه .

فدعنا نتذكر أولا أن من المستهلكين ضحايا الاستغلال « الجديد » ، من لايندرجون تحت القوة العاملة . فهناك من تجاوزوا سن العمل من المسنين ؛ وهناك من لم يبلغ سن العمل بعد ، أو لم يدخل بعد فى القوة العاملة ، وكلا الطائفتين تشكلان نسبة متزايدة من السكان فى الدول الصناعية المتقدمة بسبب ارتفاع متوسط العمر من ناحية ، وامتداد سنوات الدراسة أو التدريب السابقة على الالتحاق بسوق العمل . هناك أيضا المتبطلون أو الذين يحصلون على مختلف صور الإعانات والتأمينات الاجتماعية سواء اشتركوا أو لم يشتركوا فى سوق العمل . هؤلاء جميعا يحصلون على دخولهم بصرف النظر عن قدرتهم الإنتاجية أو حجم مساهمتهم فى الإنتاج ، وهم بهذا الوصف يتعرضون لنوع من الاستغلال لا علاقة له بالعملية الإنتاجية نفسها .

على أنه بصرف النظر عن وجود بعض المستهلكين الذين لا يساهمون فى العملية الإنتاجية ، فإن من المهم أن نلاحظ أن استغلال المستهلك له من الأساليب ما يختلف جذريا عن أساليب استغلال العامل ، وأن تركيز النظر على ارتفاع الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستغلال ، قد يُلقى ضوءا جديدا على بعض الظواهر التى دأب الفكر الاشتراكى التقليدى على تجاهلها .

فمن ناحية ، إذا صح أن نمو الاحتكار هو سبب أساسى فى ازدياد الأهمية النسبية لاستغلال المستهلك ، فإنه يصبح من المهم أن نلاحظ أن الدولة المسماة بالاشتراكية ، بمجرد قيامها بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، تتمتع بقوة احتكارية تفوق بكثير قوة أى مشروع رأسمالى . وهى بهذا الوصف لديها من القدرة على إخضاع المستهلك ما يفوق قدرة المحتكر فى ظل الرأسمالية . إن استخدام كلمة الاستغلال فى وصف الدولة المالكة لوسائل الانتاج قد يبدو غريبا ومستهجنا لدى الكثيرين ، ولكن الأمر لا بد أن يدور فى النهاية حول ما إذا كنا

نعتبر الأهداف التى تتوخاها الدولة الاشتراكية فى تحديد أسعار السلع مشروعة ومبررة أو غير مشروعة . فقد نرفض استخدام وصف الاستغلال فى حالة الدولة الاشتراكية إذا كان رفع بعض الأسعار يستهدف تمويل مشروعات نقرها ونؤيدها ، ولكننا قد نسمح لأنفسنا باستخدام وصف الاستغلال ، حتى فى الدولة الاشتراكية ، إذا كان رفع أسعار بعض السلع يذهب لتمويل برنامج للتسلح لا نقره ولا نؤيده ، أو فى توفير بعض الامتيازات غير المبررة لأعضاء الحزب الحاكم ... الخ .

كذلك فإن تحويل الانتباه من استغلال العامل الى استغلال المستهلك قد يسمح لنا بفهم ظاهرة ما زالت تبدو مستعصية على الفهم ، وهى ظاهرة التضخم . فالتضخم يمكن أن يُنظر إليه على أنه ليس إلا سلاح أصحاب المشروعات فى استعادة جزء مما فقدوه باضطرارهم لرفع أجور العمال ، ولكنه يصيب العمال بوصفهم مستهلكين ، كما أنه يصيب غير العمال بدرجة أكبر ، كذلك فإنه يصيب فئات العمال المختلفة بدرجات متفاوتة لا علاقة لها باختلافها فى مستويات الانتاجية . فإذا نظرنا الى التضخم هذه النظرة فإن دور الدولة فى حماية مصالح أرباب المشروعات سوف يبدو لنا الآن بصورة مختلفة . فبينما كان تدخل الدولة لصالح أرباب المشروعات فى القرن الماضى يتمثل أساسا فى تسخير قوة الدولة المادية لقمع حركات الإضراب والثورات العمالية ، فإنه يتمثل اليوم أساسا فى توفير وسائل الدفع الكافية وقنوات الائتمان اللازمة لتمويل عملية التضخم .

بل إن هذا الانتقال من مجال الانتاج إلى مجال الاستهلاك ، كمسرح لعملية الاستغلال ، من شأنه أن يفسر لنا الكثير من مظاهر الحياة الثقافية فى الدول الصناعية . فبهذا الانتقال تحولت عملية الاستغلال من المجال المادى البحت إلى ميدان النفس ، وخرجت من أسوار المصنع أو المزراعة إلى عالم المشاعر والعواطف والأفكار . فإذا كان استخلاص فائض القيمة من العامل يتطلب نظاما إنتاجيا صارما ، وفرض ساعات طويلة للعمل ، والمراقبة الحازمة لأوقات الحضور والانصراف وأيام التغيب ، فإن استخلاص « فائض القيمة » من المستهلك

يحتاج إلى أساليب مختلفة تماما . إنها تحتاج إلى التدخل بتشكيل نفسية المستهلك وتطويعها بحيث يطلب ما ليس بحاجة إليه ، ويدفع في مقابله ما قد يورطه في الاستدانة ، ويستغنى عن السلعة قبل أن تبلى ، ويطلب غيرها لمجرد أن جاره قد سبق واشتراها .

وإذا كان نظام الاستغلال« القديم » يتطلب انتشار أيديولوجية تقوم على قبول انقسام حديدى بين الطبقات يتناسب مع انقسام المجتمع إلى عمال وأرباب عمل ، وترسيخ الاعتقاد باستحالة الانتقال من طبقة إلى طبقة أعلى ، والرضا بقدر المرء ونصيبه ، فإن نظام الاستغلال « الجديد » يتطلب نشر أيديولوجية مختلفة تماما ، تقوم على التطلع المستمر الى تغيير المرء لطبقته الاجتماعية عن طريق الاستهلاك ، وسخط المرء المستمر على وضعه الاقتصادى ، وتشجيع الحسد والغيرة ممن يتمتعون بمستويات استهلاك أعلى . إن نظام الاستغلال « الجديد » يتطلب أيديولوجية تمجد الاستهلاك لا الادخار ، وتشجع الفرد على التعبير عن كل نزوة مهما كان طيشها وحماقتها ، وتعرّف النمو بأنه زيادة ما بحوزة الفرد من سلع ، وتعرف الحياة الطيبة بأنها حياة الترف .

فى الماضى كان شعار التغيير هو الشعار الذى يرفعه اليسار ، بينما كان اليمين يقترن بالمحافظة ويدعو إلى استمرار الأشياء على ما هى عليه . وقد كان هذا يتفق مع مصلحة أرباب العمل فى قبول العمال لوضعهم الاقتصادى . أما الآن فإن التغيير أصبح هو شعار أرباب المشروعات أنفسهم ، لأنه هو الذى يضمن تصريف المنتجات الجديدة .

كان إنتاج الأسلحة فى الماضى ، حينما كان محل الاستغلال هو العامل لا المستهلك ، يحقق فى الأساس وظيفة القمع ، قمع الحركات الثورية فى الداخل ، أو حركات الاستقلال فى المستعمرات ، أو محاولة دولة منافسة الدولة المستعمرة فى الأراضى الخاضعة لنفوذها . أما الآن فيبدو وكأن الأسلحة أصبحت تنتج ، إلى جانب ذلك ، لتزويد جيوش لا تحارب أبدا ، وتدخل فى معارك لا يمكن أن تنتصر فيها ، أو للاستعداد لحرب اختلق سببها اختلاقا ، لا لشىء إلا لتبرير بيع السلاح وشرائه . وهكذا بينما كان ضحية الحروب فى الماضى هم القتلى والجرحى

والمدن المخربة ، أضيف إلى ذلك الآن مشترو السلاح أنفسهم ، وشعوب الدول التي تبدد أموالها على شرائه ، وتُدعى إلى الاشتراك فى حروب لا تريدها ، ولم تخطر ببالها .

وإذا كان نظام التعليم فى ظل نظام الاستغلال القديم يستهدف أساسا تخريج منتجين أو مساهمين أكفاء فى العملية الإنتاجية ، فإن نظام التعليم يتحول الآن ، أكثر فأكثر ، إلى نظام وظيفته تخريج « المستهلك الكفء » ، يتطلع إلى نفس ما يتطلع إليه المجتمع بأسره ، قد لا يجيد العمل ولكنه يجيد الاستهلاك والتمتع بالحياة . فإذا بالمدرسة تصبح أقرب إلى الملهى ، ويدخلها التليفزيون ، وتشجع أكثر الميول الفردية هوائية باسم « تنمية الشخصية » وتقبل أن تقوم بوظيفة الإعلان عن السلع التي تبحث عن مستهلكين جدد ، وتوزع على طلبتها الجوائز التي تتلقاها المدرسة مجانا من المنتجين .

كان أرباب المشروعات فى الماضى ، إذا أرادوا زيادة أرباحهم ، يلجأون إلى مختلف الأساليب لرفع إنتاجية عمالهم ، ولو أدى ذلك إلى السماح باستماعهم إلى الموسيقى أثناء تأديتهم لعملهم ، أو التوسع فى الخدمات الاجتماعية المقدمة إليهم كإقامة نادٍ أو حمام للسباحة لهم ولأطفالهم . أما الآن فقد تحول نظر أرباب المشروعات إلى فريستهم الجديدة : المستهلك . فتركوا المصانع ، حيث يوجد العمال ، الى الشوارع والمقاهى والنوادى ، بل واقتحموا على المستهلك داره عن طريق الإذاعة والتليفزيون ، فإذا بشركات السجائر تموّل المباريات الرياضية ، وشركة للسيارات تمول برامج ثقافية أو ترفيهية ، وتوزع الأقلام والولاعات والسيارات والشماسى المجانية ، وسوف نجدها بعد قليل تبنى المدارس ، وربما المساجد والكنائس ، بشرط أن يُحفر اسمها على الأبواب أو يذكر اسمها فى الخطب .

لا عجب أيضا أن نجد أعدادا متعاظمة من الناس قد أصبحوا يحصلون على دخول لا تتناسب على الإطلاق مع ما يساهمون به من إنتاج . فلو كان الهدف هو حقا اقتطاع فائض القيمة من العامل المنتج ، لاستعصت هذه الظاهرة على التفسير ، إذ نحن هنا بصدد ظاهرة عكسية تماما : دخول لا يقابلها إنتاج ، بدلا

من إنتاج لا يقابله الحصول على دخل ، دون أن ينتمى صاحب الدخل الكبير إلى طبقة أرباب المشروعات . فالحقيقة هى أن هدف المنتج قد تحول من العامل إلى المستهلك ، وأنت تقوم بوظيفة « منتجة » للغاية ، ولو لم تنتج شيئا على الإطلاق ، إذا ثبت أنك « مستهلك كفء » ، كما لو ظهر مثلا أنك رجل « عصرى » ، تجيد الحديث فى الحفلات وتحسن اختيار ملابسك وطعامك ، وتنطق بالكلمات المناسبة فى المجتمع المناسب ، وتعرف أكثر من لغة ، ولا تتساءل باستمرار عن الهدف مما تعمل (فالهدف لا يعدو المزيد من الاستهلاك) ، وترسل أطفالك إلى مدارس أجنبية ، إذا كنت تنتمى إلى دولة متخلفة ، لتنشئه نفس النشأة . فإذا كنت ذلك الرجل ، فلن يكون هناك نهاية لعدد ما سوف تُدعى إليه من مؤتمرات ، بصرف النظر عما إذا كان لديك شيء ذو بال تقوله ، أو لعدد الرحلات مدفوعةِ التكاليف التى ستهيأ لك ، بل ولن يكون هناك حد أقصى لما يمكن أن يصل إليه مرتبك ، بصرف النظر عما تؤديه من عمل بالفعل . فى ضوء ذلك تأمل التوسع الهائل فى عدد موظفىَ الهيئات الدولية ، ولتقارن مرتباتهم بما يؤدونه بالفعل من عمل ، أو فلتتأمل ركاب الدرجة الأولى فى الطائرات أو نزلاء الفنادق الذين لم يدفعوا شيئا من تكاليف سفرهم أو إقامتهم ، وعدد المؤتمرات التى تنعقد فى كل عواصم العالم دون أن تنتهى إلى شيء ، أو بدلات السفر السخية التى يحصل عليها موظفو الدولة الكبار أو ممثلو الشركات فى تنقلاتهم اليومية . إن القدرة الحقيقية التى يحوزها هؤلاء جميعا ليست هى القدرة على الانتاج بل هى القدرة على الاستهلاك .

بل إن هذا السخاء البالغ فى الانفاق على القادرين على الاستهلاك سوف تزول غرابته ، وتتبين لنا مدى « عقلانيته » متى تأملنا ما يحدث من تمييز بين الدخول التى تذهب للفئات المختلفة من المستهلكين . ذلك أنه إذا كان صحيحا أننا جميعا مستهلكون بشكل أو بآخر ، بدرجة أو أخرى ، فإن أرباب المشروعات لا يسوون بيننا من حيث كفاءتنا الاستهلاكية . فالسلع تتفاوت فيما بينها من حيث مدى حاجتها إلى التصريف وافتقارها الى المستهلكين ، ونحن المستهلكين ، من ناحية أخرى ، نتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بيننا من حيث نوع السلع التى نقبل على

استهلاكها . فالمسنّون مثلا ليس لديهم نفس القدرة على استهلاك السلع الحديثة التى لم يعتادوا استخدامها ، وليس لديهم الاستعداد النفسى للإقبال عليها ، بعكس الأطفال وصغار السن الذين يستهويهم كل جديد ويقبلون على التغيير لمجرد التغيير . قل مثل ذلك على تلك الفئات المحافظة من المستهلكين بحكم انعزالهم عن تيار الحياة الحديثة ، أو بحكم جذورهم الريفية أو نوع تعليمهم . إن هذه الفئات من المستهلكين لا يفيد أرباب المشروعات فائدة كبيرة من ارتفاع دخولهم ، إذ الأرجح أنهم إذا زادت دخولهم سوف ينفقونها على نفس السلع القديمة التى اعتادوا استهلاكها ، أو سوف ينفقونها على السلع المحلية التى لا مصلحة للمصدر الأجنبى فى ترويجها . لا عجب إذن أن نجد هذه الفئات ، ذات الاستهلاك المحافظ ، هى أشد الناس معاناة من التضخم ، إذ لا تزيد دخولهم فى العادة بنفس المعدل الذى ترتفع به الأسعار ، كما نجدها أقل الفئات انتفاعا من القروض والمعونات الأجنبية المقدمة للدول الفقيرة ، إذ ينفق الجزء الأكبر من هذه القروض على ما يزيد فى النهاية من دخول الأقدر على استهلاك واستيراد السلع المراد ترويجها . لا عجب أيضا أن نرى شيوع تدليل الأطفال والاستجابة الفورية لطلباتهم ، بل وشيوع الاستقلال الاقتصادى لصغار السن عن عائلاتهم وتشجيعهم على العمل وكسب الدخل وهم لا يزالون فى مقتبل العمر . كما نجد أن أعلى مستويات الدخل يحصل عليها ، ليس فقط المستهلكون الأكفاء ، بل ومروّجو الاستهلاك كالمشتغلين بالدعاية والاعلان ، أو المذيع الناجح فى التليفزيون أو مصمّمى الأزياء . وتستطيع أن تضيف إلى ذلك ، إذا أردت ، أبواق الدعاية السياسية فى الدول الشمولية والاشتراكية ، فهؤلاء الأفراد ، وإن كانوا لا يرّوجون سلعا مادية ، فإنهم يرّوجون شعارات يسمح قبولها وانتشارها لصانعى القرار باتخاذ ما يرونه من سياسات إقتصادية .

إن هذه النظرة قد تسمح لنا بتفسير بعض الانطباعات الغامضة التى تساورنا جميعا ونحن نتأمل ما آلت إليه الحياة الحديثة . فالصورة القديمة التى دأبنا على حملها ، وهى صورة العامل الكادح المضطهد الذى يستغله الرأسمالى الجشع ، لم تعد بالقطع هى الصورة التى تطالعك وأنت تتأمل المجتمع المسمى بمجتمع

الرخاء الحديث ، بل إنها آخذة فى التراجع فى القطاعات الحديثة فى كثير من البلاد المسماة بالمتخلفة . وإنما أكثر ما يسترعى إنتباهك لدى تأمل هذه المجتمعات أو هذه القطاعات هو صورة قطعان المستهلكين ، المنتمين إلى مختلف الطبقات ، تسوقها يد خفية إلى المحلات الزاخرة بالسلع ، ويسيل لعابهم لما يشاهدونه وراء الفاترينات الزجاجية الفاتنة ، ويعودون فرحين عما جمعت أيديهم ، ثم يفيقون فى الصباح على آمال لم تتحقق ، ورغبات لم تشبع ، فيهرولون من جديد بحثا عن مصادر جديدة للدخل ، وهكذا فى دوامة لا تنتهى .

كذلك فإن الصورة القديمة عن مجتمع اشتراكى ، زال فيه الاستغلال بمجرد ان ملكية وسائل الانتاج قد انتقلت من يد الرأسمالى إلى يد الدولة ، واسترد فيه الفرد حريته وسيطرته على مصيره ، لم تعد هى أيضا الصورة التى تطالعك وأنت تتأمل ما يحدث فى البلاد المسماة بالاشتراكية . قد لا يكون النهم الاستهلاكى قد وصل فى هذه الدول الى ما وصل اليه فى الدول الرأسمالية ، ولكن هناك من الدلائل ما يشير إلى أنه سائر إليه ، والأهم من ذلك أن ما نسميه بتطويع المستهلك وترويضه فى الدول الاشتراكية يحمل بعض السمات المشتركة مع تطويع المستهلك وترويضه فى الدول الرأسمالية . كل ما هنالك أن ما يباع للمستهلك فى ظل الاشتراكية ما زال يحتوى على جرعة كبيرة من الشعارات السياسية والأيديولوجية .

عندما كتب جورج أورويل منذ نحو أربعين عاما روايته الشهيرة « ١٩٨٤ » كان يتصور فيما يبدو ، مآل الدول الشمولية فى إخضاع المستهلكين وتحويلهم إلى قطعان مسلوبة الإرادة . وإن المرء اليوم يتساءل ، وقد أصبح هذا التاريخ ، ١٩٨٤ ، يشير إلى الماضى لا إلى المستقبل ، عما إذا كان ما تصوره جورج أورويل قد كاد ينطبق على النظامين الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء . ذلك أن هناك شبها يستوقف النظر بين ما تراه على شاشات التليفزيون فى الغرب ، من رجل وكأن به لوثة يستحثك على شراء سيارة جديدة ، وبين ما تسمعه من رجل ، وكأن به لوثة أيضا ، يردد شعارات الحزب الاشتراكى الحاكم ويدعوك إلى الثقة العمياء بقادته . وهناك شبه ملفت للنظر أيضا بين الزى الموحد

الذى يرتديه الموظفون لدى شركة رأسمالية كبيرة ، والألوان الموحدة التى تستخدمها الدول الاشتراكية . وفى كلا الحالتين نجد أشد الناس مقتا لهذه العملية المستمرة من الخداع والتمويه ليسوا هم العمال ، بل المثقفين وأصحاب الرأى . وهؤلاء لا يعبرون عن مصلحة طبقة بعينها ، بل عن جمهور المستهلكين بأكملهم .

على أن من المهم أن نلاحظ أن الاستغلال لم يكن له أبدا فى أى عصر من العصور ، ما للاستغلال الجديد من جاذبية وحلاوة الطعم . فلا أظن أننا بحاجة إلى المقارنة بين ما اقترن به قهر العمال فى القرن الماضى من قسوة وبطش وما يقترن به اليوم استغلال المستهلك من نعومة ومحاولات الاسترضاء . فالاستغلال الذى يتعرض له المستهلك اليوم يصور وكأن المستهلك قد اختاره بمطلق حريته ، ويستعيض عن بنادق الشرطة بوجوه الحسان من مروجات السلع ، ويبيع لك ما لا تحتاج إليه باسم الرخاء أو باسم العصرية والتمدن ، وبعد أن يخضعك لنوع من التنويم المغناطيسى ، تتوهم معه أنك لم ترد أبدا شيئا سوى ما يعرضه عليك . أضف إلى ذلك أنه بينما تجد من يقوم باستغلال العمال معروف الاسم واضح الهوية فإن القائم باستغلالك اليوم لا تعرف له اسما ولا هوية ، فهو ليس منتجا فردا بل مجموع المنتجين ، ومعهم الدولة نفسها ، وكل وسائل الإعلام والترويج ، بل ومنظمات التمويل الدولية ، وكل من يساهم فى تحويلك إلى مستهلك كفء . والدور الذى يمارسه كل من هؤلاء فى عملية الترويض والتطويع ليس واضحا تمام الوضوح . فما هى بالضبط مسئولية الدولة فى ارتفاع معدل التضخم ؟ لا يعرف أحد . وما هو بالضبط السعر الذى يجب أن تباع به السلعة ، وما هى نفقة انتاجها الحقيقية ؟ فإذا فرض واستطعت أن تحدد عدوك الحقيقى ، فماذا أنت فاعل ؟ وإذا كان عمال العالم لم يستطيعوا أن يلبوا الدعوة الشهيرة « يا عمال العالم اتحدوا » فكيف يتأتى لمستهلكى العالم أن يتحدوا ؟

ألا يمكن لهذه النظرة أيضا ، التى تركز على ما يتعرض له المستهلك من قهر ، أن تلقى ببعض الضوء على تلك الظاهرة الجديدة التى تستحوذ على درجة عالية من اهتمام الجميع ، وهى ما يمكن أن نسميه بظاهرة « العودة إلى التراث » ؟

إن هذه الظاهرة ليست مقصورة على بلد دون آخر ، ولا على بلاد العالم الثالث . ففى الدول الصناعية ظاهرة ، وإن اختلفت إختلافا كبيرا عن ظاهرة العودة إلى التراث ، فهى تحمل بعض السمات المشتركة معها ، وهى ظاهرة الدعوة إلى العودة إلى الطبيعة ، والثورة على مادية المجتمع الاستهلاكى وعلى قيم مجتمع الرخاء وتطلعاته . ففى الحالتين نجد الثورة والرفض لا يتخذان مظهراً طبقياً ، فليست الدعوة فى أى منهما موجهة إلى طبقة بعينها ، بل إلى نمط الحياة الاجتماعية بأسرها ، ولا تقوم بها طبقة معينة بل يقودها المثقفون . وهم لا يثورون على استغلال مادى بل على استعباد نفسى .

بل وقد يكون هناك وجه للشبه بين الدعوة إلى العودة إلى التراث فى دول العالم الثالث ، وما نلاحظه من بعث فى الحركات القومية فى كثير من الدول الصناعية ، كالثورة الايرلندية ، ونمو الشعور القومى فى اسكتلندا وويلز ، وصحوة حركة الزنوج فى أمريكا .. الخ ، ففى الحالتين نجد محاولة للحفاظ على مقومات الشخصية التى يهددها المجتمع الصناعى الحديث بالذوبان والضياع ، وثورة على ما يعطى للقيم الاقتصادية من أولوية على القيم الروحية ، وفى جميع الأحوال نجد محاولة لمقاومة ذلك التيار الكاسح الذى يحاول تحويل الجميع إلى مجرد مستهلكين . ذلك أنه إذا كان من المفهوم أن يُوَلِّد الاستغلال المادى صراعا طبقيا ، فإن من المفهوم أيضا أن يولد الاستغلال النفسى رد فعل من نفس النوع .

***

قد يبدو اليسار الجديد غامضا كل الغموض ، ولكن عناصره آخذة فى التشكل على نحو لا يدع مجالا للشك فى أنه سيولد عن قريب . فالقوى المضادة للحرية والكرامة الانسانية ، أصبح لها من الحدّة والانتشار ما لا يمكن أن يخطئها ذو عينين ، مهما اشتدت قوى التضليل وغسيل المخ . نحن جميعا مقهورون ، ليس فى مصر وحدها ، بل وعلى نطاق العالم بأسره : الفقير والغنى ، المحروم من أبسط ضروريات الحياة ، والغارق حتى أذنيه فى الملذّات . والقوى التى تمارس القهر لم تكن فى أى عصر من العصور أكثر غموضا مما هى اليوم ، ومن ثَمَّ فإن التصدى لها عمل أصعب من كل ما عرفه الانسان من قبل من محاولات للوقوف

ضد الظلم . نحن فى حاجة إلى يسار جديد لا محالة ولكن الشرط الأساسى لوجوده لم يعد هو كما كان فى الماضى ، الشجاعة والاستعداد للتضحية ، بقدر ما هو الفهم الصحيح لما يحدث فى العالم .

قد نكون ما زلنا أبعد ما نكون عن هذا الفهم الصحيح ، ولكن هناك بضعة أشياء تبدو شبه مؤكدة : اليمين مفلس ، رغم كل ادعاءاته بغير ذلك ، بل ربما كانت كل هذه الادعاءات بسبب إفلاسه . وإفلاس اليمين ليس ظاهرة مصرية ، بل هو حقيقة تنطبق على العالم بأسره . ويجب ألا يخدعنا ما يبدو وكأنه انتصار للرأسمالية وانحسار لليسار . الانتصار هو مجرد انتشار أوسع لقوى القهر ، يجب ألا يخفى عنا تآكلها وتحللها فى الجذور . وانحسار اليسار هو تراجع لقوى كانت تحارب معركة أسدل عليها الستار فهى عائدة إلى بيوتها : ولكن اليمين مفلس بمعنى أنه لم يعد يحمل الإنسانية إلى الأمام بل يجرّها إلى الخلف ، رغم كل ما يوّزعه على الناس من هدايا ومسكّنات .

والتيار الدينى من النوع السائد اليوم فى مصر ، مشكلة أكثر تعقيدا ولكنه بدوره ، وبعكس كل المزاعم التى تقال بشأنه ، لا يُقدّم حلاً بأى معنى من المعانى ، اللهم إلا بمعنى الخلاص الفردى . أما فيما عدا هذا ، فهذا التيار لا يحل لا مشكلة اجتماعية ولا اقتصادية ولا انسانية ، بل يزيد هذه المشاكل تعقيدا ، ولا يقدم سبيلا للخلاص من القهر ، بل يقدم صورة جديدة منه تضاف إلى قوى القهر الأخرى . مشكلة التيار الدينى السائد فى مصر الآن أنه لا يحاول أن يفهم ما يحدث فى العالم ، ويستعيض عن ذلك بأن يهرول خائفا عائدا إلى مدينة فاضلة تحققت فى وقت ما فى الماضى ، ويخلق لنفسه عالما سحريا يعيش فيه بعيدا عن منغصات هذا العالم دون أن يبذل أدنى جهد لمواجهتها . أما المسدس الذى يطلق به الرصاص على هذا العالم فهو مسدس شبيه بما يستخدمه الأطفال فى لعبهم ولهوهم : قد يخدش ولكنه لا يقتل أحدا ، قد يحدث فرقعة ولكنه لا يغيّر شيئا .

أما اليسار الذى لا زال يدين بأفكار القرن التاسع عشر ، ولا يزال يظن أن المستضعفين فى الأرض هم فقط الحاصلون على أجور منخفضة ، وأن الاستغلال هو فقط الحصول على فائض القيمة ، وأن القهر هو فقط قهر

الرأسماليين للعمال ، وأن الحل هو « الاشتراكية » بنفس المعنى المألوف الذى لا يتعدى الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزى وإعادة توزيع الثروة والدخل ، فإنه للأسف يضيّع وقتنا ووقته ، ويبدّد طاقته فيما لم يعد وراءه طائل . والأفضل أن يواجه العالم الجديد ، الثرىّ ثراء لا حدود له بالاحتمالات ، والزاخر بكنوز لا نهاية لها من فرص الإبداع .

□ □ □

كتب أخرى للمؤلف

- ☐ **مقدمة إلى الإشتراكية** ، مع دراسة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٦
- ☐ **الماركسية** : عرض وتحليل ونقد لمبادىء الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيدوهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠
- ☐ **المشرق العربى والغرب** : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٧٩ ــ ١٩٨٣
- ☐ **محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر** المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢
- ☐ **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟** مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣
- ☐ **الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح** ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤
- ☐ **قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم** ، دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧
- ☐ **نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر** ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٩

صدر أخيرا عن دار المستقبل العربي

١ ــ أعمال الفنان عبد الهادى الجزار	
٢ ــ الكاريكاتير و حقوق الانسان	
٣ ــ دفاع عن « ثورة مصر العربية »	د . عصمت سيف الدولة
٤ ــ عبد الناصر وحركة التحرر اليمنى	فتحي الديب
٥ ــ حروب مصر المعاصرة	لواء عبد المنعم خليل
٦ ــ الضوضاء	مارى كلاربوت و ريبه شوشول ترجمة . نادية محمد الجندى و ناجى سمير شحاته
٧ ــ لعبة الممكنات	فرانسوا جاكوب ترجمة : عزيز فهمي أحمد تعلب
٨ ــ فساد السلطة فى مصر	عبد العزيز عز العرب
٩ ــ الانتفاضة وإدارة الصراع	د . أحمد صدقي الدجاني
١٠ ــ مصر فى مفترق الطرق	د . جلال أمين